مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال

تأليف

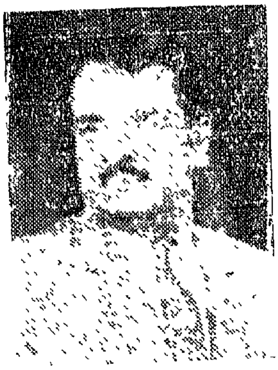
الدكتور عبد العزيز رفاعي
رئيس قسم العلوم الإنسانية
بالكلية الفنية العسكرية

الطبعة الأولى

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة

الطبعة الأولى ١٩٧٠

دار الحمامي للطباعة
شارع الجيش، كنيسة الأرمن



مقدمة

قطعت القارة مرحلة كبرى فى مجرى التحرر القومى وبدأت عهد الاستقلال ، ولما كان ذلك الاستقلال لا يمثل غير الشكل ، فقد كان لزاماً على العهد الجديد أن يستكمل وجوده ، بما يدعمه ويعززه فيحقق الجوهر بما يجعله متميزاً ويجعل من القارة قوة فى تعزيز عهد الحرية والسلام .

وليس الطريق إلى ذلك ميسوراً ، بل محفوفاً بالمصاعب ، فعهد الاستقلال مثقل بالتبعات ، لأنه يحمل على عاتقه مشكلات مختلفة فى طبيعتها بقدر اختلافها فى مصادرها ، منها مشكلات تنبعث من طبيعة المجتمع القبلى ، تنقص من مقومات الكيان القومى ، ومشكلات اقتصادية أساسها التخلف الإقتصادى الذى أبقى عليه الاستعمار حتى ورثه عهد الاستقلال ، لينتقص من إمكانياته المادية والبشرية ، ومنها مشكلات خلقها الاستعمار بين المجتمع القائم ، كالتقسيم السياسى الخاطىء ، ومنها مشكلات التعليم والإدارة ، ثم الاستعمار الجديد بأنواعه وغير ذلك . . . مما يحتاج لمعالجته إلى نشاط كبير لتستكمل القارة بذلك عهد الاستقلال .

وشاءت القارة معالجة هذه المشكلات لتستكمل العهد الجديد ، فكان عليها أن تدخل معركة جديدة من أجل الاستقلال أكبر وأشق ، وتحتاج لتكتل وتوحيد للجهود والإمكانيات وتحتاج ليقظة وجرأة وتخطيط وبعد نظر .

حاولت القارة معالجة المشكلات وبناء المجتمع الجديد باتخاذ الديمقراطية كنظام سياسى فأقامته معظم الدول على أساس ديمقراطية الحزب الواحد

اتساقاً مع مقتضيات العهد الجديد واستجابة لطبيعة التراث الأفريقي ، وحاولت معالجة التعليم بالتوسع وتطوير الإدارة وإعادة البناء الاقتصادي والتنمية .

وبينما كانت القارة تواجه المشكلات القائمة، كانت تواجه مشاكل جديدة هي مشاكل البناء والتجديد ، ثمرة الصراع بين المجتمع القائم بطبيعته ومارسب فيه من مشاكل الاستعمار والبناء الجديد .

وبرغم ماقطعته القارة من خطوات إيجابية ، فإن ماقطعته في ذلك لايعد نصراً نهائياً ، بل بداية لطريق طويل شاق .

إن مشكلات القارة في عهد الاستقلال عديدة متشابكة عميقة لها تأثير على الوضع السياسي ، وإذ يتوقف عهد الاستقلال على معالجتها لاستكمال ذلك العهد — فإن الطريق لهذا شاق طويل يحتاج إلى بذل متواصل .

في هذا الكتاب ، محاولة لدراسة مشكلات عهد الاستقلال في أفريقيا والطريق الذي تسلكه من أجل استكماله ودعمه وما يواجهه من مشكلات وصعاب جديدة ، مع تحليل ذلك السير الذي تسلكه نحو المستقبل .

آملين بهـــذا ، الإسهام في الدراسات الأفريقية المعاصرة ، بما يوضح معالم أفريقيا في عهد الاستقلال ، إزكاءاً للثقافة وتعزيزاً للمعرفة .

والله ولي التوفيق ؟

القاهرة في يوليه ١٩٧٠

المؤلف

دكتور عبد العزيز رفاعي

تمهيد

ظلت أفريقيا مجتمعاً متخلفاً عن ركب الحضارة الأوربية الحديثة، حتى لقائها الأول في العصر الحديث مع الاستعمار، ومن ثم كان هذا اللقاء بين مجتمعين، الأول قبلي إقطاعي في معظمه، منطو على نفسه، والثاني مجتمع قومي حديث، ومن هذا اللقاء في ظل الامبريالية التي أخذت تنساب بين القارة ولاسيما منذ القرن التاسع عشر، أخذ المجتمع الأفريقي تعتريه هزات عنيفة أخذت توقظه من سباته العميق، وتحثه على مسايرة ركب الحضارة الحديثة فيتجدد ذلك بطريق غير مباشر وينطبع بسمات المجتمع الحديث، فيتهيأ بأسباب الوعي السياسي بقدر ذلك التجدد، حتى بدأ اختماره الأول يتجلى فيما بين الحربين، ممتداً من أصوله في أعماق تاريخ القارة الحديث، وذلك في طليعة من الحركة القومية الناشئة التي ما لبثت في الخمسينات أن برزت فظهر على يديها عهد الاستقلال مستنداً على الجو السياسي الدولي.

حاول الاستعمار السيطرة على المجتمع الأفريقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فنجح في ذلك مع الأيام إلى حد كبير، وأمن مصالحه. ولكنه كان يهيئه بأساليبه، بطريق غير مباشر، بأسباب التجدد والحركة التي أخذت تنمو بين ظهرانيه على مر السنين، فيما بين الحربين في ظل سياسته وحركة التغريب التي انسابت في ظله إلى المجتمع الأفريقي، وبفضل محاولاته لربط القارة بعجلة الإمبريالية الأوروبية من النواحي الاقتصادية. وفي ظل ذلك أخذ المجتمع ينطبع بسمات المجتمع الحديث.

ولما كان المجتمع عموماً يمثل كلا لا يتجزأ، والترابط عام بين أجزائه وعناصره كلها بحيث إذا أدخلنا أي تغيير على أحد هذه العناصر تأثرت

العناصر الأخرى ، فقد استطاع المجتمع الأفريقى ، جنوب الصحراء أن يتطور فى ظل وسائل سيطرته ونشاطه الاستعمارى السياسى . مما أرسى فيه أصولا فى القومية ويمكنه من الحركة فى كل اتجاهاته الاقتصادية الجديدة بطريق غير مباشر ، فأخذ يتسم بأيديولوجية جديدة فى ظل أساليبه السياسية والمادية ومستلزماتها ، أيديولوجية أخذت تهز أركان المجتمع القديم وتقوضه ، حتى أنه وجد نفسه فى النهاية أمام نتائج متناقضة واتجاهين متضادين : اتجاه الاستعمار الذى ينحو نحو السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتجاه مجتمع تنغرس فيه أصول مجتمع حديث وتدب فيه الحركة ينتهى فى النهاية بإشراقه من اليقظة الفكرية والوعى السياسى .

كان التبشير من وسائل سيطرة الاستعمار . للتغلغل فى القارة تحت ستار نشر المسيحية ومثلها العليا ، ولكنه خلق فى القارة أصولا قومية أهمها وحدة اللغة .

فقد نشطت الكنيسة فى نشر المسيحية بين الشعوب الوثنية خصوصا ، فاقتضاها ذلك نشر اللغات الحديثة ونشر التعليم الحديث بل وغرس أصولا قومية بين هذه الشعوب بطريق غير مباشر .

ولقد كان عدد اللغات السائدة فى أفريقيا كبيراً باستثناء الحبشة وليبريا والشمال الأفريقى وكانت غير مكتوبة ، الأمر الذى حرم أفريقيا من النمو القومى ، وانطباعها بحضارة خاصة ، وفى ظل نشاط الكنيسة أخذت اللغات الأفريقية تتحول إلى لغات مكتوبة فقد دعا الأمر ، من أجل نشر المسيحية ، العمل على إحيائها كى يستطيع الأفريقيون قراءة الكتاب المقدس بقسميه القديم والجديد ، إذ اقتضى الأمر نشره باللغات واللهجات السائدة الأفريقية ، وترجم الكتاب المقدس إلى ٣٣ لغة والعهد الجديد إلى ٧٠ لغة أخرى .

ولقد حول رجال الإرساليات وغيرهم، الكثير من اللغات الأفريقية إلى أسلوب الكتابة وبدأ الأفراد والقبائل يترابطون بوحدة لغوية والمستوى الفكرى يتسم بنزعات واحدة وكان هذا العمل فى حقيقته شبيهاً بتلك المحاولات القومية التى قامت فى ظل الإصلاح الدينى فى أوروبا من ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات القومية بعد أن كان لا يقرأ إلا باللاتينية وكانت الترجمة طليعة مظهر قومى، نشأت على أثره اللغات الحديثة والكنائس القومية.

وبدأ الأفراد فى أفريقيا جنوب الصحراء، مع وحدة اللغة وامتداد حركة التغريب، يترابطون بوحدة بنائية مع الاشتراك فى المصلحة المشتركة وبمقدار ذلك التجدد القومى، كل ثمة شعور اجتماعى ينمو، ليرقى فيما بعد فى أفريقيا لمستوى الوعى السياسى.

وقد قرأ الأفريقيون فى الإنجيل مبادئا ومثلا ورأوه يتحدث عن الناس على أنهم متساوون، فأخذت أفكارهم الحديثة تكتمل فى تطلع نحو المساواة بالأوربيين ولاسيما بعد أن أصبحوا على دينهم تغمرهم روح القلق والتذمر فى ظل سيطرة أوروبا على القارة.

وبينما كان الكيان الإفريقى ينمو تسايره هذه الروح، كان المجتمع الأفريقى عموما يتجدد اقتصاديا واجتماعيا وفكريا من حيث شاء الاستعمار استغلاله والهيمنة عليه بطرق أخرى بما غذا ذلك الشعور الاجتماعى ومكن المجتمع من عناصر جديدة قادرة على الحركة.

كان الاستعمار يدأب على الحد من التعليم كما سبق أن ذكرنا، فلم يكن فى صالحه خلق طبقة مستنيرة يقظة، ولكنه اضطر فى ظل نشاطه الاقتصادى والإدارى أن يخلق تلك الطبقة عندما أراد أن يستعين بالأفريقيين كموظفين لجهازه الإدارى ولاسيما فى الجهات التى خلت من المستوطنين، فتعمد نشر

التعليم ولكن فى حدود ما تهيء له هذه الفئة . من ثم هيأ له السبيل لبناء نواة طبقة مثقفة محدودة أخذت تنعكس عليها كغيرها آثار النشاط الاستعمارى ، فتتجلى بصورة أوضح ، على أن هذه الفئة لم تقف فى نموها بل اتسعت رقعتها فى ظل نشاط الإرساليات التى اهتمت بإنشاء المدارس فى مختلف الجهات فى داخل القارة وبين المناطق القليلة العمران متعاونة فى ذلك مع الإدارة الاستعمارية ، فقد ظل التعليم مثلا حتى عام ١٩٢٥ تتولاه الإرساليات وقد بلغ عدد التلاميذ فى غينيا البريطانية سنة ١٩٤٥ (٩٤٥ تلميذاً) كان منهم ٤٣٤ فى مدارس الإرساليات وفى عام ١٩٤٧ كان فى ساحل الذهب وتوجولاند ما يزيد على ٢٠ مدرسة حكومية و ٥٥٧ مدرسة تعينها الحكومة ماليا ، وكان من العدد الأخير ٥٢١ مدرسة تشرف عليها أو تديرها البعثات الدينية وذلك بخلاف ١٧٥ مدرسة غير معانة تمونها أيضاً بعثات التبشير وكانت الكنيسة الكاثولوكية تسيطر على ٨٠٪ من التعليم وليست جامعة لوفان نفسها إلا مؤسسة كاثولوكية ، وبين هذه المدارس التى أقامتها الإرساليات نشأ زعماء الحركة فى أفريقيا مثل نكروما ولومومبا وسيكوتورى وغيرهم .

ولقد أصاب المثقفون عموما مد آخر وسع من كيانهم الناشيء عندما استطاعت بعض الفئات التى شملها الانتعاش الاقتصادى لا سيما فى الشمال الأفريقى ، أن تفلت من زمام التعليم المحدود المستوى والاستزادة منه فى الخارج وبرغم القصور الذى أصاب التعليم عموما فقد كان له أثره فى إنعاش المجتمع القديم إذ مثل منه أساساً جديداً لترابط الجماعة الأفريقية وأخذ عهد الأفكار الجديدة فى الظهور فيما استلزم أصحابه من دراسات متشعبة .

وكانت اللغة الأوربية أساسية فى لغة الدروس فأخذت تلك تفتح آفاقا جديدة أمام المتعلمين لمتابعة التطور فى العلوم والفنون والآداب ، وغدت اللغات أداة تربط بين الطليعة المثقفة فى شتى بقاع البلاد المستعمرة .

نشأت نواة الطبقة المثقفة على حساب المجتمع الإقطاعى القائم وأخذت تتطلع من خلال ثقافتها إلى وضع بلادها المنعزلة عن المجتمع بخبراتها فتنشأ فى المجتمع يقظة فكرية جديدة .

وبينما كان المجتمع الأفريقى فى كيانه الاجتماعى يتحرك من سكونه الطويل على مر السنين ، كان يلاحقه مد فكرى واجتماعى آخر ، أتاه فى ظل نشاط الاستعمار السياسى .

ففى ظل نظم الحكم الموحد أخذ المجتمع الاقطاعى يتجدد والمشاعر تطرق متجهة إلى هدف واحد فى ظل محاولات الاستعمار اتباع سياسة الاستيعاب ثم المشاركة لايجاد طبقة حاجزة بين الأوروبيين والأغلبية الأفريقية فأخذ كيان المجتمع يتهيأ لبناء فكرى حديث فى ظل هذه السياسة، التى عملت على تغلغل الحضارة الغربية فى صميم المجتمع الأفريقى ولم تستطع هذه السياسة أن تؤتى ثمارها فى النهاية بقدر ما مهدت السبيل لاتساع رقعة المثقفين والحركة الفكرية ، فقد برزت ، لا سيما فى أعقاب الحرب الثانية ، جماعات تتمسك بأصولها الأفريقية . أصبحت فرنسية أو بلجيكية ، ولكنها كانت تشعر بمركب النقص فى ذاتها من بقاء نزعة الاستعمار العنصرى الذى اتسم بها الرجل الأبيض ، وقد انتهى الأمر بتفتيت هذه الجماعات . بعضها تاه الجانبين والآخر ارتد ليصبح أفريقيا خالصا ، ومن هذه الفئة الأخيرة كانت فئات المثقفين تتهيأ بعناصر جديدة واعية وقد كان منها بعض زعماء الحركة القومية فيما بعد بين المستعمرات الفرنسية فى الكونغو .

وبينما كان المجتمع الأفريقى هكذا يتطور اجتماعيا كان الوعى السياسى يتجدد بين المثقفين مع تجدد المجتمع اقتصاديا وتغير وسائل الانتاج ، ففى ظل نشاط الاقتصاد الحديث أخذ الاقتصاد الطبيعى الذى كان يقوم على الاكتفاء الذاتى يتطور إلى لون جديد من الاقتصاد التبادلى ، وقد تهيأ

بالكثير من أصوله فيما بين الحربين ليكون من ثماره نشوء نواه لطبقة البرجوازية وإن جاء ذلك محدوداً فى مشرقه الأول ، فقد أخذ الفكر السياسى يزداد اختمارا ويجد تجاوبا بين هذه البرجوازية الناشئة .

فبفضل اهتمام الاستعمار بالثروة المعدنية اضطر لأن يبعث فيه الحركة بالاستناد إلى بعض عناصره لخدمة أغراضه الاقتصادية فى محاولات استغلال مناجم النحاس والذهب والماس فى روديسيا وغانا . والفوسفات والمنجنيز والرصاص فى شمال أفريقيا . وقد بلغت القارة مركزاً عاليا فى سنة ١٩٣٨ فى إنتاج ذلك ، ثم فى اتجاهاته نحو التصنيع ولو أن ذلك كان محدوداً إلا أنه كان يهيىء القارة بمستويات جديدة اجتماعية وفكرية إذ ذاك . وأخذ الأفريقى يرمق معالم مجتمع جديد ويلتقى بأساليب الحضارة الحديثة خلال البحث عن المعادن والتبادل التجارى ومد طرق المواصلات وأخذت آفاقه تتسع ومعارفه عن العالم الخارجى تزداد ، وجاء نشاط الاستعمار فى ذلك ترشيداً عمليا للقارة الساكنة للحركة من أجل الانتاج وبدأ النشاط الاستعمارى الاقتصادى يضع أمامه مقاييس جديدة فى التفكير .

كان الاستعمار يعتمد فى نشاطه المادى على الأيدى العاملة الرخيصة الأفريقية لبناء المنشآت ومد الطريق والتعدين ، فبدأ النقد يتداول ليحل محل المقايضة وتجار التجزئة ينشطون فى التجارة فتنشأ على أيديهم نواة البرجوازية ، وأخذ العمال يتجمعون حول المناجم ، كما كان التجار يجتمعون فى المدن فتتسع رقعتها فيأخذ الترابط بين الجماعة الجديدة على أسس جديدة قوامها المصلحة ووحدة العمل ، والقبائل ترتبط بالمواصلات فى الوقت الذى تتقارب قبائلهم على مر الأيام بفضل نشر بعض اللغات القومية أو سيادة لغة المستعمر ، وأخذ المجتمع بهذا ، بفضل قدرة الاستعمار على القضاء على الحروب بين القبائل ، وسيطرته السياسية ، تتداخل أجزاؤه

ويختلط فى حرية ، فيداخل الفرد من الطبقة الواعية إحساس بالواجب نحو بيته وضمان مصادر الرزق بدلا من الارتكان على القبيلة بعد أن جردها الاستعمار من نفوذها السياسى والاقتصادى على السواء . وأصبح وجودها لا يحمل غير الشكل ، وكان ذلك هو الطريق نحو القومية .

فإذ كان الإقطاع قد انبثق كضرورة مشتركة لجماعة ذات هدف جماعى مشترك ، ونظراً لاتجاه هذه الضرورة المشتركة إلى الزوال فى ظل الاستعمار . بل ونظرا لأن هذا الاستعمار قد خلق نظاما جديداً من المصالح المشتركة تحل محل النظم والمصالح القديمة ، كان من الطبيعى أن يمتد الشعور عبر حدود الولاء للقبيلة إلى الولاء للجماعة الأكبر التى ارتبطت بأصول أكبر وأعم من وحدة اللغة إلى وحدة التعاون إلى وحدة المصالح المشتركة وإن مضى ذلك فى حيز ضيق فساير ذلك فى البداية لون من الشعور الاجتماعى الذى مثل البذور الأولى للشعور السياسى القومى .

أخذت الفكرة القومية تتهيأ للاختمار فى وعى سياسى مشرق ولا تجد بيئتها إلا بين المثقفين ، ممزوجة فى إشراقها الأول برواسب المجتمع القديم كرد فعل لحرمان هذه الفئة من الوظائف التى احتكرها الاستعمار فتتردد انعكاسات هذه الفئة بين نواة البرجوزاية الناشئة وبين العمال الكادحين وقد هيأ لها السبيل بينهم تدهور الحالة الاقتصادية وانخفاض مستوى معيشتهم فى ظل الاستعمار .

كان ذلك القدر يسير فى خطى بطيئة منذ أن جزئت القارة ، وبقدر حظها من التجدد الاجتماعى فى ظل سياسة التغريب . ولكنه أخذ يسرع الخطى قبل الحرب العظمى الثانية ، فكان فى الشمال الأفريقى أظهر عن أفريقيا فى جنوب الصحراء باستثناء بعض البقاع كساحل الذهب إلى حد ما لسبق الشمال الأفريقى بالتزود من حضارة الغرب والتأثر بها ولأن الشعور

بالوجود القومى فى الشمال كانت أصوله ترتبط بتوافر الشخصية الجماعية التى بنيت فى ظل الإسلام .

وقد توافرت أصولها هناك قبل أن تتوافر تلك بقرون فى أفريقيا جنوب الصحراء ، فكان ثمة وحدة فى اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك والأهداف فى حين بدأت هذه الأصول فى النشوء ولم تكتمل فى أفريقيا جنوب الصحراء إلا فيما بين الحربين فأخذت تعبر عن وجودها فى لون من الوعى القومى فى أعقاب الحرب الثانية ، ففى الشمال غرس الماضى فى الحاضر أصول بعثه . وقد استمد منه ثقافته وأساليب حياته ، والقوى الموجودة التى لم تأت فقط من الانتماء إلى إيمان مشترك بل ربما كان الأمر الأكبر فيها يعود إلى التركيب الاجتماعى المشترك وإلى الأسلوب الواحد فى الحياة الدينية التى بناها الإسلام .

كان ثمة الشخصية الجماعية فيما بين الحربين فى الشمال وقد بدأ الشعور بالوجود القومى يعكس طبيعة المجتمع القائم ومدى تجدده من خلال النزعة الإسلامية مصحوبا برد فعل النزعة القبلية ، ولم يكن يعد فى مجموعة بذور الوعى القومى وإن بدت ألوان كثيرة من هذا الوعى القومى بين صفوف المثقفين فى حين لم يعد إذ ذاك هذا الشعور فى الجنوب إشرقه من المعنى الإجتماعى لأنه كان فى دور التكوين لحداثه مكونات الشخصية الجماعية وكان ذلك يتجلى عموماً من خلال النزعات القبلية لا من خلال التركيب الإجتماعى الموحد الذى بنى فى ظل الإسلام كما بدا فى الشمال ولكن مع هذا كانت العصبية مضروبا مشتركة فى الشمال والجنوب وكانت قوة كامنة متغلغلة تمثل نواة معنى السيادة فى ارتكازها إلى فكرة الأمن الجماعى وقد تمثلت فيها روح هذه الجماعات وقد بدت تلك مترابطة فى الشمال لوجود أصول البناء القومى ، وكانت فى الجنوب مفككة فى حلقات قبلية لانعدام الشخصية الجماعية وأن كان إذ ذاك يتهيأ للتماسك بقدر نشوء هذه الأصول . على أن هذا كله فى البداية لم يمثل البذور الاولى

للوعى القومى فلم يكن شعوراً سياسياً مسيطراً لأن الفكرة القوميةلم تكن تدرك إدارا كا مباشراً من مركز الشعور بل لاشعورياً من خلال النزعة التقليدية فى الشمال وبين البلدان التى انتشر فيها الإسلام ، كما تجلى فى الحروب التى شنها العرب ضد الاستعمار الفرنسى خصوصا ، وإن صاحبه لون من الاختمار السياسى . كما تجلى فى حرص القبيلة على الإبقاء على سيادتها وكيانها الاجتماعى فى الجنوب بما صاحبه من لون من الاختمار الفكرى لاسيما فى غانا ولم يرق اختمار الفكرة القومية فى الشمال الأفريقى والجنوب لمشارف الوعى السياسى إلا فى إشراقه من المثقفين وحيث كانت البراجوازية آخذة فى النمو قبل الحرب الأخيرة .

وكان ذلك أوضح فى الشمال الأفريقى بفضل الأصول القوميةوامتداد حركة التغريب وتأثيرها على نمو الطبقة البرجوازية والمثقفين فى حين كان ذلك لا يزال تقليدياً فى أفريقيا جنوب الصحراء لافتقار كل كيان سياسى فيه إلى أصول البناء القومى فكان الاختمار السياسى يتجلى بقدر توافر هذه الأصول بتطور المجتمع القبلى إلى البناء الحديث ، كما ظهر فيما بين الحربين فى غانا والسنغال لاصالتهما بالانطباع بحركة التغريب وتوافر الأصول القومية فى غانا ، وفيما عدا ذلك كانت أفريقيا جنوب الصحراء فى الطريق إلى التأهل القومى لبطء التطور القومى الحديث والعزلة والتفكك وسيطرة المجتمع الاقطاعى فى ظل الاستعمار وسياسة الرجل الأبيض .

ولقد تجلى الوعى السياسى مجسداً فى الحركة القومية فى الشمال الأفريقى بين المثقفين إلا أنه كان مصحوبا برد فعل دينى وقبلى مسيطر .

ففى تونس ، ظهرت الحركة القومية تتخذ شكلا منظما بعد الحرب الأولى وكانت أصولها ترجع إلى النصف الثانى . من القرن التاسع عشر وقد أشرقت روحا حديثة تغذيها الحركات الاستقلالية فى مصر وبلاد الشرق العربى وإعلان مبادىء ولسن فى التقرير الذاتى للمصير ، وقد نظم المقاومة

حزب الدستور الذى تأسس عام ١٩٢٠ فتقدم إلى فرنسا ببرنامج إصلاحى لانشاء حكومة دستورية وفى مطلع عام ١٩٣٠ انفصل الجناح المناضل عن الحزب القديم وأسس حزب الدستور الجديد إلا أنه حل عام ١٩٣٢ وبرغم ذلك لم تتوقف الحركة .

وفى الجزائر ، عقب الحرب الأولى ، أسس الأمير خالد كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين تعمل على منح الجزائريين كامل الحقوق وإصلاح الوضع الاجتماعى وقد أسس ذلك مع لجنة الدفاع فى شمال أفريقيا التى تطورت عام ١٩٢٦ فأصبحت نجم الشمال الإفريقى للدفاع عن المصالح المادية والأدبية للمسلمين المغاربة ، ولما حلت واصلت مسيرها تحت ستار حركة النجم المجيدة ثم تأسست عام ١٩٣٠ جريدة الأمة فى فرنسا ولما عقد مؤتمر عام ١٩٣٣ أعلنت تلك عن مطالب الشعب الجزائرى فى الاستقلال . فلما أعتقل الزعماء واصلت الحركة سيرها باسم الاتحاد الوطنى لمسلمى الشمال الافريقى إلى أن تأسس فى يولية عام ١٩٣٨ التجمع الفرنسى الاسلامى لتحقيق مطالب الجزائر فى كيانها القومى والاسلامى .

ولقد أثر الكفاح العسكرى والحركة السلفية التى انتشرت فى الشمال الافريقى فى توجيه الشباب ، وفى المغرب ظهرت طليعة الحركة القومية بعد عام ١٩٣٠ بعد ظهور الظهير البربرى وذلك عقب المرسوم الذى كشف عن نوايا فرنسا نحو مستقبل البلاد الدينى والقومى . إذ ذاك ثار الشباب وانتخب وفداً من العلماء والقادة يطلبون من السلطات إلغاء التشريعات التى قررها الظهير البربرى .

وكما واجهت السلطة الفرنسية الحركة بالشدة أخذ الشباب يعبر عن روحها فى صورة تنظيم سياسى وصحافة حرة حتى نشبت المعـــارك بين الجيش الفرنسى وبين الشعب وقد تأسس الحزب الوطنى للعمل على المطالبة بالاستقلال على أساس احترام الاسلام ووحدة البلاد والعرش ، ولما اضطهدته

فرنسا واصلت الحركة مسيرها فى الخفاء طوال الحرب الأخيرة .

وفى الريف ، أعلن عبد الكريم الخطابى ثورته على الاستعمار الأسبانى وأقام حكما وطنيا .

ولقد قام ساحل أفريقيا الغربية البريطانية بمسايرة الشمال الأفريقى فى إشراقه القومى فى شكل أوهاصات بقدر ما أصابه من تجدد حديث . فظهرت أولى المنظمات السياسية فى غرب القارة البريطانية فى أشكالها الأولى كجماعة الضبط وهو تجمع حول رجل ذى تأثير مثلها جماعة من المثقفين المهنيين . وقد ظهرت فى العواصم أولا كنوة للمثقفين أو الطبقة الثرية جماعة تستهدف التدخل لدى السلطات الاستعمارية لعلاج بعض المسائل الحزبية ولم يكن هدفها الوصول إلى الحكم أو طرق المسائل الساسية .

وتعتبر منظمات الشباب وروابطهم واتحادهم مظهراً جديداً من مظاهر الوعى السياسى المشوب بالرواسب التقليدية عرفته أفريقيا عقب الحرب الأولى وفترة ما بين الحربين وقد أزدهرت مؤسساته فى سنوات الثلاثينات .

وقد انبثق هذا النشاط مع نواة المثقفين وشعورهم المتزايد بحقيقة تدهور الوضع الاقتصادى وضيق المجال فى الوظائف الحكومية مع نشاط الصحافة الوطنية .

ويعتبر هذا الاتجاه الفكرى أقدر مما سبق من ناحية التنظيم وأوسع فى قاعدة توسع النشاط السياسى إلى باقى المدن والأقاليم خارج العاصمة ولقد اتسم بالاتجاه نحو نيل الحقوق الدستورية التى تغلب عليها النزعات التقليدية وكانت تدور فى نطاقها ولم تكن شعبية بما استعادها إلى النزعات التقليدية فى المرحلة الأولى .

شهدت منطقة لاجوس أول نشاط سياسى حين تصارعت ثلاثة تنظيمات سياسية حول القاعدة البلدية المخصصة للأفريقيين ، كان منها الحزب

الديمقراطى الوطنى الذى تألف برياسة ماكولى سنة ١٩٢٣ وحزب الاتحاد الشعبي برياسة راندل ثم حزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة أوياسا ، على أن هذه الطليعة لم تكن قومية تماما فلم يكن الحرب الأول فى صبغته قومياً ، ولا كان الثانى يمثل شعب نيجيريا القبلى ولا كان الأخير يعبر عن اتحاد الشباب وقد جاء أهتمامها بالجزئيات أكثر من المسائل العامة :

ثم تألفت سنة ١٩٢٣ حركة شباب لاجوس وقد غدت بعد ذلك حركة شباب نيجيريا تمثل نواة طبقة متوسطة ناشئة فى لاجوس وجنوب نيجيريا من الموظفين والمهندسين وغيرهم وقد طالبت بالحكم الذاتى ووحدة القبائل عن طريق التفاهم والتعاون وظهر نشاطها فى انتخاب المجالس البلدية فى لاجوس ومالا بار ، إلا أن الحركة لم تلبث ان أنقسمت إلى اتجاهات انفصالية وقبلية .

وفى غانا ظهرت هذه الاشراقة أيضاً فظهرت جمعية حماية حقوق المواطنين الإفريقيين يضطلع بها المواطنون الذين أحسوا بتهديد لحقوقهم التقليدية وأراضيهم ومراكز الرؤساء الوارثين يشاركهم طلائع الطبقات المتعلمة ، إما فى مدارس الكنيسة أو فى مدارس الحكومة لاسيما المحامين أو آباء الكنيسة وقد مثلت حلقة اتصال بين الادارة الحكومية ورياسات المجتمع القبلى وكانت وسيلة اتصال المواطنين والحكومة لعلاج المشاكل الحزبية التى آثارها الاستعماريون بالوسائل السلمية وكان الاحساس بها أعمق من وعى الفكرة القومية ذاتها ، ولما عملت الحكومة على تحطيمها فكرآ إذ ذاك سعى بعض زعمائها إلى إنشاء منظمة سياسية أخرى قوامها طليعة الطبقة المتعلمة وذلك سنة ١٩٢٠ حيث تكون مؤتمر غرب أفريقيا الوطنى لاقرار الحكم الذاتى للافريقيين ومنحهم حق الاقتراع العام وفصل السلطة القضائية عن التنفيذية وتطبيق نظام الحكومة المحلية مع احترام نظام ملكية الأرض السائده وإنشاء جامعة ولكن بوفاة زعيمه هايفورد تحطم المؤتمر .

ولقد بدأت منظمات، كالنوادى والجمعيات فى الظهور بعد عام ١٩٣٠ فتكون منها ما يسمى بمؤتمر الشباب، وهو تجمع وليس منظمة سياسية لتبادل الآراء كان همه وهدفه السعى لإقرار الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث ثم العمل على إعادة وحدة قومية من القبائل المتعددة فى ساحل الذهب ولكن انطلاق الحرب أنهى هذا المجتمع.

وكما كانت المسائل الجزئية التى كان يحسها الفرد إحساساً مباشراً فى ظل الاستعمار هى البيئة التى مهدت السبيل لإشراق الحركة فى طليعتها للتعبير عن ذلك الوعى الناشىء، فى حركة ناشئة كما رأينا وأخصها الأرض فإنها كانت تمهد أيضاً الميدان الأول للتعبير عنه بصور أخرى فى صورة حركة اتحاد الباتاكا فى أوغنـــدة، وفى الثلاثينات ظهرت جمعية بوجندا الفتاة وكان قوامها لفيف من أبناء الرؤساء والزعماء وذوى المراكز الاجتماعية للمحافظة على أوضاعهم الاجتماعية وحل مشاكل الأرض ولم تكن كل هذه المنظمات تمثل المجتمع الأوغندى إلا بعد تطور اتجاهها وتنظيمها فى أعقاب الحرب الثانية.

ولقد منع التوطن الأوربى فى وسط القارة وشرقها امتداد المجتمع الأفريقى الحديث الذى بدأ فى غرب أفريقية البريطانية فيما بين الحربين، فقد عاشت هذه الطبقة العنصرية فوق المجتمع وسدت عليه النمو ماديا وعسكرياً وفكرياً، فحالت دون نمو الطبقة البرجوازية والطبقة المثقفة بعد أن هيمنت على مصادر التجارة والحكم وحرمت الأفريقيين من التعليم والمجتمع.

لقد تميز الوسط والشرق بالاقتصاد النقدى والتقدم الحديث، إلا أن التوطن الأوربى قد حرم الأهالى من التأثر به. وقد ترك العنصر الأسيوى أداة تشاركه فى الحد من نمو الطبقة البرجوازية فى احتكاره تجارة التجزئة

وبمارستها ، فى هذا المجتمع المختلط كما فى اتحاد وسط القارة الأفريقية ، حرم الأهالى من الطرق الطبيعية لإبراز أفكارهم السياسية ، وأمام انتزاع الأراضى وتفكك وحداتهم القبلية واستخدام العنف يبعد الأمل فى الحرية وينشغل الفرد بالجزئيات فى كفاحه ولا يجد سبيلا لمعالجتها غير العنف والتخريب ، الأمر الذى ميز الحركة القومية فى نشأتها فى هذين القطاعين ، ولما ظهرت تلك اختلفت عن مثيلتها فى غرب القارة فلم تكن المنظمات فى شرق القارة قوامها طبقة مثقفة بل كان عمادها هم المزارعون فى المناطق المحجوزه للقبائل أو الأجراء الزراعيون ، وقد نظمت المنظمات للدفاع عن الحقوق الوراثية ونشأت المنظمات السياسية فى كينيا بسبب الحقوق الوراثية وبسبب مشكلات الأرض فارتبطت جميعها باسم الكيكويو لأنهم يكونون أكبر مجموعة قبلية هناك ويتميزون بمستوى خاص من الثقافة كما نشأت فيها جمعيات تعمل على نشر التعليم منها جمعية مدارس الكوكويو المستقلة وجمعية الكوكويو للتربية والتعليم وغيرها بجانب ما أنشأته من مدارس .

وكانت أول محاولة لإنشاء منظمة سياسية فى يونيو عام ١٩٢١ حتى تكونت جمعية شرق أفريقيا وكانت تسمى بجمعية شباب الكوكويو أيضاً وذلك رداً على قيام الملاك البيض بتخفيض أجور الأجراء الزراعيين عام ١٩٢١ ولكنها سرعان ما صودرت ونفى رئيسها فتألف عقب إلغائها جمعية الكوكويو المركزية وكان سكرتيرها هو جومو كنياتا ، للدفاع عن حقوق الأرض ومعارضة التفرقة العنصرية ونشاط المستعمرين .

وهكذا ، كانت الفكرة القومية تتهيأ بالاختمار فى الظهور فى شمال القارة وفى غربها وإن بدأت غامضة فى وسطها وشرقها .

على أن هذا كله ، إن استغرق تكوينه مرحلة تاريخية طويلة لم يعد بين الحربين مجرد طليعة لاختمار الفكرة القومية ، وكان التعبير عنه يمثل

معالجة المسائل الجزئية التى أثارها الاستعمار حـــول الإدارة المحلية والانتخابات الإقليمية والوظائف ومشكلة الأرض وغير ذلك مما كان يمثل أصولا لحركة قومية ناشئة تستهدف أولا إنهاء الادارة الاستعمارية لتنتهى بإقامة حكومات ديمقراطية قومية .

وعلى هذا ، لم يكن هذا الاختمار لأصول الحركة القومية منبثقا فى وقت واحد ولا كان فى مستويات واحدة فى كل القارة وقد اختلف فى ذلك كيان سياسى إلى آخر قد قام الخلاف على أساس مدى حظ كل من البناء الحضارى الحديث ومدى حظه مما يحمد مجرى الشعور القومى من المشاكل التى يثيرها الاستعمار ، لذلك كان شروق الحركة القومية فى هذه الانبثاقات غير متوازية فنجد مثلا أن الحركة القومية فى الشمال الأفريقى تظهر مبكرة عن أفريقيا جنوب الصحراء بوجه عام للأسباب التى ذكرناها ونجدها أسبق فى المستعمرات البريطانية فى غرب القارة عن نظائرها فى أفريقيا جنوب الصحراء لتميزها عن غيرها فى الغرب والوسط والشرق بالسبق فى التقدم الاقتصادى الحديث والنمو الفكرى السياسى والاجتماعى بعكس المحميات التى حاول الاستعمار البريطانى الإبقاء على نظامها القبلى وتجميدها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى .

كما نجد طليعة الحركة القومية على وضعها المحدود تبدأ فى غرب أفريقية البريطانية الغربية فى أصول تهيؤها بالتماسك فيما بعد نجدها فى الوسط والشرق بجمدة حول تحديد علاقة الفرد بالسلطات الاستعمارية فى الداخل لتصفية مسائل العنصرية وحيازة الأرض وغير ذلك لوجود المستوطنين فى هذه القطاعات وسيطرتهم على السياسة والاقتصاد عموما .

وبرغم عدم وجود توطن أوروبى فى أفريقية الفرنسية والغربية ، إلا

أننا نجد أصول الوعى القومى لا تنمو فى سرعة اتجاهها القائم فى أفريقية الغربية البريطانية ولا فى أهدافها وذلك لسيطرة الحكم المباشر وسيادة النخبة الفرنسية ، على أنها كانت مهيأة وذلك بفضل احتكاكها الثقافى الاستعمارى الدائم بفرنسا لأن تطور الحركة .

على أن هذه الأصول التى انبعثت بها الحركة القومية لم تلبث حتى امتدت ونمت وتطورت منذ الحرب العالمية الثانية وبفضل بظهور الاقتصاد الحديث نما الوعى القومى وكان الحدث الأكبر الذى انبثق على يديه تطور القومية وتنمية أصولها هو قيام هذه الحرب وآثارها السياسية الاجتماعية وما نجم فى ظلها من تطور اجتماعى حديث سايره تجدد فى الوعى القومى ثم ما حدث فى أعقابها من تطور فى الظروف الدولية وتراجع لسياسة الاستعمار .

ولقد نما هذا الشعور السياسى القومى فى أعقاب الحرب الأخيرة وامتد بامتداد حركة التجدد الحديث ماديا واجتماعياً وبظهور الفردية الحديثة والمجتمع والاحتكاك مع الاستعمار وتفاعل الظروف الداخلية لكل كيان سياسى ، مع مبادىء القومية ومدى استعداد هذا الشعور للتأثر بانعكاسات الظروف الدولية التى سايرت تطوره أثناء الحرب وفى أعقابها فعاون على نموه ظروف الحرب العالمية الثانية وما انتهت إليه من مبادىء وما أعقبها من حركة تحرير شعوب آسيا .

فإبان الحرب ، أسهمت القارة فى القضاء على القوى المعادية للديمقراطية النازية والفاشية وكانت مصر والمغرب وساحل الصومال وغيرها مسرحاً لعملياتها فتحطمت القرى والمدن وتصدع الاقتصاد وتدهورت الحياة الاجتماعية وفنا من أبناء أفريقيا الكثير دفاعا عن الحرية جنباً إلى جنب مع البيض . ومن ثم نما فى القارة إبان الحرب ثم بعد عودة جنودها ، إتجاه آخر يأخذ

بالمساواة فى الحقوق بقدر الاشتراك فى الالتزامات ، وقد تفتحت بهؤلاء آفاق جديدة للقارة رأت بها العالم ، وأخذت تتحلل من العزلة وتقرأ فى ظل الحرب وعن طريق العائدين مبادىء الحرية وشيئاً عن حياة الشعوب الحرة ، فلما عاد الجنود إلى أوطانهم بهذا الشعور وانتهى مصيرهم وملايين العمال الذين استخدمتهم سلطات الحرب إلى البطالة ، اتسعت بهؤلاء رقعة الشعور السياسى المتطور .

ولقد عاون على اختمار الوعى السياسى فى أعقاب الحرب مد آخر انعكس على القارة من الخارج انبثق من نجاح حركة تحرر الكثير من شعوب القارة الأفريقية وقـــد صار ذلك ترشيدا عمليا لما يجب أن يكون عليه النضال القومى .

هزمت ألمانيا وإيطاليا وفقد المنهزم أملاكه فى القارة فأخذت هيمنة الاستعمار تذوب ، حتى لم يعد ذلك الشىء الثابت الدعائم ولكنه بدأ أمام دعاة القومية ظاهرة تسرى عليها قوانين التطور ...

ثم سمع الأفريقيون ما هز مشاعرهم وأكد هـذه النظرة بين القارة الآسيوية والمحيط الهندى وهو نجاح أندونيسيا فى كفاحها القومى وتحررها من الاستعمار الهولندى ، فأخذت آثار ذلك تنعكس ، وتترسم المستقبل فى ثقة وأمل

ثم بدأ الاستعمار البريطانى والفرنسى والبلجيكى بوجه آخر أمام الإفريقيين فى أعقاب الحرب عندما حطمت الحرب أسطورة البطولة وتلك القدرة المادية التى كان يبدو بها أمام القارة العزلاء مما هيأ السبيل لمغالبته .

فقد خرجت إنجلترا من الحرب وقد تحطم الكثير من اقتصادياتها فى حين انتهت فرنسا من الخروج من صفوف الدول الكبرى ولم يعد فى الميدان غير الويات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ثم سرت موجة التحرر فى آسيا تدعو القارة فى معناها لاتباع المثل ، فاستقلت الهند والباكستان وسيلان عقب الحرب فمنيت فرنسا فى الهند والصين وفى الشرق الأدنى بخسائر فادحة ، استقلت لبنان وقامت الثورات فى مصر والعراق ضد الاستعمار ، وكانت ثورة الجيش فى مصر عام ١٩٥٢ نقطة تحول كبير فى سريان المد القومى وسرعته فى القارة الإفريقية بعد أن تحطم على يديها الاستعمار البريطانى ، فأظهرت القوى المناهضة للاستعمار ، وقد مدت يدها بالعون للشمال الإفريقى فثار فى وجه الاستعمار الفرنسى يردد صداه بين المستعمرات الفرنسية التى تربطها به وحدة الدين والهدف ومن ثم سار الغليان فى القارة .

نما الوعى القومى الإفريقى بطريق غير مباشر ، بمقدار نمو أصوله فى كل قطاع بفضل التجدد الحديث فى ظل الاستعمار ، فى بناء المجتمع الإفريقى ، بنمو البرجوازية المثقفين والعمال ، وبطريق مباشر بتراجع الاستعمار فى أعقاب الحرب الأخيرة عن سياسته الاستعمارية جزئياً وتمكن الشعوب من المزيد نسبياً من الحقوق السياسية والثقافية ثم عنايته بالنواحى الاقتصادية للمستعمرات لرفع مستوى الرواج فيها كخطة تمكنه من البقاء على أساس كسب ثقة شعوبها عقب الحرب وقـــد أخذ ذلك يزداد فى العشر السنين الأخيرة بامتداد النمو لأصول المجتمع القومى الحديث وزيادة انتشار القومية فى ظل اشتداد الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية حول القارة وظهور القوى المناهضة للاستعمار ، وقد بدت تلك قوة فعالة تناصر القومية وفى ظلها اتخذت الحركة القومية صورة النضال السياسى الدولى مما مكن القارة من الحركة والوعى مما تجلى من كثرة الاجتماعات فى الداخل والخارج وانتشار الصحافة والإذاعة التى كانت تنقل الحالات الموجهة ضد الاستعمار لاسيما من الكتلة الشرقية فتنمى المشاعر القومية وترسم السبل .

وأخذ الوعى القومى يسير فى نموه سيراً أكثر أفقية عن فترة ما بين الحربين متلوناً بلون كل قطاع فكان فى الشمال الإفريقى أوفر منه فى أفريقيا جنوب الصحراء ووسط القارة وشرقها وإن اختلفت مستوياتها وقد عبر عن وجوده فى نشوء المؤتمرات وتطورها إلى الأحزاب السياسية وقوة الحركات القومية فى الشمال الإفريقى وأفريقيا الغربية البريطانية لاسيما فى غانا وانشاق الاتجاه القومى بين شعوب المستعمرات فى السنين الأخيرة متحرراً من سيطرة التوجيه الفرنسى واشتداد حركة العمال واحتدام الأفكار السياسية وتضامن شعوب القارة فى نزعاتها مع الشعوب الحرة من أجل التحرر ثم فى ظهور الصحافة الوطنية فى أرجاء القارة .

وقد تطورت الصحافة الشعبية فى الشمال الإفريقى بتطور الوعى السياسى فغدت حافلة بالفكر السياسى القومى تتناولها الأقلام الحرة من الشباب المثقف المتحمس لعروبته وقوميته .

ولقد ظهرت معظم الصحف فى إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب العالمية الثانيـــة ، وهى وإن بدت تسيطر عليها سلطات الاستعمار تارة والمستوطنون تارة أخرى منذ البداية ، فقد كانت مسرحا لجدل سياسى وثقافى فى أعقاب الحرب الأخيرة ومظهراً لوعى سياسى متطور ، وكانت أبرز ما تكون فى ساحل غانا وأفريقيا الغربية البريطانية عموما ، فكان ثمة مثلا فترة ما فى نيجيريا الشرقية أربع صحف وفى غانا بلغت الصحف التى كان يديرها الإفريقيون ست صحف رئيسية تحرر باللغة الإنجليزية وبلغت فى كينيا أربع مجلات أسبوعية تكتب منها ثلاثة باللغة السواحلية وواحدة بالكيكويو من ٢٢ صحيفة ، وكان يحررها المستوطنيون وظهر فى تنجانيقا حوالى ١٢ صحيفة كان منها ست صحف تحرر باللغة

الإنجليزية وصحيفة باليونانية وصحيفتان بالهندية والباقى يحرر بالسواحلية وثمة فى تنجانيقا صحيفتان يوميتان أوسعها انتشاراً هى : « تنجانيقا ستاندرد » التى كانت تصدر باللغة الإنجليزية والثانية تحرر بالسواحلية ويملك الأفريقيون جريدة « يوكانا جاندى » وتحرر بالإنجليزية والسواحلية .

وقد كانت أوغندا أكثر بلدان شرق أفريقيا فى النشاط الصحفى الذى يعكس صورة الاتجاهات الفكرية الواعية إلى حد ما وتعتبر اللغة الوطنية هى السائدة فى الصحف وهى « اللوجاندة » أى لغة الباجنده ، فمن ١٦ صحيفة نجد ١٤ منها تحرر باللغات المحلية وبخاصة اللوجاندة . وهناك كانت تجد صحف الحزب الوطنى رواجا كبيراً مثل صحيفة « أوجنيدا بوست » ، المؤتمر الوطنى » وهى أسبوعية ، وصحيفة « أوجنيدا يوجيرا » الأسبوعية ، وكان فى إريتريا عام ١٩٥١ صحيفتان قوميتان ، و ٨ صحف أسبوعية منها : « صوت أرتريا الوطنية الاسلامية » وفى الصومال نشأت صحافة متطلعة واعية ، فثمة « صحيفة الاختبار » التى كانت تصدر بالعربية والانجليزية وكانت مناضلة يحررها شباب الطليعة فلما أوقفت صدرت صحيفة « شرق أفريقيا » فى الصومال البريطانى تعبر عن حزب الرابطة الوطنية وتصدر باللغة العربية ، وهناك « اللواء » وهى صحيفة صدرت باللغة العربية وكانت تتبنى قضية الوحدة للصومال الكبير ، أما فى أفريقيا الفرنسية فلم يكن ثمة صحيفة واحدة تصدر باللغة المحلية لسيطرة الثقافة الفرنسية ، فجميع أنواع الصحف تصدر باللغة الفرنسية وقد وجدت الصحافة فى هذا القطاع رواجا وتوزيعاً أكثر من توزيعها فى فرنسا ذاتها على أن ذلك لم يكن معناه انتفاء لوجود الوعى القومى السياسى لهذا القطاع فقد تجلى بصورة أوضح عن جميع المستعمرات الفرنسية فى داكار والسنغال عموما فى ظل الاستعمار فكان ثمة فى داكار سبع صحف تحرر باللغة الفرنسية تعتبر لغة للكتاب والصحفيين الوطنيين

على أن اختمار الوعى السياسى على قدره ومقداره برغم هذا لم يكن ليؤتى ثماره : حركة قومية تعبر عن تحقيق أهدافها ، وتنطبع الحركة القومية فى الخمسينات الأخيرة، بطابع السرعة فإنها لم تكن بهذا ثمرة انطلاق ذاتى قائم على عمق الوعى السياسى بقدر ما كانت ثمرة الاستناد الى تأييد الرأى العام الحر وتراجع الاستعمار ، فقد بدت بهذا تسبق مكونات هذا الوعى فلم يكن ذلك عميقاً فى مجموعه إلا بين الطليعة المحدودة المثقفة التى تستند إلى أعماق المجتمع القبلى الاقطاعى فى نضالها وتحاول استثارته وقيادته من خلال المسائل التى يحسها إحساسا مباشراً، لهذا سار الوعى القومى متعثراً فى مجراه ، يعوزه العمق الأصيل وتلاحقه رواسب هذا المجتمع مصحوبا بالنزعة القبلية والإسلامية فى الشمال الأفريقى وتسيطر على مقدراته هذه النزعات فى أفريقيا عموما .

أما فى وسط القارة ، فقد امتص مقدراته ظروف الإقليم الخاصة من التفرقة العنصرية ومشاكل الصراع بين الإفريقى للرجل الأبيض عموما حول حيازة الأرض والانتخابات والحقوق السياسية ، ومن ثم بدأ محوراً فى صورة تحديد العلاقة بين الفرد وسلطة الرجل الأبيض الداخلية .

أما فى الشرق ، فكان مصحوبا برد فعل النزعات القبلية عدا كينيا فقد سيطرت النزعة القبلية مع المشاكل العنصرية على الفرد وجمدت مقدرات وعيه السياسى .

كان الوعى القومى السياسى إذن فى الخمسينات الأخيرة ، برغم سيره فى طريق النمو ، أضعف من أن يرقى بحكم مكوناته الفكرية وتحديد عناصره لمستوى سلطان الاستعمار وذلك لسيطرة هذه النزعة التقليدية على سواد شعوب القارة فلم تكن الفكرة القومية رغم التجدد القبلى المسيطر تدرك إلا من خلالها لاشعوريا ، وكان مركز الثقل فى سير الحركة القومية فى

أفريقيا هو فى القوى السياسية الدافعة لهذه الحركة القومية التى أسرعت بفضلها تسبق مكوناتها الفكرية لاسيما فى الخمسينات الأخيرة ، ومن ثم توالى ظهور الدولة الأفريقية الحديثة بعد انسحاب الاستعمار من القارة .

وما أن عقد مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٠ حتى مثلت فيه ١٢ دولة أفريقية وعقد المؤتمر الثانى والثالث فى أديس أبابا لحضره رؤساء ٢٠ دولة أفريقية مستقلة ومثلت فيـــه دولتان أخريتان هما المغرب وتوجو ، وكانت تلك الدول الإفريقية تمثل ٢١٢ مليونا من الإفريقيين كما شهد قادة تمثل البلاد الأفريقية التى لاتزال ترزح تحت حكم الاستعمار وتعيش بين ظهرانها نحو ٤٠ مليونا من الأفريقيين .

وتغيرت أفريقيا بسرعة فى ظل امتداد حركة التجدد فحصلت تنجانيقا وزنجبار على استقلالهـا فى ديسمبر عام ١٩٦٣ ، وقد اتحدا تحت اسم تزانيا واستقلت واحتفلت نياسالاند تحت اسم ملاوى باستقلالها فى يولية عام ١٩٦٤ وتبعتها روديسيا الشمالية تحت اسم زامبيا فى أكتوبر عام ١٩٦٤ ثم بعد ذلك تحرير باستبولاند وباسوتولان ولم يبق من القارة من منـاطق الاستعمار غير روديسيا الجنوبية والمناطق التى تسيطر عليها دولة البرتغال .

وتواصل حركة التحرر سبيلها قدما إلى الأمام حتى تستكمل ذلك الاستقلال وتعززه ، ومن ثم دخلت أفريقيـا مرحلة جديدة من ثورتها كان عليها لـكى تستكمل وجودها الحر ، أن تحرر ما بقى من مناطق تحت حكم الاستعمار وتعالج ما انحدر إلى عهد الاستقلال من مشاكل بشتى ألوان الإصلاح ، والبناء بما يدعم عهد الاستقلال ويعززه .

الباب الأول

مشكلات بناء المجتمع الإفريقي في عهد الاستقلال

إن أكبر ما تعانيه أفريقيا في عهد الاستقلال منذ أن نشأ ، هو ما ينبعث من تركيب المجتمع الإفريقي من مشاكل متأصلة فيه أبقى عليها الاستعمار وزادها تمكينا وأخصها النزعات القبلية المسيطرة والتخلف الاقتصادي بما أضعف من المقومات القومية .

ترجع خطورة هذه المشاكل في تأثيرها في الانتقاص من أسس مركز الدولة الحديثة وإثارة الصعاب في طريق استكمال وجودها بشتى الوسائل بما يجعل من ذلك الاستقلال السياسي استقلالا شكلياً مفكك البناء والأوصال .

الفصل الأول

البناء الاجتماعى والمشكلات القومية

يعتبر المجتمع الإفريقى ، مجتمعا قبليا فى أصول بنائه ، فبالرغم مما اعتراه من هزات أخذت تهشمه بأصول جديدة ، أخذ فى ظلها ، بطريق غير مباشرة فى ظل الاستعمار ، يستيقظ على أنداء بعث جديد ، فقد بقى ، كما يريد الاستعمار ، فى بنائه الاجتماعى تسوده النزعة القبلية ، يعانى بالتالى نقصا فى البناء القومى ، ذلك لأن تأثير هذه الهزات كان يطفو على السطح ولا يبلغ من أعماقه إلا قليلا ، فليس بدعا إذن أن يعانى فى عهد الاستقلال من البناء الاجتماعى المسيطر مشكلات نصيب التماسك القومى وتهز كيان الدولة الجديدة .

ويقوم هذا المجتمع القبلى على أساس اثنولوجى ، أساسه رابطة الدم ، ويسوده ولاء مطلق مسيطر نحو رئيس القبيلة ، فلا بدع أن تكون النزعة التى تنبعث من ذلك البناء الاجتماعى نزعة قبلية .

فى ذلك المجتمع ، يمثل رئيس القبيلة ، من القبيلة ، مركز الولاء ، ويمارس فى إطار الرعاية الأبوية اسم القبيلة ، اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية على نحو لا يحد من سلطانه إزاء سائر أفراد القبيلة ، ويفرض على الفرد تبعيته لرئيس القبيلة ، بحيث يرجع إليه فى كل ما صغر وكبر وجل ، فبفضله يجد كل عمله وقوته ، وتحدد روابطه الاجتماعية .

وإذا كانت الديموقراطية ، على أساس المساواة والمشاركة ، تعتبر صفة لازمة للقرية الإفريقية ، فإنها تعتبر فى المستويات العليا معدومة ، فالرئيس هو السيد المطاع ، لايحد من سلطانه إلا مبدأ العدالة بين المتساويين .

وتتركز تبعية الفرد للقبيلة فى شخص رئيسها ، على ولاء ينطوى على معان اجتماعية ، من الحب والتعبير والإعجاب والتسليم ، على نحو تختفى معه فرديته ، فالفرد بهذا لا يجد الفرص لتحقيق ذاته فى ذلك المجتمع القبلى إلا فى إطار ذلك الولاء . فهو بين مجتمع القبيلة ، ومن خلال القيم القبلية، فى وحدة يسودها التجانس من أعضائها ، تتفاعل دائما مع قوى الإنتاج الطبيعى ، ويسهم الجميع مع خضوعهم لإرادتهم الجماعية ، فى نظام ينتفى فيه استقلال الإنسان ، حيث لا وجود للصراع الطبقى بالمعنى الاقتصادى الاجتماعى الحديث ، ويشترك فى ظله الجميع فى صور اجتماعية ، ويسيرون فيه على أنماط متماثلة فى أساسها .

وحيث تسيطر النزعة القبلية . وتسود التبعية ، ينتفى مع هذا ، وجود النزعة الفردية ، وهذا هو مصدر ما يعانى فيه الاستقلال فى القارة ، فى كل نظمه الحديثة ، إذ يحرم بهذا من نواة المجتمع القومى الأصيلة .

ومع تعدد القبائل ، تتعدد النزعات القبلية وتزداد تسيطراً فى جسم الدولة الواحدة ويفتقر المجتمع إلى الأصول القومية ، ومع افتقاره إلى ذلك ، تكون هذه النزعات مصدر صراع داخلى ، بحيث يمكن العناصر الدخيلة من استعداء السكان بعضهم على بعض أو على كيان الدولة ذاته ، بما يعرض الدولة الحديثة للانقسام ، وهى فى مشرقها ، تحاول العيش من مجتمع حديث .

ويقوم المجتمع الإفريقى فى عهد الاستغلال فى سواده الأعظم على ذلك البناء الاجتماعى القبلى ، سيما ما يقع فيه بين المناطق المدارية ، فليس ثمة دولة لا تتألف من بضع عشرات من القبائل المختلفة إن لم تكن فى الجنس ، ففى اللغة والثقافة ، فلا تزال القارة قبلية النزعة فى عهد الاستقلال .

وإذ تغلب على المجتمع الإفريقى ، النزعة القبلية فإنه يكاد يخلو بالتالى

من الطبقية فقد ظلت إفريقيا مدة فى ظل الاستعمار المطلق الذى احتكر كل شىء ووضعه فى يد الرأسمالية البيضاء أو الإقطاع الأبيض ، فيما عدا بعض أماكن الجنوب الإقطاعية كالحبشة وشمال أفريقيا .

وتعتبر أفريقيا قارة الطبقة الواحدة ، وهى الطبقة العاملة مع وجود برجوازية ناشئة وطنية تربت فى ظل الاستعمار ، وبهذا كان المجتمع الإفريقى مجتمعا قبليا بلا طبقات ، ووحدة رأسية وتفتت أفقى ، على نحو يهدد الدولة فى عهد الاستقلال .

وللقبيلة فى أفريقيا مشكلاتها السياسية المعاشرة ، وكثيراً ما قدمت من قبل للاستعمار ، فرصا مواتية لنشاط الاستعمار فى تمزيق وحدة الدولة فى عهد الاستقلال .

وللقبائل أنماطها ، فى تفاعلها وتجمعاتها مع بعضها فى داخل الدولة الواحدة ، وأهم هذه التجمعات ثلاثة : أولها التوازن القبلى :

فقد تتعدد القبائل فى تكافؤ عددى ، فيكثر التنافس القبلى ، على نحو لا تمثل معه التوازن القبلى كثيراً ويتمثل ذلك مثلا فى نيجريا ، فللهوسا والفولا فى الشمال ، السيادة فى العدد ، ولكن اليوروبا فى الجنوب نظراً لأنهم أكثر تطوراً . ثقافياً واقتصادياً ، كانت لهم السيطرة فى الإدارة والحكم فى نيجريا بينما وجد الشمال نفسه مورداً للعمال والجنود إلى الجنوب مستورداً منه الموظفين ، وفى خشية من سيطرة اليوروبا .

ولقد تجلى ذلك التوازن القبلى فى شكل لون من النضال السياسى ، فقد سبق أن طالب الشمال بأن يقسم الإقليم الغربى - إقليم اليوروبا — إلى إقليمين منفصلين حتى يحد من قوته ، وقد وصل الصراع القبلى حدة بلغت حد تهديد الوحدة الوطنية .

كان ثمة من بين زعماء نيجريا من لم يعتبر نيجريا أمة بل مجرد تعبير

جغرافى ، وكان ماليو يعتبر نيجيريا وحدة مصطنعة والجنوبيين فى الشمال غزاة من الأجانب .

وليس أدل على خطورة الصراع القبلى فى المجتمع القبلى على التكيان السياسى ودرجة التطور عموما ، من ذلك الانقلاب الدموى انفجر فى نيجيريا فانقسمت على أثره البلاد منقسمة على نفسها

ويعتبر الوضع فى كينيا أقرب إلى حد ما إلى التوازن القبلى فيه إلى القبلية السائدة ، فثمة عدة قبائل تتميز فى تقدمها وتعدادها النسبى وقدرتها العددية فالكوكويو تقف فى المقدمة ، تليها اللوو ، والماساى ، ومن هذه القبائل الصغرى حاول الاستعمار الإيقاع بين الطرفين فى مرحلة التحرير الأخيرة ، ولكن فشلت المناورة القبلية الاستعمارية . وعاش الجميع فى ظل حكم مركزى واحد فى دولة موحدة لا فى اتحاد فدرالى .

وقد تسود قبيلة بنفسها لعددها وثروتها ونموها الحضارى وتتولى الإدارة السياسية الجديدة ، بحكم نطلها أو موقعها ولكن ذلك يثير بطبيعته سخطا وغيرة سائر القبائل الأخرى ، وبالتـــالى يفتح للاستعمار فى عهد الاستقلال ثغرة بتقدمها بفتح هذا الباب واسعا لظهور الحركات الانفصالية

ومن الأمثلة على ذلك ، نجد جمهورية الكنغو برازافيل ، حيث تؤلف قبيلة الباكونجو ٤٥٪ من مجموع سكان الدولة الذين يتركزون فى منطقة برازافيل ، ويعتبر هذه القبيلة أكثر القبائل تطوراً وسيطرة ، على النشاط العام ، سياسياً كان أم اقتصادياً ، تلك السيطرة التى تثير متاعبا جمة للقبائل الأخرى كاليانيكى والميوتشى .

ويمثل الحزب السياسى هناك قبيلة الباكونجو ، فلما تغلب ذلك ، أصبحت عاصمة الدولة الجديدة فى « الكنغو الفرنسى » على الساحل ، وقد نقلت منطقة الميوتش أخيراً إلى برازافيل فى قلب القطاع المتحضر .



الاستعمار في افريقيا سنة ١٩١٤

وتعتبر بوغندة مثلا آخر نقدمه عن مسألة القبيلة السائدة ، التى تبلغ وحدها فيها ثلث سكانها ، وهى أكثر القبائل تحضراً ، وقد استطاعت السياسة البريطانية تضخيم النزعة الاستقلالية بينهم حتى تحولت إلى حركة انفصال ، فأعلنت بوغندة استقلالها عن أوغندة سنة ١٩٦٠ رغم أنها لم تكن تستطيع القيام وحدها معتمدة على نفسها اقتصادياً كدولة مستقلة .

ولا تقف المشكلات دون ذلك الصراع القبلى بل تتجلى فى كل صراع ، فتمثل تنافساً قومياً مع الكيان السياسى للدولة الجديدة ، فمع تعدد القبائل ونزعاتها تتكاثر لغاتها فينتفى بالتالى وجود ركن هام من خصائص الكيان القومى فثمة مثلا ، عدد لاحصر له من اللغات يبلغ فى بعض التقديرات إلى ما يزيد عن ٧٠٠ ألف لغة وثمة لغات شعوب وثمة لغات قبائل وغير ذلك.

فمن لغات الشعوب : لغات الإيبو واليوروبا والموسى والماندنجو واللوبا والجالا والأمهرية وغيرها ؛ ومن اللغات القبلية التى يضم كل منها أكثر من بضعة آلاف : النيجرية واللووو والكيكيو والوكوما والبمبا والفونجا والبتسوانا ، والرواندا والزولو والزاندى والكونجو والمندى والإيفى . .

وثمة اختلاف بين الوحدات الإفريقية من حيث درجة تفتيت اللغات ، فثمة فى الكنجو أربع لغات رئيسية ، وفى نيجيريا ثلاث لغات كبرى هى الهوسا والإيبو واليوربا ، هذا فضلا عما هو موجود من حوالى ٤٥ لغة صغرى أخرى .

ويوجد فى أنحاء جنوب أفريقيا خمس لغات رئيسية بين ٩ مليون نسمة وفى تنجانيقا وحدها أكثر من مائة لغة ولهجة بين ٩ مليوناً من السكان ، وفى وحـــدات شرق أفريقية الثلاث نحو ٢٠٠ ألف لهجة مختلفة بين ٢٠ مليوناً من السكان . وفى ليبريا عشرون لغة وطنية بين ١٫٢٥ مليون

نسمة مقابل ٢٦ في سيراليون وتضم أثيوبيا نحو ٤٠ لغة ولا يقل عدد اللغات في السودان عن ٣٠ لغة تقريباً وهكذا .

وتعتبر معظم هذه اللغات واللهجات في القارة لغات بدائية ، باستثناء ما يوجد منها من لغتين . هما الأمهرية في أثيوبيا ثم المثاى في ليبريا وهو أمر يشير إلى مجتمع لا يزال يحوز مرحلة ما قبل الكتابية في تاريخ الحضارة الإنسانية .

وتعتبر لغة المستعمر من قبل بجانب هذا ، هي اللغة المشتركة في كل قطاع سواء كان فرنسياً أو إنجليزياً أو بلجيكياً ، ووسيلة الاتصال بين الوطن الأوهن من مختلف اللغات واللهجات .

ولقد ظهر ثمة بعض لغات مشتركة تعتمد على أسس وطنية مصطنعة باقتباسات أجنبية كاللغة السواحلية في زنجبار ولغة بعض أجزاء تنجانيقا (تنزانيا) وتسمى هذه اللغة بالسواحلية كما ساعد الاستعمار على انتشار غير ذلك من اللغات ..

من هذا يتجلى، كيف تواجه الدولة الجديدة مشاكلا حرجة في كل ذلك المجتمع القبلي . إذ تجد نفسها في ظله دولا بلا لغات وهو وضع يؤثر على مستوى الوعي القومي ، وبالتالي على درجة التماسك السياسي الإجمالي .

ومع سيطرة النزعات القبلية كان من الطبيعي أن تنتفي فيها النزعة الفردية إلى حد كبير ثم قيام المجتمع على أساس من التبعية مما يؤثر على نمو وتكامل قوى يجمع الإفريقيين في كل دولة من أجل الحياة القومية وهو الشعور القومي، بل يؤثر في كل تنظيم سياسي يقوم على الديموقراطية الحرة إذ يجعل من ذلك التنظيم بيئة لا تصلح وإن مثل من التنظيم الاشتراكي بيئة أصلح في نطاق كل قبيلة .

بجانب هذا ، يثير التركيب الاجتماعى فى عهد الاستقلال أيضا مزيداً من المشكلات بسبب تضمنته الدول الجديدة ، كانعكاس لهذا التركيب من أقليات غير إفريقية عموماً أو أقليات إفريقية غير متجانسة مما اضطرها التقسيم السياسى للانضواء تحت لوائها فى إصرار فى الولاء نحو أصولها .

ففى سيراليون مثلا ، نجد ثنائية الزنوج الخاص والكريول الخليط ، والكريول هم نسل الرقيق المحررين من أمريكا وجزر الهند الغربية ومن نوفاسكوشيا وبريطانيا وقد اختلطوا مع البيض فى القرن الماضى ، وقد استغل الاستعمار ذلك التناقض عندما اشتد الفارق الحضارى بين الخلص فى الداخل والكريول فى الساحل متجسداً فى ظهور التفرقة السياسية بين المستعمرات الساحلية والمحمية الداخلية .

وفى ليبريا ، يحدث التنافر بين وجود اختلافات فى الأصل والسلالة والحضارة بين الإفريقيين الأصليين والرقيق الأمريكيين المتحررين ، وتعتبر هذه الثنائية حضارية أكثر منها سلالية ، فالليبريون أكثر تقدماً ولهم تراث تاريخى يختلف عن السكان الأصليين .

وينظر الليبريون الأمريكيون هناك إلى الإفريقيين على أن مهمتهم هى دفع الضرائب والعمل الرخيص ويرى الإفريقيون أن المشكلة هى مشكلة تقرير المصير على أساس طرد هؤلاء الدخلاء ، والفارق هنا فارق حضارى أكثر منه عنصرى أو سلالى .

وفى ساحل شرق إفريقيا ثمة قوميات آسيوية خاصة بكينيا وتنزانيا حيث يختلط الزنوج بالعرب الآسيويين وأهم الآسيويين فى ذلك هم العرب والإيرانيون والهنود وينتشر العرب بأعداد كبيرة فى زنجبار خصوصاً وساحل كينيا المواجه .

أما الإيرانيون ، فمعظمهم وافدون من شيراز ، وأما الهنود فمن الهند أو باكستان أو من دجواه ، وهم يفوقون العرب عدداً بوجه عام ويستغل الاستعمار ذلك التباين ويشجع فيهم الحركات الانفصالية . أما القوميات البيضاء فى جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية خاصـــة ، أو فى مناطق الاستعمار الكبرى القديمة ، فعلى أيديهم يبدو الدور السياسى البارز . فهى قوميات دخيلة مستوردة متنافرة تماما مع العناصر الافريقية فإذ تعد دولة جنوب إفريقية حقلا للقومية البيضاء فقد أصبحت معقلا رهيبا للقومية السوداء . فالبعض هنا رغم أنهم لا يمثلون إلا قلة من السكان ، يؤمنون وجودهم بالارهاب والقوة ولا يحمون وجودهم إلا بأسوأ أنواع التفرقة العنصرية القائمة على أساس سيادة الأبيض .

ويعتبر تاريخ الأقلية البيضاء فى وسط القارة أحدث منه فى جنوبهـا وعددهم أقل ، ولم تأخذ تلك شكل الدولة إلا منذ عام ١٩٥٣ حتى أنشىء اتحاد وسط القارة .

وتعد القومية البيضاء هنا امتداداً لها فى اتحاد جنوب القارة ، ولم يعد لهذه الأقلية وجود ولا سلطات إلا فى روديسيا الجنوبية بعد استقلال روديسيا الشمالية ونياسالاند .

أما عن الأقليات الأفريقية فى مجتمع الدولة الجنوبية فى عهد الاستقلال فتتجلى ثمرة سوء التقسيم السياسى ، بين إثيوبيا والصومال وكينيا وفى غرب سكان توجولاند وغانا وداهومى ، وبين الكنغو برازافيل والكنغو ليوبولد فيل وغير ذلك .

إن البناء الاجتماعى للقارة ، لا تنعكس عنه فى عهد الاستقلال ما يمس الكيان القومى بالضعف والتفكك فحسب إنما يشير فى حقيقته إلى كبر مسئولية الدول الأفريقية الجديدة وحاجتها إلى النظر فى إعادة ذلك البناء بما يطوره ويجعل منه بناء حديثاً لمجتمع قومى ومن الدولة دولة حديثة تشغلها العمل على رفاهية الشعب أكثر مما يشغلها حل مشاكل البناء الاجتماعى القائم .

الفصل الثاني

التخلف الاقتصادى

لم ينل المجتمع الأفريقى من التطور الاجتماعى بقدر ما نال من التجدد الاقتصادى ، ومع هذا فلم يصل ذلك إلى أعماقه ، لذلك ظل مجتمعاً يعانى فى بنائه وبالتالى تجريده من حرية العمل السياسى الدولى .

وتختلف التعريفات بمعنى التخلف الاقتصادى ولكن ، أياً كانت التعريفات التى يحددها الاقتصاديون للتخلف الاقتصادى فإنها ترد إلى فكرة الفقر .

على أن ذلك ليس معناه أن يعانى المجتمع فقراً فى الموارد الاقتصادية وإنما يفتقر إلى الوسيلة التى تستغل بها هذه الموارد بطرق أكثر إنتاجا مع الجهل بطرق استغلال الموارد والعجز عن تنميتها لأسباب خارجة عن إرادتها كالاستعمار ، بما ينتهى كل ذلك إلى ضآلة الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وتفشى الأمراض النفسية والاجتماعية .

والتخلف الاقتصادى ظاهرة مرتبطه بذلك الفقر الكامن فى المجتمع.

وتنحصر تلك فى الاقتصاد المزدوج والتخصص فى إنتاج وتصدير المواد الأولية والتبعية التجارية والعجز التجارى وضعف الصناعة أو انعدامها وضآلة المدخرات القومية وضعف تكوين رؤوس الأموال وانخفاض المستوى الصحى وكثرة الأمراض والأوبئة وانتشار الأمراض وغير ذلك .

وتكشف هذه الظاهرة المرتبطة بالتخلف الاقتصادى ، عن ثلاثة جوانب أساسية للتخلف ، جانب سياسى أو سكانى ، وجانب يتصل

بالتخصص الإنتاجي ونوعه ، وجانب ثالث يتصل بعوامل ركود تؤدي إلى استمرار التخلف الاقتصادي .

أما الاقتصاد المحدود فقد جاء حصيلة مرحلة من التطور الاقتصادي في القارة ثمرة التجدد الحديث من الاقتصاد الطبيعي غير المثمر إلى الاقتصاد التبادلي ثمرة الاحتكاك الحضاري ، والمجتمع بهذا يؤدي غرض قطاع الاقتصاد الطبيعي الموجود من أجل الاستهلاك المحلي والغذائي) وغرض القطاع الآخر الموجه للتصدير ، وهو يعتمد على التنظيم والإشراف العلمي ورأس المال الضخم وهو يتألف من مشروعات تقوم بها الدولة أو تقوم بها الشركات الضخمة في تمويلها وتأسيسها وتعتمد مشاريع الري فيما يتعلق بالزراعة في المناطق الجافة وفي دالات الأنهار التي تكثر في الشمال والجزيرة ودالاتها النيجر الداخلية .

ويعتبر القطاع القائم على الاقتصاد الطبيعي قطاعاً بدائياً يقوم على الرعي أو الزراعة ، ففي الرعي البدائي تعاني البيئة بسبب تغلب المناخ كما أن هناك عوامل اجتماعية تؤثر في خدمة الرعي بحيث لا يعدو حرفة رمزية عاطفية على نحو لا يستفيد من الحيوان إلا القليل .

وفي مجال الزراعة البدائية فإن الزراعة المحلية ترادف الزراعة المتنقلة من حيث استخدام الموارد ، وبالرغم من أن ذلك القطاع البدائي لايساهم إلا مساهمة ضئيلة في مجموع الإنتاج إلا أنه يستوعب الأغلبية من القوى العاملة في الأرض المستغلة . فهناك ٦٩٪ من المساحة المزروعة في أفريقيا المدارية يخصص للغذاء .

وثمة في هذا الاقتصاد صراع بين محاصيل التجارة ومحاصيل الغذاء ففي السنغال مثلا انخفضت مساحة المحاصيل الغذائية بسبب التوسع في زراعة المحاصيل التجارية وفي أوغندا نما إنتاج القطن نمواً كبيراً ثم هبط نتيجة

للصراع على المحاصيل الغذائية وكثيراً ما ينجم ذلك الصراع نقص فى المحاصيل الغذائية مما يضطر الدولة إلى الاستيراد إما من القارة الأفريقية أو من خارجها .

والواقع أن شرق أفريقيا يعتبر غنياً من الناحية الغذائية بفضل امتداده فى خطوط العرض ونطاقات النبات . فمن الملاحظ أن تبادل التجارة من المناطق المدارية زاد خصوصاً فى الغذائيات التى ترسل بكميات كبيرة إلى الغابة الاستوائية التى هى منطقة نقص إلى إنتاج الغذاء وذلك لوفرة نمو المحاصيل التجارية فيها .

ويعتبر التخصص التجارى فى القارة بين كثير من الوحدات الأفريقية جديراً بالملاحظة فهو يرجع إلى حد ما إلى قلة السكان مما يوفر نسبة كثيرة من الأراضى الزراعية لغير الغذائيات فى حين يصل الفائض من الغذائيات والمواد الغذائية شدة فى الوحدات الكثيفة السكان المحدودة المساحة كما فى الفولتا حيث الكثافة وضغط السكان شديدان والأمر الذى دعا إلى وجود التنوع الزراعى الاستيفاء حاجيات الكفاية الغذائية .

ويرجع الاقتصاد المزدوج أساساً إلى رغبة الاستعمار فى خدمة أغراضه عندما شاء أن تضم المستعمرات على أساس الغلة الواحدة التى تحد من المساحات الغذائية لخدمة أغراض الصناعة ، ذلك الأمر الذى يضطرها إلى توفير العجز فى هذه المواد واضطرارها إلى الاعتماد فيها على الصادر من الدول المستعمرة ، ومن ثم تكون النتيجة أن إفريقيا تعانى نقصا فى وسائل استغلال الأراضى بما يؤثر فى الإنتاج الزراعى قيمة ما يقرب من ½ المساحة تشمل مراعى الاستبس والصحراء حيث لا يكفى المطر فيها لتوفير إنتاج ما ويعتبر ثلث المساحة من السافانا وهى غير مضمونة الإنتاج ، وثمة ١٢٪ لا يصلح ، نظراً لغزارة الأمطار ، ومن ثم يكون ١٢ إلى ١٥ ٪ فقط من

أفريقيا المدارية هو الذى يعد مناطق صالحة للاستغلال الزراعى ، ويبلغ نسبة الصحراوات بالقارة ٣٥٪ من المساحة الكلية ، وتعتبر التربة فقيرة عادة تعطيها المستنقعات والتعرية ، وبالتالى فى حاجة إلى المواد الكيماوية لاستصلاحها .

أما فى المناطق المدارية فهناك تربة اللاتريت وقد ظهرت هذه المادة بحكم كثرة أكاسيد الحديد فيها غير أن إرسابات الحديد تعتبر من نوع ردىء ومن ثم فهى تسلب التربة خصوبتها .

وأهم أماكن التربة الخصبة فى أفريقيا هى الولايات الداخلية فى مناطق الصرف الداخلى ، والولايات الساحلية فى مناطق الصرف الخارجى وكلها تقع فى المناطق الجافة كأرض الجزيرة وتشاد دولة النيجر الداخلية .

ومن هذا وذاك يتبين أن المساحة المزروعة تبلغ ١١٥ مليوناً من الأفدنة بنسبة ٦ر١ ٪ تقريباً من مجموع مساحتها بمتوسط قوى ٧٤ فدان للفرد .

هذا مع العلم بأن ثمة إمكانيات للتوسع والتحسن غير أن ذلك يعتبر محدوداً ، فالصحراوات تمثل مضروباً مشتركا بين جميع الوحدات السياسية ففى كينيا المدارية مثلا نجد نسبة كبيرة من المساحة الكلية جاد جداً .

وفى الوحدات المدارية نجد أن كثيراً من مساحات سيراليون أراض جبلية وفى ليبيريا لا يصلح للزراعة منها إلا نصف المساحة وفى وسط توجو لا يصلح ٥٠ ٪ من المساحة الزراعية بينما نجد فى الفولتا حيث لا توجد ثمة صحارى مناطق كثيرة غير منتجة وفقيرة .

وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة والتسميد فى تنزانيا ٣٠ ٪ من مجموع المساحة ولكن المزروع مع هذا يعتبر ضئيلا جداً .

ولا تزيد المساحة المزروعة فى أوغندا عن ١٢٪ من المساحة الكلية

وتصل نسبة الأراضى المزروعة إلى أدناها فى المداريات فى الكونغو حيث لا تزيد عن ١٪ من المساحة الكلية .

أما خارج المناطق المدارية ومن الدول الصحراوية فتنخفض نسب الأراضى القابلة للزراعة والمزروعة كما أنها تتعرض أحياناً للتلف الشديد .

وبالرغم من صغر مساحة الكثير من الدول الإفريقية وضيق الأراضى الزراعية فانه من الممكن مع هذا أن يتمكن من زيادة الإنتاج الزراعى بفضل استخدام وسائل الزراعة المتطورة .

إن إفريقيا بهذا تقوم من ناحية الإنتاج على اقتصاد متخلف لأنه أساساً يعتمد على الإنتاج الأولى وفى حاجة إلى أدوات الاستغلال .

وتنعكس سيادة الإنتاج الأولى على هيكل الصادرات من القارة ، فقد صدر من كل أفريقيا المدارية نسبة من السلع المصنوعة عام ١٩٥٧ لا تزيد عن ٤ر٪ والباقى كان خامات .

وتعتبر سيادة الحرف الأولية فى القارة جزءاً لا يتجزأ من تقسيم العمل فى النظام الاستعمارى السائد والذى ترثه القارة اليوم منه فى عهد الاستقلال .

وليس لدول التعدين ميزة على دول الزراعة إذ تعتبر كلها عاجزة عن أن تصل إلى مرحلة الانطلاق الذاتى رغم القيمة المادية الكبيرة للصادرات المعدنية خاصة .

ومن المتناقضات الإفريقية المميزة ، ذلك التعثر الاقتصادى فبرغم الإنتاج الهام فالثروة المعدنية القيمة التى يمكنها تمويل الزراعة المتخلفة وأن تكون نواة لثروة صناعية كبيرة لم تلعب أى دور فى التنمية المحلية .

وتعتبر الصناعة فى أفريقيا ذات خصائص متخلفة وتتجلى سيادة التعدين

على التصنيع من تفوق الصناعة الاستخراجية على الصناعية وهناك صناعات تحويلية بسيطة معظمها صناعات استهلاكية بسيطة وصناعات حرفية معظمها صناعات غذائية ونباتية مثل تصنيع الخامات الزراعية أو المعدنية بحيث تصلح للتصدير كاستخدام بعض الزيوت من الفول السودانى وقطع الأخشاب فى غرب أفريقيا والكونغو وروديسيا كما توجد ثمة صناعات تكرير وصهر النحاس وتركيزه وتعتبر كل هذه صناعات أقرب إلى الصناعة الأولية منها إلى الصناعة الثانوية فالقارة تعتبر قارة الخامات لا الصناعة كما يقع أغلب وحدات القارة السياسية فى مرحلة التخلف ونظراً لأن أساس الاقتصاد فى القارة هو تصدير الخامات فإن الدول الإفريقية بهذا تمثل فى اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للأسواق الخارجية مما يقلل من وزنها السياسى كدول مستقلة .

ويرجع تذبذب الدخل القومى ومعظم الدول الإفريقية إلى الاعتماد المطلق على هذه الخامات وذلك لأن اقتصاديات التصدير فى أفريقيا تمثل نسبة عالية من مجموع اقتصادها النقدى ولأن سعر الخامات فى السوق العالمية مذبذب .

وللقارة الأفريقية فى مجموعها ، مع تذبذب أسعار الخامات على نحو يدل على عدم سيطرتها على سوقها ، قادرة على أن تسيطر على الإنتاج العالمى فى كثير من السلع ، فهى تنتج أكثر من ثلثى الإنتاج العالمى فى ست سلع ، ثلاثة منها معدنية وهى : الكوبالت والماس والذهب وثلاثة من السلع الزراعية هى : الفول السودانى والكاكاو وزيت النخيل كما أنها مصدر رئيسى لإنتاج الأنتيمون وزيت الزيتون .

وتحتل كثير من الوحدات الإفريقية من الإنتاج العالمى والتجارة الدولية المركز الأول والثانى لسلع معينة ، وهى إما معدنية أو زراعية كما تحتل زامبيا

المركز الثالث فى إنتاج النحاس ويمثل الكونغو المركز الثانى فى إنتاج الكوبالت وثلث العالم ، كما يمثل المركز الأول فى إنتاج الماس ٦٢٪ بينما يحتل اتحاد جنوب أفريقيا المركز الثانى ويحتل الكونغو مركز الصدارة فى تجارة الفول السودانى وغانا فى المركز الأول فى الكاكاو وحاصلات النخيل ، ومع هذا لا تستطيع هذه الدول التحكم فى أسعار السوق العالمية .

ويتميز الاقتصاد الإفريقى بلون آخر من التخلف والتبعية الاقتصادية فكل وحدة فى معاملاتها التجارية الخارجية ترتبط بدولة غربية معينة هى الدولة التى كانت تستعمرها من قبل تتحكم فى الصادر والوارد بشكل شبه احتكارى ، يشدها إليها فتسير فى تبعية سياسية لها ولم يتغير هذا الوضع إلا قليلا حتى الآن .

وتتجلى التبعية الاقتصادية بين المجموعة الفرنسية فى أفريقيا الغربية الفرنسية، فكان ثمة ثلثا الصادر والوارد مع فرنسا تقريبا

فنجد مثلا فى سنة ١٩٥٠ إن صادرات تونس والجزائر والمغرب كانت توجه إلى فرنسا وكانت على الترتيب : ٤٣٫٦٪ و ٧٣٫٢٪ و ٤٦٪ من مجموع الصادرات بينما كانت نسبة الواردات من فرنسا على الترتيب ٧٨٪ و ٧٦٫٣٪ و ٥٧٪ .

وكانت ثمة ارتباطات بين إيطاليا وأسبانيا ومستعمراتهما ، وثمة علاقة بين ليبيريا والولايات المتحدة فنجد ٩٠٪ من صادرات ليبيريا كانت موجهة إليها بينما يأتى منها ثلثا الوارد .

وتعتبر أفريقيا قارة العجز التجارى ، فمن مقارنة الصادر بالوارد نجد عجزاً فى الميزان التجارى وهو ظاهرة بارزة فى الهيكل الاقتصادى المتخلف للدول الإفريقية ، وقد يكون هناك فائضاً من بعض الدول إلا أنه يمكن

القول أن الدول الأفريقية التى تعانى من عجز فى ميزانها التجارى إنما تعانى أيضاً من اختلال أصيل فى كيانها السياسى .

ويرجع أسباب ذلك العجز إلى أن أسعار الصادرات الخام فى السوق العالمية تعتبر أقل بكثير من أسعار الواردات من السلع المصنوعة ، فبالرغم من أهمية السكان فى تموين العالم بالخامات نجد أن قيمة صادراتها من مجموع صادرات العالم ضئيلة .

إن رصيد القارة زاخر من الناحية الطبيعية ، ولا تزال ثمة أعمال لتنظيمه لو توفرت وسائله غير أن ذلك الرصيد يتسم بالتخلف ، فى عجز القارة عن توفير الوسائل التى تستغل بها إمكانياتها الكبيرة .

وفى عهد الاستغلال ، إذ يبدو الاستغلال الاقتصادي متخلفاً فى خطاه الثقيلة عن الاستغلال السياسى . فان ذلك التخلف الاقتصادى ليمثل فى ذاته قوة لا تزال فى يد الاستعمار يستطيع بها عند اللزوم الانتقاص من ذلك الاستقلال السياسى بما يغل من حرية الدولة فى العمل السياسى .

وتتميز القارة ، مع هذا التخلف ، بضآلة متوسط الدخل الفردى السنوى ، فهو أضأل بكثير مما عليه الحال فى غير أفريقيا .

وإذا كانت الرفاهية الاقتصادية لأى بلد تقاس بحجم دخله ، فإن الإحصائيات لتكشف عن جانب هام من هذه المشكلة البشرية فى أفريقيا وهو انحطاط مستوى الرفاهية الاقتصادية بالمقارنة مع مستوى رفاهية بلاد أخرى .

وضآلة الدخل القومى من العوامل التى تضعف الطاقة الانتاجية ،

فضآلة الدخل القومى يترتب عليها ضآلة طلب الأفراد للسلع فى

مجموعها وهذا يجعل من المنتجين يخشون من عدم إمكان التصريف ماقد يقدمون على إنتاجه ، ويظهر فائدة ذلك ، خصوصاً فى مجال الصناعة .

ومما أضعف الطاقة الإنتاجية أيضاً فى هـــذه القارة بوجه عام عدم توفر المستلزمات الأساسية لقيام المشروعات الجديدة ، ثم عدم توفر العدد الكافى من العمال الفنيين ، ووجود فئة من المنظمين المغامرين الإفريقيين ، وهى فئة نادرة من البلاد المتخلفة .

كل هذا ، بجانب عنصر ضآلة الدخل القومى فى القارة قد أضعف الحافز على الاستثمار فى أفريقيا .

وفى ظل التخلف الاقتصادى اتسم المجتمع الأفريقى بانخفاض مستوى المعيشة وكثرة الأمراض ومحو الأمية وغير ذلك مما تواجهه الدول الأفريقية الجديدة ميراثا من العهد القديم وطبيعة المجتمع بثقل كاهلها بالمشكلات فى عهد الاستقلال .

الباب الثانى

مشكلات الاستعمار فى المجتمع الأفريقى

لا تقتصر مشكلات عهد الاستقلال على ما ينتج منه . كانعكاس للتركيب الاجتماعى وطبيعته القبلية كما انحدر إليه من عهد الاستعمار ، بل ثمة مشكلات أخرى أثارها ذلك الاستعمار وهو يحاول توجيه المجتمع الأفريقى لخدمة أغراض صناعته وبنائه : كتقسيم القارة وفقاً لأطماعه ، أو ربطها اقتصادياً وسياسياً بعجلته الاستعمارية فلما كان عهد الاستقلال ، كان الميراث الاستعمارى فى الدول الحديثة ميراثاً أكثر من التبعات والمسئوليات .

ومن هذه التبعات ، ما يتعلق بشئون الدفاع ، ومنها ما كان مصدراً لأطماع إنتولوجية ، ومنها ما أدى إلى الانقسام والعزلة السياسية والاقتصادية ، ومن التبعات أيضاً ما أوجده الاستعمار ليبقى على تخلف المجتمع اقتصادياً ، ومنها مشكلات اجتماعية ومشاكل التعليم والإدارة ، وفى شتى ألوان التنظيمات التى أقامها الاستعمار لخدمته وخدمة أغراضه ، كل أولئك أحاط بالمجتمع الأفريقى فورثه عهد الاستقلال ، مشكلات تثقل كاهل البلاد الحديثة تثبطى سير نحوها استكمال وجودها .

الفصل الأول

الاستعمار وتجزئة القارة الأفريقية

ما معنى الاستعمار ؟؟ ...

يختلف الكتاب والمؤرخون فى تحديد معنى الاستعمار كما يختلفون فى تحديد بدايته ، وجدير بنا قبل محاولة تعيين تاريخه ، أن نتفق أولا على معنى الاستعمار . . .

اتفق بعض الكتاب على أنه امتداد نفوذ سياسى لدولة ما على دولة أخرى .

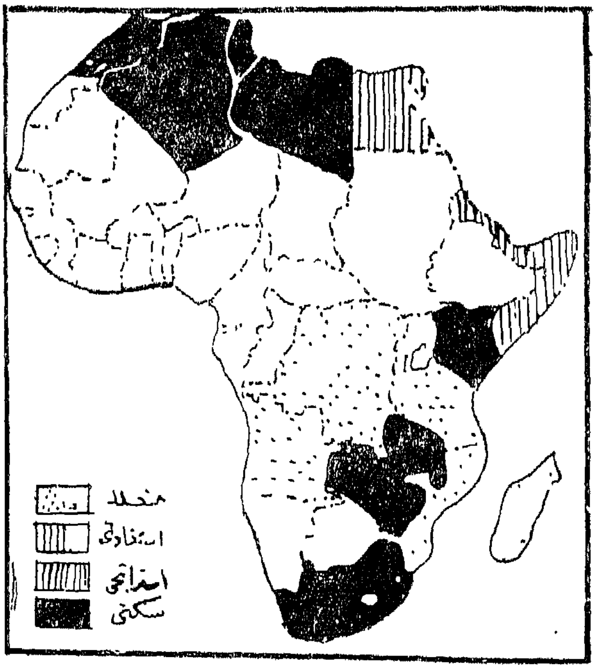
واشترط أحدهم أن يصحب هذا النفوذ الاحتلال العسكرى وإلا فهو نوع من الحماية ، على أن الاحتلال نفسه قد لا يكون استعماراً ولا يؤدى إليه . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت تحتل بعض بقاع بريطانيا وتركيا بناء على اتفاقها كما تحتل الآن أجزاء من ألمانيا الغربية دون اتفاق والوضع فى الحالتين لا يعتبر استعماراً .

ويقول كيلر أن الاستعمار لا يعتبر استعماراً إلا إذا توفر ثمة ثلاثة شروط هى :

« امتداد النفوذ السياسى ، والاحتلال العسكرى ، ثم الهجرة » .

فالهجرة غير المصحوبة بذلك لا يعتبر استعماراً ، كهجرة اليونانيين إلى مصر واللبنانيين إلى أمريكا الجنوبية لأن ذلك لا يعدو مجرد الاستيطان .

أما القانون الدولى فيطلق لفظ المستعمرات على الأقاليم المكونة بشعوب متأخرة والتى تضمها دولة لأراضيها وتباشر عليها سيادتها المطلقة وهو تعريف يعد أقرب عما مضى انطباقا على حقيقة الاستعمار المعاصرة .


منحلہ
استفادی
استراتجی
سکنی

وإذا شئنا بعد هذا أن نضع تعريفاً شاملا للاستعمار الحديث فنرى أن يكون على الوجه الآتى .

الاستعمار ، إن هو إلا امتداد النفوذ السياسى لدولة ما إلى دولة أخرى أو مساحة من الأرض لم تكن تابعة على أن يصحب ذلك هجرة واستغلال للأرض وما عليها من سكان وما فى باطنها من ثروات وذلك لصالح الدولة صاحبة النفوذ .

على أن الاستعمار بهذا الوضع لم يكن إلا أعلى المراحل تطوراً لمعناه الذى بدأ — منذ أن بدأ التاريخ الإنسانى — بذوراً أولى تحمل فى بدايتها معنى رغبة بعض الأسر الحاكمة فى التوسع والجاه والاستغلال ثم تطورت تلك ، فغدا الاستعمار بمعنى استعماراً تجارياً بدأ ببزوغ فجر التاريخ الأوروبى الحديث ، وهو بهذا لا يعنى غير التجارة واستغلال مواردها وضمان رواجها والاستيطان دون المساس بحرية الشعوب ودون أن يتخذ أداة الحرب والعدوان سبيلا لتحقيق أغراضه وكانت حلقته الأخيرة تعنى التسلط والحرب وسيادة شعب على شعب قسراً واغتصاباً .

ولقد أخذت أفريقيا تشهد عهدها فى التجزئة منذ لقائها الأول بالغرب فى العصر الحديث فى ظل الاستعمار التجارى الذى بدأ فى ظل الكشوف الجغرافية والثورة التجارية فى أوروبا . عهداً بلغ ذروته مع تطور ذلك الاستعمار ثمرة انطلاق الثورة الصناعية وظهور الامبرالية التسلطية .

أما عن الكشوف الجغرافية ، فقد ظهرت ثمرة تطور فى العقلية الأوربية فى طليعة مجرى الحضارة الأوربية عندما أخذت الإنسان نزعة الاهتمام بالطبيعة نتيجة لانتشار الدراسات الإنسانية كما امتزجت فى ذلك الرغبة فى نشر المسيحية وعاون على ذلك انتشار العلم الحديث وآلات الاستكشاف ووسائل الكشف ، وفى ظل الكشوف الجغرافية نشأ التوسع الاقليمى

ونشأ مايعرف بالسياسة التجارية التى بدأتها أسبانيا وكانت تقوم على الاهتمام لجلب الذهب والفضة من البلاد المستكشفة لتوفير تداول النقد فى بلادها أو الإتجار به عبر القارة الأوربية وذلك فى القرن السادس عشر .

ولقد امتدت هذه السياسة التجارية إلى دول غرب أوروبا فى القرن السابع عشر فغدت تطالب بنصيبها وتجد فى التنقيب عن مواطن الثروة من من معادن الذهب والفضة فى الداخل ، أما الدول التى حرمتها الطبيعة من ذلك أو امتلاكها خارجياً فى ظل التوسع الخارجى فقـــد رأت الاهتمام بالتجارة سبيلا لإنعاش اقتصادها بتنمية الصادرات والإقلال من الواردات ليوفر لها المزيد من المال على أساس رجحان الميزان التجارى فى صفها .

ولقد قام هذا المذهب التجارى على قاعدة الباب المغلق بالنسبة للواردات وعلى توزيع المصنوعات المحلية وإنعاش التجارة الداخلية والباب المفتوح بالنسبة للصادرات حتى تروج فى الخارج فيتوفر النقد والمعادن النقدية . وقد نادى أصحاب هذه النظرية أنه لكى تحقق مبادىء هذا المذهب التجارى لابد من التوسع وتكوين الامبراطوريات ، ففى المستعمرات ميدان فسيح تمارس فيه الدول التى حرمت من الحصول على الثروة المعدنية السياسية والتجارية دون منافسة وفيها وفرة المواد الأولية .

وقد تميز القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر بالاستعمار التجارى القائم على توفير المجال الحيوى ليوفر النقد ويسهل احتكار الدولة للتجارة فى الداخل وفى الخارج فى ظل التوسع الخارجى دون ماتسلط على شعوب البلاد المفتوحة أو استغلال لأراضيها أو لشعوبها فلم يكن بين هذه الشعوب شعب يحس بالخضوع لسلطان آخر الا لمـاما .

وقد تشكلت السياسة التجارية فى صورة تنظيمات لاتختلف كثيراً بين دولة وأخرى . فكانت سياسة أسبانيا فى القرن السادس عشر فى ظل

الكشوف الجغرافية ، الاهتمام بجلب الذهب والفضة وكذلك كانت سياسة البرتغال ، مع الاهتمام بتجارة الرقيق .

وكانت سياسة فرنسا فى القرن السابع عشر قائمة على الاهتمام بالصناعة وفتح أسواق لفروعها فى أوروبا وخارجها ، أما انجلترا سيما فى القرن الثامن عشر فقد اهتمت بالعناية بالتجارة فاستتبع ذلك توسع استعمارى تجارى وكانت كل غايته ترجح الصادر على الوارد للحصول على المعدن النفيس وتوفير سهولة تداول النقد لتستطيع الدولة الحديثة الناشئة إذ ذاك بناء صرح كيانها وتطوير مجتمعها الحديث ودعم الحكم المركزى .

ولقد عاصرت أفريقيا هذا القرن من الاستعمار التجارى وكان عهدها الأول به على أيدى البرتغاليين منذ عهد هنرى الملاح ، فكانت أولى رحلاته إلى أفريقيا سنة ١٤١٥ وقد اتبع ذلك برحلات أخرى حتى وصل لساحل غينيا فظهرت تجارة الذهب والعاج والتوابل والعبيد .

ولما اتبع البرتغاليون ذلك برحلات أخرى وصلت بعثاتهم مصب الكونغو سنة ١٤٨٢ ثم وصل بعد ذلك برثلميوودياز رأس الرجاء الصالح وبرحلة أخرى بلغ الهند ، فوضع البرتغاليون أيديهم على ساحل أفريقيا جنوب المغرب وأصبح للبرتغال مراكز تجارية فى مرزنبيق وساحل الذهب وكان هدفهم الارتباط بتجارة الهند وجزائر الهند الشرقية ثم تطورت تجارتهم وأصبحت تجارة الرقيق على ساحل غانا وقد احتكروها لمدة قرن كانوا ينقلونها إلى أمريكا وجزائر الهند القريبة للعمل فى مزارعها .

ولقد بدا كيان المستعمرات البرتغالية يتفكك أثر ضعف الدولة البرتغالية واستيلاء أسبانيا عليها فترة . فظهر الهولنديون يحاولون التوسع الخارجى لتنفيذ سياستهم التجارية واحتلال أماكن البرتغاليين .

وقد كان الهولنديون فى ظل الإمبراطورية البرتغالية يعملون كوسطاء

أنقل تجارة البرتغال إلى أوربا ، فلما اصطدم الهولنديون بالبرتغاليين فى مجال المنافسة التجارية ، أغلق البرتغال فى وجوههم ميناء لشبونة التى كانوا يحصلون منها على تجارة التوزيع ، كان موقف حكومة هولندا سنة ١٦٠٢ تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية والانفراد بالتجارة دونهم . وبفضل اشتداد الصراع التجارى بين الطرفين وعلو شأن الهولنديين فى النشاط والقوة ، استطاعوا إزاحة البرتغاليين كتجار لأفريقيا فاحتلوا ساحل الذهب سنة ١٦٣٧ واقتطعوا أجزاء من أنجولا ثم أقاموا مستعمرة الرأس كمركز تجارى لهم إلى الهند وقد ظلت فى أيديهم حتى ابتاعتها بريطانيا منهم سنة ١٨١٤ عقب هزيمة نابليون فى ذلك العام إذ ذاك قامت بريطانيا بضم ناتال سنة ١٨٤٥ ولما اكتشف الماس ومن بعده الذهب دعا ذلك إلى نزوح عدد كبير من المهاجرين الأول، فقامت حرب البوير سنه (١٨٩٩ — ١٩٠٢) انتصر فيها البريطانيون . وبعد ثمانى سنوات أقام البوير والبريطانيون اتحاد جنوب أفريقيا . وقد غدا ذلك فيما بعد جزءاً من الدومنيون البريطانى .

ومنذ أن اشترت بريطانيا حقوق الهولنديون فى ساحل الذهب سنة ١٨٧١ كان ذلك نهاية النفوذ الهولندى فى قارة أفريقيا .

ولم تعد علاقة القارة الأفريقية فى هذه الفترة بأوربا حتى أوائل القرن التاسع عشر معنى الاستعمار التجارى ، والإسهام فى التقدم الاقتصادى للعالم الجديد ، وفى تضخيم أرباح الشركات التجارية وبالتالى فى دعم الرأسمالية الأوروبية والأمريكية التجارية ، وكان للرقيق إذ ذاك وظيفة اقتصادية ، ومن ثم كانت القارة لا تعدو سبيلا للتجارة والمصدر لتوفير العمل الرخيص ، أما استعمارها ومحاولة استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية فلم تكن من الغايات الأساسية التى استهدفها الأوربيون . وحتى إنجلترا اشتبكت فى حروبها الطويلة مع فرنسا فى عهد نابليون لم تفعل أكثر من الاستيلاء على رأس الرجاء الصالح لتعزيز مواصلاتها إلى الهند .

لم تكن القارة الأفريقية خلال هذه الفترة موضع التوسع الأوروبى الهادف لأن الدول الأوربية التجارية والبحرية كانت مهتمة أولا بالعالم الجديد وآسيا لذلك لم تعد أفريقيا أن تكون عاملا مساعداً لذلك .

وحدث أن تغير الوضع فى أوربا وتطور المجتمع الإقطاعى إلى مجتمع قومى حديث بانتقال السيادة إلى الشعوب وبناء المجتمع على الاقتصاد الرأسمالى ثمرة قيام الثورة الصناعية بها ، عندئذ أخذ معنى الاستعمار يتطور فى أساليبه ومعناه وأهدافه إلى معناه المعاصر التسلطى عندما استطاعت البرجوازية الرأسمالية السيطرة على أداة الحكم فى ظل الحكم القومى .

ولقد كان ظهور الثورة الصناعية وظهور البرجوازية الرأسمالية من االعوامل الأساسية لتقوية الاتجاه القومى فى أوروبا ، فتجلى ذلك بصورة واضحة فى اتجاه القومية نحو السياسة الواقعية فى توحيد ألمانيا وإيطاليا ثم أخذت الرأسمالية البرجوازية التى كانت تمثلها قلة لا كثرة من الشعوب تتحكم فى المال والسلطة فتتحول من رأسمالية صناعية إلى مالية وأصبح لها صفة الاحتكارية التوسعية ومن ثم تحولت إلى إمبريالية رأسمالية استعمارية .

وقد تطلب هذا التطور الاقتصادى القومى ضرورة الحصول على مواد الخام من زراعية ومعدنية وتوفير الأسواق للمنتجات الصناعية والاستهلاكية والمجال الحيوى للهجرة واستغلال رؤوس الأموال ، وأصبحت المستعمرات المكان المثالى لتحقيق هذه الأهداف لسبب ما تشتمل عليه من إمكانيات ورخص فى قوة العمل ومن ثم غدت أوربا تنظر إلى القارة على اعتبار أن أداة تضطلع بالوظيفة الاقتصادية الرئيسية بالنسبة للنظام الامبريالى بعد أن كان دور القارة من قبل ثانوياً ، ولم يكن ثمة غير أفريقيا وعدد من جزر المحيط الهادى لتنظر إليها الامبريالية بعين الطمع وذلك لقلة الامكنة التى يمكن استغلالها ، فقد كانت انجلترا قد بسطت سيطرتها على استراليا وتمكنت

هولندا من بسط نفوذها على جزر الهند الشرقية وكانت أسبانيا تسيطر من قبل على كثير من مناطق أمريكا الجنوبية ، وكانت أفريقيا تمثل الأرض البكر التى لم تستغل بعد .

ولقـــد كانت بريطانيا حتى سنة ١٨٥٠ صاحبة النصيب الأكبر فى امتلاك أجزاء أفريقيا ولم يكن يناهى انجلترا فى النفوذ غير فرنسا .

وكان اتحاد ألمانيا سنة ١٨٧٠ نقطة التحول فى استعمار أفريقيا سيما بعد بعد فتح قناة السويس . فقد أصبحت أمريكا مغلقة بعد تصريح منرو فزاد البحث وراء أماكن أخرى ولم يكن ثمة أفريقيا غيرها . كما كانت فرنسا بعد هزيمتها سنة ١٨٧٠ تحسن التعويض خسائر الهزيمة وتغطى فشلها بتكوين امبراطورية لها لكى تحقق أيضاً أطماع الرأسمالية الناشئة ، ولم يكن أمامها غير أفريقيا ، كذلك كانت إيطاليا قد استيقظت فشاءت أن تعالج شئونها الاقتصادية ومستوى المعيشة باقتطاع بعض الأجزاء منها وتتنفس عن روح القومية التى تحررت فيها إلى نزعة عدوانية .

كان ثمة استعداد للتوسع إذن ، أساسه الاستجابة إلى أطماع الامبريالية الاستعمارية الرأسمالية والقومية المنطلقة إلى آفاق المجد فى غير اكتراث لمقدرات الشعوب ولكن كانت الشرارة الأولى لاستعمار القارة قد أتت على يد أطماع ملك بلجيكا (ليوبولد الثانى) .

كان الرحالة ستانلى قد قام بعدة كشوف فى بعض القارات منها أفريقيا . فأثارت استكشافاته ومن معه أطماع رءوس الأموال التجار البرجوازيين فى غرب أوروبا كما أثارت فضول طائفة المبشرين المتطلعين لنشر المسيحية . فلما أخذت أطماع فرنسا وألمانيا والبرتغال بدأ الصراع لاقتسام القارة الأفريقية وتجزئتها لصالح الرأسمالية الأوروبية ومن ثم أخذت القارة الأفريقية تعاصر الاستعمار بمعناه الحديث .

وكانت البداية التى أثارت أوروبا إذن باهتمامها بأفريقيا صادرة من مسالك بلجيكا . فقد أثارت أطماعه الاستيلاء على بعض أجزاء القارة انتباه الرأسماليين إلى أهميتها ومن ثم أخذت القارة تواجه عهداً جديداً فى علاقتها بأوروبا .

كان ليوبولد الثانى ملك بلجيكا يحلم بأن يكون له ملك أوسع من رقعة بلجيكا المحدودة ، وقد أثارت رحلات المستكشفين فى داخل القارة الأفريقية أهمية القارة لتحقيق أحلامه . وبدأت أعمال ليوبولد بأن دعا ممثلى بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا وروسيا للمناقشة فى أفضل الطرق للكشف عن أفريقيا وإدخال الحضارة فيها ثم فتح هذا الجزء للتجارة والصناعة وقد انتهت المناقشة بتأليف هيئة دولية كان مركزها مدينة بروكسل للقيام بالكشوف الجغرافية الافريقية على أساس دولى وبدأ العمل وذلك بالاستعانة بالرحالة ستانلى .

وبينما تركز اهتمام اللجنة الرئيسية بإرسال المستكشفين إلى أواسط أفريقيا عن طريق الشرق كانت جهود ليوبولد تتركز فى العمل فى منطقة الكونغو سنة ١٨٧٨ بفضل ما أنشأه من هيئة ثانية لاستكشاف حوض الكونغو الأولى اطلع عليها الرحالة استانلى .

ونشط استانلى فى كشوفه فلما أثار ذلك شكوك فرنسا فى نيات بلجيكا من العمل على ضم هذه البلاد إليه تحت ادعاء الكشوف أثار أطماعه إذ ذاك أرسلت برازاً لأعمال الكشف أيضاً . فبينما كان استانلى يرأس المحطات البخارية على الضفة الجنوبية بالكونغو قامت فرنسا بنفس العمل على الضفة الشمالية من النهر لعرقلة جهود البلجيك . ولم يسع البرتغال ، وهم أول من دخل القارة من القرن الخامس عشر ، إلا أن أعلنت ادعائها بامتلاك حوض الكونغو والزمبيزى على اعتبارها أنها أول دولة جاءت المنطقة . فلما طلبت

من بريطانيا الاعتراف بسيادتها عليه ترددت ثم رفضت . أما ألمانيا فأعلنت حمايتها على توجولاند والكمرون سنة ١٨٨٤ ، أما بريطانيا فاتجهت أنظارها بعد ذلك إلى شرق القاهرة والنيجر ، وتطلعت إيطاليا إلى شرق القارة وطرابلس . وهكذا اشتد الصراع من أجل تجزئة القارة على متن الصراع حول امتلاك البلجيك للكونغو . وكان لا بد من أن ينتهى إلى عقد مؤتمر تصفى فيه مشكلات الموقف وقد نشأت فكرة تقسيم أفريقيا فى هذا العام فدعيت بريطانيا ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولى لشئون أفريقيا فى برلين يجمع الدول المتصارعة مع روسيا والنمسا والدانمارك والسويد وإيطاليا وتركيا والولايات المتحدة واتخذ المؤتمر قرارات نصت على حرية التجارة فى حوض الكونغو والنيجر وإلغاء الرقيق وحياد إقليم الكونغو ووضعت تحت سيادة ملك البلجيك شخصياً باسم دولة الكونغو الحرة . كما قرر المؤتمر حرية الملاحة فى حوضه وحوض النيجر ثم حرم المؤتمر على أية دولة أن تعرض حمايتها على أية منطقه من القارة دون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على أن تصحب ذلك بالاحتلال .

وقد أصدر المؤتمر قراراته التى وضعت اتجاهات تجزئة القارة دون حساب لحقوق مواطنيه ، ومن ذلك الوقت (١٨٨٥) سارت حركة استعمار أفريقية على قدم وساق ، ففى العشر السنين التالية شهدت أوروبا سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات بشأن الحدود فى شرق أفريقيا والصومال . كما أخذت القارة السوداء تشهد نزول الإيطاليين فى الصومال الإيطالى واحتلال أوغندا وتقطيع أوصال وسط القارة وغيرها .

وقد أدى التكالب على المستعمرات إلى نشاط الحركة الصناعية فى أوربا على حساب الزراعة فيها ، وتطور اقتصادياتها ، وارتفاع مستوى معيشتها ، فلما أدى ذلك إلى الرغبة فى الاحتفاظ بالسيطرة على أفريقيا زاد بالتالى صب

التسلح والرغبة للتمكن من ذلك فى الإبقاء على القارة فى حوزتها . وقد ساعدها على ذلك تخلفها اجتماعياً واقتصادياً وقومياً .

وما جاءت الحرب الكبرى الأولى حتى كانت خريطة أفريقيا مجزأة بين دول فرنسا وبلجيكا والبرتغال وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا على الوجه الآتى :

فرنسا :

(١) شمال أفريقيا الجزائر (١٨٣٠) تونس (١٨٨١) وقد فرضت عليها الحماية باتفاقية آخر (١٨٨٣) والمغرب (١٩١٢) .

(٢) أفريقيا الغربية الفرنسية وهى السنغال وغينيا ساحل العاج وداهومى السودان الفرنسى وموريتانيا والنيجر وفولتا العليا .

(٣) أفريقيا الاستوائية وتتكون من جابون الكنغو الأوسط وأومانجى شارى وتشاد .

(٤) جزيرة مدغشقر .

(٥) الصومال الفرنسى .

الممتلكات البرتغالية :

وتشمل جزر الرأس الأخضر وغينيا البرتغالية وجزر الامبروسان توصية رأنجولا وموممبيق .

الممتلكات الألمانية :

(١) أفريقيا الغربية الألمانية وهى بين أفريقيا الغربية البرتغالية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب أفريقيا .

(٢) الكمرون .

(٣) توجولاند .

(٤) أفريقيا الشرقية الألمانية .

الممتلكات البلجيكية :

الكونغو وقد اعترف مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ بالملك ليوبولد رئيساً لدولة الكونغو الحرة ثم ضمت بلجيكا سنة (١٩٠٨) .

الممتلكات الايطالية

(١) ليبيا .

(٢) أرتيريا .

(٣) الصومال الإيطالى .

الممتلكات البريطانية

(١) أفريقيا الشرقية البريطانية .

تضم بجانب ذلك جزيرتى زنجبار وتنجانيقا وكينيا وأوغندا .

(٢) أفريقيا الجنوبية البريطانية .

تشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ومحميات باسوتلاند وبتشوانالاند وساوازى لاند .

(٣) أفريقيا الغربية البريطانية .

وتشتمل نيجيريا وفينيا وساحل الذهب وسراليون كما كان لبريطانيا النفوذ الآخر فى مصر والسودان .

افريقيا بعد الحرب الأولى :

ولم تقسم أفريقيا بالتساوى فكانت ألمانيا وإيطاليا غير راضيين عن نصيبهما فلما زالت قوة ألمانيا الصناعية والعسكرية والبحرية كان لابد من صراع جديد لإعادة تقسيم القارة والمستعمرات عموماً طبقاً للتطور الذى طرأ على القوة النسبية للهيئات الامبريالية ومن ثم نشبت الحرب العالمية الأولى .

ونتيجة لعجز ألمانيا عن السيطرة على البحار بسبب تفوق بحرية الحلفاء استطاع الآخرون إخراجها من أفريقيا وكان وراء هذا الصراع الدموى معاهدات منها معاهدة لنـــدن السرية (٢٦ أبريل سنة ١٩١٥) إذا قدمت بريطانيا وفرنسا وعداً إلى إيطاليا لحصولها على أجزاء من أفريقيا . واتفقت الدولتان الكبيرتان (سنة ١٩١٦) على تقسيم ممتلكات ألمانيا وكذلك طالب اتحاد جنوب أفريقيا وبلجيكا بعضهم فى الامتلاك وإزاء التناقض بين الأغراض المعلنة من الرئيس ويلسون والساسة فى تقرير المصير والأهداف السرية التى شاءت استخدام أسلوب منطق الضم ثم تم الاتفاق على نهج جديد عرضت باسم نظام الانتداب عندما أنشأت عصبة الأمم ومن ثم ضمت الممتلكات فى الأقاليم التى تقرر تطبيقه عليها إلى ثلاث فئات (أ ، ب ، ج) .

وطبق نظام الانتداب فخضعت توجلاند والكاميرون وتنجانيقا وروانشد أورندى تحت نظام تضطلع به الدول المنتدبة بشكل تسأل عن إدارتها ومن أجل تنمية رفاهية شعوبها ورفع مستواهم السياسى . أما إقليم أفريقيا الجنوبية الغربى فقد وضع فى الفئة (ج) التى نص قانون عصبة الأمم على إدارتها فى ظل القوانين الدولية المندبة بوصفها جزءاً من أراضيها مع المحافظة على صالح السكان الوطنيين مع تعيين الدول الآتية :

* قسمت توجلاند إلى قسمين أحدهما وضع تحت الانتداب الفرنسى والآخر انتدبت له بريطانيا وقد ألحقته هـــذه إدارياً بمستعمرة ساحل الذهب .
* وتم الشيء نفسه بالنسبة للكاميرون وقد ألحقت انجلترا نصيبها إدارياً لنيجيريا .
* وضعت أفريقيا الشمالية الشرقية الألمانية تحت الانتداب البريطانى وسحبت تنجانيقا واستثنيت رواند أوراندي فانتدب لها بلجيكا .

- انتدب اتحاد جنوب أفريقيا لإدارة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية .
- ولقد ضم بمقتضى معاهدة فرنسا سنة ١٩١٩ إلى ورميق البريطانية تلك المنطقة الواقعة جنوب رونانا وكانت جزءاً من أفريقيا الشرقية الألمانية .
- أعلنت بريطانيا الحماية على مصر .

وهكذا جزئت القارة بين الدول الاستعمارية إلى وحدات دون مراعاة لأوضاع الشعوب فانحدر الميراث بأوزاره إلى عهد الاستقلال . شكلا تنقل عن كاهله وتنقص من قدراته وقدره .

الفصل الثانى

تجزئة القارة ومشكلات التقسيم السياسى

فرضت التجزئة على القارة فى ظل الاستعمار وانتهت بإضرارها إلى عهد الاستقلال لينتقص من إمكانياته السياسية والاقتصادية .

ولقد جاء تقسيم القارة كما تجلى سابقاً ثمرة الصراع بين القوى الاستعمارية من أجل التوسع الاستعمارى فى حدود التوازن بين هذه القوى أو ثمرة الصدفة التاريخية ومـــدى العوامل العسكرية أو المساومات السياسية والمقاويضات الإقليمية . لذلك جاءت الوحدات السياسية الجديدة كما انحدرت إلى عهد الاستقلال مليئة بالمشاكل ، تنافت فى أوضاعها مع مايجب أن يكون عليه التقسيم فلم تأت اتساقا إلى طبيعة حدودها أو اقتصادها أو جيشها .

ويتجلى حقيقة ذلك إذا ما نظرنا إلى هذه الوحدات السياسية نظرة فاحصة ، فإننا نجدها بعكس الوضع الطبيعى تماما لأى تقسيم سياسى فى مجموعها .

فنجد مثلا أن غينيا تعتبر جزءاً من جمهورية السنغال وجمهورية فولتا العليا تعتبر دولة اصطناعيه ، وما يدل على ذلك ماحدث من تغييرات جذرية فى حدودها حينما كانت وحدة فى أفريقيا الفرنسية العربية ففى أكثر من مرة اقتطعت أجزاء منها وضعت شرقاً وغرباً .

بجانب ذلك ، نجد توجولاند وحدة اصطناعية أيضاً كالسابقة ، فأهلها يشبهون سكان البلاد المجاورة (ساحل الذهب وغانا وداهوم) وأقسامها الجغرافية ، هى أقسام جيرانها .

وكذلك نجد رواندا أورندى لا يمكن أن تمثل وحدة بذاتها ولكنها ليست جزءاً من الكونغو بل من تنجانيقا .

وفى شرق أفريقيا نجد أن شمال تنجانيقا وحده هو الذى ينتمى اقتصادياً إلى كينيا وأوغندة بينما تعتبر جنوبها أقرب إلى ملاوى وتنزانيا .

وبهذا يتجلى بوجه عام الروح الذى سادت تقسيم القارة فى منافاتهـا الموضوع وللأسس الجغرافية والطبيعة الاقتصادية فلم تكن هى لصالح الوحدات السياسية أو لشعوبها بل كانت لتخدم أغراض الاستعمار الانتهازية كذلك كانت اصطناعية من نواح أخرى عندما جاءت تكون بعضها انتهازياً وثمرة المساومات السياسية .

فلقد تحددت الرقعة التى ورثتها حالياً من ذلك الصراع السياسى بين الألمان فى توجو شرقاً والفرنسيين فى ساحل العاج غرباً والإنجليز فى الوسط فى ساحل الذهب .

وكذلك نشأت غينيا الفرنسية ثمرة محاولة الفرنسيين لقطاع أواصر الاتصال بين النفوذ البريطانى فى غينيا ونفوذهم فى سيراليون ، كما كانت الدولة المستقلة التى كانت تابعة لفرنسا فى أفريقيا المدارية مجرد أقسام إدارية ووحدات كبرى وما لبثت أن أصبحت فجأة أقساماً سياسية مستقلة فى المجتمع الدولى .

لم تكن التقسيمات السياسية فى أفريقيا إذن انبثاقاً داخلياً أو طبيعياً تحدد داخلياً بالنمو ، بل كانت نمطاً مفروضاً من الخارج ثمرة توسع قوى ، دخيلة فى فراغات سياسية تحدد بالتجزئة من الخارج .

والواقع أن ذلك التقسيم إن هو إلا تقسيم صناعى مختلق انثلوجياً وخاطىء اقتصادياً .

ولقد أدى تفتيت القارة وتجزئتها كما انحدرت فى عهد الاستقلال

إلى تعدد دولها حتى غدت أفريقيا أكبر القارات تجزئة بالنسبة لمساحتها .

وإذ يؤدى ذلك التقسيم السياسى إلى تعدد الدول . فانتفاض الكيان السياسى والاقتصادى والأنتولوجى للدولة الحديثة كان سبباً فى أن تبعث من ذلك مشكلات والتزامات نتجت عن ذلك التقسيم ، ويلزم حلها فى عهد الاستقلال من أجل استكمال وجوده .

فمن عيوب التعدد نشأت مشكلات حول الحدود لكثرة نشوب المنازعات، كما نشأت كثرة الدول الداخلية ، ومن هذا وذاك نشأت مشكلات الدفاع ثم المشكلات الاقتصادية ثمرة الدولة الداخلية والرغبة لحلها بالاتفاقات .

ومن كثرة الجيران والحدود المتداخلة نشأت المشكلات الأنتولوجية وانبعثت محاولات الضم والابتلاع بل وبدا تشابك القوميات ومن هذا وذاك كانت مشكلات عيد الاستقلال .

فإذا كان أيضاً من مشكلات التقسيم طول الحدود وما تفرضه من التزامات فإن مشكلة حرمان أغلب الدول الساحلية من جهاتها الساحلية الكافية فليس هناك لدولة ساحلية على القارة إذا استثنينا مدغشقر أكثر من جبهة بحرية واحدة إلا فى مصر وجنوب أفريقيا والصومال والمغرب .

على أن أشد من ذلك خطورة هو الدول الداخلية التى تبرز بصورة ملحة وخطيرة فى التركيب السياسى ، منعزلة تعانى بجانب ما تعانيه من أضرار التفتت والتجزئة مشكلات اقتصادية ثمرة حرمانها من الاقتصاد الحر المباشر بالتجارة الدولية مع العالم الخارجى وعـــدم توفر طرق المواصلات بل وانعدامها كلية كما هو الحـال مثلا فى منطقة تشاد لوقوعها تحت رحمة دولة النيجر وجارى الوصول إلى عقد اتفاق معها .

وفى أحسن الظروف وضعت الدول الداخلية تحت رحمة دور المخرج بدافع الضرورة فى شكل اتفاقات لمرور التجارة وقد تسعى تلك لاتحاد

جمركى قد يرقى لدرجة التبعية الاقتصادية فثمة اتحادات جمركية فى القارة تمثل فيه الدول الداخلية طرفا أساسياً ، مثل النيجر وفولتا وهما دولتان داخليتان وساحل العاج وداهومى وهما ساحليتان يجمع بينهما اليوم اتحاد جمركى . وتمر معظم صادرات النيجر عن طريق نيجريا ، وأغلب صادرات وواردات فولتا عن طريق غانا .

وتمر صادرات أوغندا أساساً عبر كينيا ، وكانت أوراندا أوراندى فى قلب القارة وحدة واحدة مع الكنغو تحكم التبعية السياسية فى كل .

وتشير كثرة الدول الداخلية إلى مستقبل ملىء بالمشكلات التى تعقد طرق المواصلات بفضل وجود التناقضات السياسة بين بعض الدول الداخلية ودول مخارجها الساحلية أو لاختلاف التبعات النقدية أو للتعارض بين الاستقلال والاستعمار وغير ذلك . . .

ولقد بدأت الدول الداخلية فى عهد الاستقلال تشعر بمدى خطورة موقفها السياسى وقد تجلى انعكاس ذلك ما عقد من مواثيق أفريقية من الدار البيضاء إلى أديس أبابا إلى القاهرة .

وتعتبر الدول الساحلية على رأس الدل الساعية وراء الاتحادات السياسية أو التوحيد السياسى سعياً وراء أمن المنافذ الخارجية وتعتبر مالى مثلا على ذلك وإن لم يكن ذلك الاتحاد السياسى بالضرورة محققاً لمشاكل وآمال الدول الداخلية دائماً .

ومن الناحية السياسية تبدو الدول الداخلية من الباحثين وراء الاتحادات السياسية أو التوحيد السياسى وكثيراً ما يكون الاتحاد الاقتصادى خطوة على ذلك الاتحاد ، ومالى تعتبر مثلا واضحاً لذلك .

والأمثلة على ذلك تبدأ بين الصحراء الاسبانية التى تطالب بها الآن

كل من موريتانيا والمغرب .

وتعتبر الصحراء الاسبانية امتداداً لصحراء موريتانيا ، أما غربا فالقبائل هى نفس القبائل على جانبي الحدود ، أما دعوى المغرب فأكثر تعقيداً .

وثمة خلاف بين الجيران الافريقيين على وجود أسبانيا فى غينيا الأسبانية بأقسامها وجزر مرتانديوبا فى الخليج فكل من الكمرون والجابون يطالب بجزيرة ريوموني التى تبدو استمرار اللجابون أكثر من الكمرون ، بينما تطمع نيجريا فى جزر مرتاندبويا على أساس أن ٨٠٪ من سكانها من أصل نيجرى ، وكذلك من المحتمل أن كان ثمة مشكلة مماثلة بين الكنغو ليوبولدفيل والكنغو برازافيل التى تنحصر بينهما .

ولا يزال الصومال الفرنسى موضع نزاع فى الساحل الشرقى للقارة ومثار منازعات بين الصومال وإثيوبيا ، ولاثيوبيا أطماع توسعية فى الصومال الكبير كله وغيره ، فهى تعتمد أساساً على ميناء جيبوتى كممر لها بينما نجد أن الصومال يعد القطاع الفرنسى جزءا من الوطن الأب ويطالب به على هذا الأساس .

وبجانب هذا ثمة مشكلات الحدود بين الصومال وإثيوبيا وبين الصومال وكينيا ، وقد ترتب على مشكلات الحدود فى عهد الاستقلال حوادث توسعية كما حدث بين الصومال والحبشة .

وبجانب هذا ، نجد من المشكلات الناجمة عن عيوب التقسيم السياسى مشكلة القبيلة المقسمة فى الكثير من الوحدات السياسية ، ومن الأمثلة على ذلك قبائل من الكمرون فى غرب أفريقيا بين ساحل العاج وليبيريا والهوسا بين النيجر ونيجريا ، ومشكلة قبائل الداجومبا الذين ظلوا مدة ممزقين بين ساحل الذهب وتوجو حتى تم التحرر ، فتوحدت القبيلة فى غانا بعد الاستقلال بعد أن ضم إليها القطاع البريطانى السابق فى توجولاند .

ولا ننسى شعب الأيوى الساحلى فى وطن كان قبل التحرر مقسما بين بريطانيا فى ساحل الذهب وتوجو البريطانية وبين النفوذ البريطانى ، وفى توجو الفرنسية مع فروق فى التركيب الحضارى عموما ، والسياسى وقد انتهى ذلك التمزيق بعد عهد التحرر إلى غانا وتوجو .

وهناك بين الكنغو ليوبولد فيل والكنغو برازافيل قبائل الباكنجو المنقسمون بين الطرفين ، وثمة المسازاى فى كتلتها جنوب كينيا ، وتمتد شعاب منها فى تنجانيقا ، كذلك تتوزع الأشولى (النيلوتيون) بين السودان وأوغندة حيث الأغلبية .

وتنقسم الأنواك بين أثيوبيا والسودان ، وعلى الجانب الآخر من حدود السودان تتوزع قبائل الزاندى بين ثلاث وحدات سياسية هى : السودان والكنغو ليبولد فيل وأفريقيا الوسطى .

ولقد زادت مشكلة القبيلة الممزقة فى عهد الاستقلال ، إذ أخذت هذه القبائل تنشط سعيا وراء التوحيد ويثار تبعاً لذلك مشكلات بين الوحدات السياسية .

وقد كانت الآمال التى راودت الإمبريالية أن يكون فى استطاعتها الاستفادة من هذا الوضع فتثير دولة أفريقية على أخرى ، وأن تحدث الانقسامات فى الحركة القومية وأن تشق وحدة الشعوب الإفريقية للمحافظة على نفوذها بالتعامل مع عدد من الدول الصغيرة ، فلم تتوقف المنافسة الاستعمارية على نيجريا والكمرون فى غانا وتوجو ولا توقفت للتغلب على الحركات القومية فى هذه البلاد بإثارة النزاع فيما بينها .

وبالرغم من الفشل الذى تعرضت له الإمبريالية البريطانية فى غانا ، فإنها قد سجلت نجاحا مؤقتا فى نيجريا بالاستفادة من مؤتمر شعب الشمال الذى تسيطر عليه الإقطاعيون وهى إثارة النزاع بين شعبي الإيو والبوريا .

الفصل الثالث

المدن والعواصم فى أفريقيا

تعتبر المدن العواصم التى أوجدها الاستعمار من التركة التى ورثها عهد الاستقلال من العهد الاستعمارى بأوزارها المختلفة ، وقد جاءت نشأتها ثمرة مشيئة قامت على الارتجال والمغامرة .

وتعتبر هذه المدن إحدى إنماط المدن الإفريقية وأحدثها ، فمنها ماظهر فى العصور القديمة ، ومنها ماظهر فى العصر الوسيط ، وتتوزع هذه الأنماط على القارة فلا تقتصر على مكان واحد .

ويوجد أقدم الأنماط فى أعرق البلدان والعواصم فى القارة ويقتصر وجوده على العالم العربى فى شمال إفريقيا ، أما النوع الذى ظهر فى العصر الوسيط فهو مع عراقته ، يحتل مكانا وسيطا بين العواصم السابقة واللاحقة ، وقد ظهرت أواخر العصر الوسيط مثل مدن : مالى وتمبكتو وكانو فى السودان الغربى وسنار فى السودان الشرقى وشندى وأم درمان وغيرها ، وفى شرق القارة ، بربرة وأديس أبابا ثم دار السلام وممبسة ... وغيرها .

ولقد نشأ النمط الاستعمارى فى القارة منذ اللقاء الأول بينها وبين الاستعمار الغربى فى العصر الحديث كنواة ومراكز استعمارية عديدة مما يعد مدنا وعواصما سياسية ، وقد قامت تلك وتطورت بمقتضى ما سبقتها وعاصرها من مدن نشأت من قبل ، وورثت دورها فى الحضارة ، وهو النمط الذى طغى بهذا على كل الأنماط. وانحدر إلى عهد الاستقلال ، كما بدأ عهداً جديداً ينطلق منه إلى آفاق جديدة .

ويتميز هذا النوع الأخير — النمط الاستعمارى — بخصائص خاصة ، تمثل أخطاء فى التخطيط واختيار الموقع والارتجال الناجم عن المغامرة وغير

ذلك فيما يرجع مصدره إلى مشيئة الاستعمار والسيطرة والاستغلال وينحدر إلى الحاضر المستقل ليجد فيه كما وجد فى سائر الحركة الاستعمارية ما يثقل تركته السياسية بالتبعات بقدر ما يجد منه متطلعاً جديداً .

ومن خصائص المدن الاستعمارية ، حداثة السن ، فهى بوجه عام لا تزيد عن قرن ، أما ما يرجع فى نشأته منها إلى أوائل العصر الاستعمارى فهو لا يعدو قلة نشأت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

وتنشطر هذه العواصم قسمين . إما ساحلية مثل مدينة الكاب (١٩٥٢) وإما داخلية وتعتبر أحدث العواصم الاستعمارية . فنجد مثلا مدينة نشأت عام ١٨٥٥ بينما نجد عواصم الشمال أحدث عهد فكل من كمبالا قد تأسستا عام ١٨٩٠ بينما نجد الخرطوم ونيرومى قد أسستا معا عام ١٨٩٩ ، ١٩١٥ ، ومن هذا وذاك تتجلى الخاصية الأولى للمدن الاستعمارية وهى حداثة النشأة والتكوين .

ومن الخصائص الأخرى التى تتميز بها هذه العواصم ، أنها نشأت فى كثير من الحالات ثمرة المغامرات الجغرافية المرتجلة ، كما تميزت بالتحرك من موقع إلى آخر ، وكانت حركتها بوجه عام ثمرة عوامل طبيعية وسياسية وأحيانا ثمرة تغيير لوسائل المواصلات .

فقد تحركت مثلا عاصمة غينيا البرتغالية ثلاث مرات وفى ساحل العاج ظلت العاصمة فى جراند باسام عام ١٩٠٠ وما لبثت أن انتقلت إلى نيجوفيل ثم انتقلت إلى أبيد جان عام ١٩٣٤ .

وإذا نظرنا إلى مدينة سانت لويس نجدها كانت عاصمة السنغال وأفريقيا الغربية الفرنسية فى البداية ، وما لبثت أن انتقلت إلى داكار وكان من العوامل الحاسمة لتغيير موقع تلك العاصمة تحرك طرق التجارة وإدخال نظام السكك الحديدية وإحلالها محل الطرق المائية وكان للموقع الجغرافى أثره فى انتقال

بعض العواصم كمدينة كعاصمة النيجر وقد ظلت عاصمة للنيجر حتى عام ١٦٢٦ ورغم توسط موقعها ، فقد أدى وجودها فى الصحراء إلى نقلها إلى نيامى الواقعة على النيجر .

وفى الكمرون أيضاً ، نجد أن بوما كانت تقع على المرتفعات فى الداخل وكانت محطة صحية وعاصمة إبان عهد الألمان وما لبثت أن نقلت إلى دوالا ومرة أخرى نقلت إلى الداخل فى باوندى ، كما نقلت العاصمة فى الكنغو الفرنسى سابقا الساحل إلى برازافيل على نهر الكنغو ، كما تحولت فى الكنغوا البلجيكى سابقا العاصمة عام ١٩٢٩ من بوما إلى ليوبولد فيل .

وفى شرق القارة فى روديسيا الشمالية ظلت مدينة ليفنجستون قبل الاتحاد عاصمة حتى عام ١٩٣٥ حين نقلت إلى لوزاكا . وفى موزمبيق حلت مدينة لوريشوكيز محل مدينة موزمبيق العاصمة من عام ١٩٠٧ .

وثمة ظاهرة خاصة أخرى تتسم بها العواصم الاستعمارية ، وهى ازدواج هذه العواصم أو تعددها فى الدولة الواحدة وهو أمر يرجع إلى ازدواج النفوذ المسيطر إلى حد ما ، فإلى عهد قريب كان فى ليبيا مثلا عاصمتان هى طرابلس وبنغازى ، وقد كان ذلك ثمرة انقسام الوحدة السياسية بين طرابلس وبين برقة ، وفى المغرب يبدو ثمة ظاهرة الازدواج بشكل أوضح ، فالرباط هى العاصمة السياسية والدار البيضاء هى العاصمة السياسية ، بينما تعد مدينة فاس عاصمة دينية ومراكش عاصمة تاريخية ، هذا فضلا عن وجود مدينة طنجة كمصيف .

ونجد أيضا أن هذه الظاهرة فى غير ذلك من الدول الإفريقية، ففى السودان مثلا نجد ازدواج العاصمة بين أم درمان والخرطوم وفى أوغندا كبالا للاقتصاد وعنتبة عاصمة سياسية .

وإذا كان للعهد الاستعمارى تأثيره فى نشأة وتخطيط هذه المدن فلم يبد حتى اليوم تأثير عهد الاستقلال فى الظواهر الشابة بين ورثتها كما انحدرت إليه بأوزارها ولم يحدث عليها من التطور إلا قليلا .

ولقد حدث بعض التطور لبعض العواصم الاستعمارية . صاحبت مراحل عهد التحرير بما استلزمه من إنجازات وانتصارات ، وقد تطور فى ظل ذلك الكثير من العواصم الإدارية وبعض القوى فأصبحت عواصم سياسية .

الأمر الذى يشاهد بصفة خاصة بين الوحدات السياسية التى تحررت من تبعيتها للاستعمار الفرنسى فى غرب إفريقيا .

بجانب هذا ، نجد حالات ليست لها عاصمة أصلا ، وحالات أخرى ـ وهى تمثل أقلية فى دول القارة ـ ذات حظ أوفر فى ميراثها الاستعمارى ، إذ ورثت وحدات سياسية أكبر ، مثل السنغال التى ورثت عاصمة كل إفريقيا الغربية الفرنسية وهما مدينة داكار ومثل وحدة الكنغو الفرنسى سابقا التى ورثت مدينة برازافيل عاصمة كل إفريقيا الفرنسية الاستوائية سابقا .

ولقد تطلب الأمر فى عهد الاستقلال إجراء عمليات اختزال لبعض العواصم السياسية ثمرة ظهور بعض اتحادات فى القارة ، فمدينة أسمرة مثلا ، فقدت أهميتها ومكانتها السياسية كعاصمة لإرتريا بعد أن غدت تلك بالنسبة لدولة أثيوبيا إقليم أثيوبيا الشمالى وغير ذلك قليل .

سيطر الاستعمار على تخطيط المدن والعواصم كجزء من سيطرته على أفراد القارات فانحدرت مشكلات العهد الاستعمارى كما هى إلى عهد الاستقلال ، ولم يكن ليغيب عن بال الإفريقيين بعد عهد التحرير ما انحدر إليهم فى عواصمهم من ذلك الاستعمار بما يسىء لتركيب الدولة السياسى فى عهد الاستقلال ، ولكن لم يكن ثمة بد من قبولها بأمل واستبدالها بعواصم

أخرى هذا فبقدر ما حملت سيئات عهد الاستعمار وذكرياته السياسية إلى عهد الاستقلال كانت مليئة بذكريات النضال من أجل التحرر والاستقلال .

لم يكن ثمة مناص إذن من تقبل الميراث الاستعمارى كأمر ماله من تبديل رغم ما فيه من إضرار ولو مؤقتا .

وبالنظر إلى هذه العواصم من زاوية أخرى نجدها، تتميز بجانب تميزها بالخصائص السابقة ، بالتطرف فى مواقعها بالنسبة لجسم الدولة ومساحتها بما يمثل أحد مشاكل ذلك التركيب السياسى الجديد .

إن من بين ٣٦ دولة ساحلية ، باستثناء القليل ، تمثل منهـا عواصم ٢٧ دولة مواقعا ساحلية متطرفة ، وما بقى يمتاز بالعواصم الداخلية ، وهذا أمر مؤثر بلا جدال على مسالة التوازن بين أجزاء الدولة لا سيا فى تلك الوحدات السياسية الضخمة مع سوء وسائل المواصلات والنقل ؛ هذا بجانب ما يترتب على العاصمة من آثار الطابع الإقليمى فى منطقتها لوجود عناصر العزلة بما يجعلها موضع احتجاج بين سائر الوحدات السياسية الأخرى المختلفة بعناصر أخرى، كما هو الحال فى نيجريا والجزائر ، ويزداد ذلك خطورة عموما لا فى الدول الشاسعة المساحة بل وفى الدول الساحلية .

ويرجع اتجاه العواصم إلى التطرف سواء فى الداخل أو فى الخارج إلى عدة عوامل منها مشيئة المستعمر فى إنشاء العاصمة بحيث توفر له سهولة الاتصال بالعالم الخارجى ، وفيها يتوفر المناخ المعتدل ليتجلى ذلك بين الدول ذات المناخ المتطرف .

أما عن العواصم الداخلية للدول الساحلية الباقية فيرجع لأسباب طبيعية فى الوقوع مثلا على نهر رئيسى كالقاهرة وبرازافيل فى الكونغو وأما للرغبة فى الاستحواذ على موقع مرتفع فى الداخل .

أما التطرف بين دول الصحراء فسببه ضآلة المساحة الآهلة بالسكان ،

أما بين وحدات وسط جنوب القارة فإن تطرف العاصمة يرجع إلى تخطيط استعمارى مقصود شاءت به بريطانيا إبعاد العاصمة عن محيط الأهالى .

وكما اختلفت العواصم الإفريقية من حيث الموقع اختلفت أيضا من حيث الحجم ، وتنقسم هذه العواصم من حيث حجمها إلى ثلاثة أقسام :

١ — عواصم صغيرة .

٢ — عواصم متوسطة .

٣ — عواصم كبيرة وضخمة .

إن كل تلك الفروق بين العواصم . إنما يرجع إلى التقسيم السياسى الاستعمارى ، الذى كان تعوزه ولا يزال ، توفر الموقع الجغرافى مما يدعو إلى ضرورة إعادة تخطيط القارة السياسى من أساسه .

الفصل الرابع

التبعية الاقتصادية فى نظام الاقتصاد الأفريقى

يقصد بالتبعية الاقتصادية ، أن يكون التحكم فى اقتصاد قومى ما ، من حيث تطوره وفى نشاطه ، بقرارات تصدر من اقتصاد قومى آخر يتحكم فيه بماله من إمكانيات للسيطرة على الأول فيكون بهذا أمام اقتصاد تابع هو الاقتصاد الخاضع واقتصاد آخر مسيطر .

ولقد كانت اقتصاديات إفريقيا ولا تزال إلى حد كبير اقتصاديات تابعة يشكل تطورها ويتحكم فى نشاطها قرارات تتخذها الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة كالاقتصاد الإنجليزى والفرنسى والبلجيكى ومن قبل كان الايطالى الطلياني .

فمنذ أن قامت الرأسمالية التجارية فى القرن الخامس عشر فى أوربا الغربية كان من مستلزمات وجودها ضرورة إيجاد مجالات الاتجار مع الخارج لتقوية الاقتصاديات الغربية فبدأت معها سياسة هذه البلاد تتجه إلى فرض سيطرة استعمارية على المناطق المتأخرة فى أفريقيا لتحقيق ذلك الغرض ومن ثم ظهر فى ميدان السياسة الاقتصادية ما يعرف « العهد الاستعمارى » بمقتضاه فرض التزامات على المستعمرات تكون هى بمقتضاها مجرد أداة لخدمة الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة ويتلخص ذلك فى تحريم إقامة الصناعات فى هذه المستعمرات مع التزامها بعدم الاتجار إلا فى الدول المسيطرة أو عن طريقها . على أن يكون ذلك على سفن تابعة لهذه الدولة .

فلما تطور المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الأوروبى الرأسمالى وظهرت بالتالى الرسمالية الصناعية أواخر القرن ١٨ وبداية القرن ١٩ ظلت روح

العهد الاستعمارى مسيطرة على سياسة الدول الاستعمارية .

كانت الرأسمالية الصناعية قد ظهرت ثمرة نمو الطاقة الإنتاجية فى أوربا الغربية، لا سيما — فى البداية ـ فى انجلترا ، وكان ذلك سبباً جديداً للتوسع الاستعمارى والسيطرة الاستعمارية على مناطق جديدة فى العالم لتكون بمثابة مراكز لإنتاج المواد الأولية لأن الصناعة الرأسمالية لابد أن يكون لها أسواق لتصريف منتجاتها إلى حد كبير ومن ثم بدأت حركة امتدادا استعمارى فى القرن التاسع عشر تنساب إلى أفريقيا فقطعتها وجزأتها بين الدول الطامعة فى التوسع إذ ذاك : انجلترا وفرنسا وبلجيكا ثم أخيراً ألمانيا وإيطاليا .

ولقد استخدمت هذه الدول من الأدوات ما مكنها من تشكيل الاقتصاد الإفريقى على نحو يخدم أغراضها الاقتصادية والاستعمارية منها ما يأتى : التحكم فى النظام النقدى فى جميع المستعمرات على نحو يجعل إدارته فى يد السلطات الاستعمارية وأداة لخدمة مصالح اقتصاديات هذه الدول ، ويعتبر النقود والسياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية التى مكنت هذه الدول من التحكم فى النشاط الاقتصادى الداخلى فى كل بلد أفريقى وعلاقاته الاقتصادية وقد ضمنت الدول الاستعماريه عن طريق سيطرتها على النظام النقدى فى أفريقيا عموماً وجعله تابعاً لها أن تضمن تبعية الاقتصاد الافريقى لها حتى بعد الاستقلال وبهذا أمكنها حل جميع المشاكل النقدية التى كان من الممكن أن تعترض سبل التجارة الخارجية بينها وبين أفريقيا .

وقد اتخذ النقد والنظام النقدى صوراً متعددة :

فقد بدأ التداول النقدى فى بعض بلدان أفريقيا من نقود البلد الاستعمارى المسيطر مما يقيد معه استغلال البلد الأفريقى كل مثال ذلك ما هو قائم بين

الدول التى استقلت عن فرنسا مثل ليبيا حيث كانت تتداول النقود الطليانية والإنجليزية والفرنسية كل فى منطقة معينية وذلك حتى سنة ١٩٥٢ .

وبدا ذلك فى صورة ثانية ، تتميز بوجود نقود ورقية وطنية وبنك لإصدار هذه النقود بطريقة جعلت نقد البلد الأفريقى تابعاً كله لنقد الدولة الاستعمارية المسيطرة ، وكان ذلك بإقامة عملة هذه الدولة أو بعض الأوراق المسحوبة عليها عطاءاً للنقد الأفريقى : ومثال ذلك ماكان مطبقاً فى الصومال الإيطالى وفى مصر قبل الثورة . ولا يزال ذلك قائماً فى الكثير من الدول الافريقية الحديثة ويتحلى التبعية النقديه صورة ثالثة تتلخص فى وجود البلد الأفريقى عضواً فى منظمة نقـــدية وتديرها وتسيطر عليها الدول الاستعمارية ، ومثال ذلك منطقة الفرنك التى شكلت فرنسا ومستعمراتها منها وحدة نقدية واقتصادية ولاتزال بعد الاستقلال ، ثم منطقة الاسترلينى التى كان يتبعها — ولا يزال — الكثير من دول القارة التى استقلت بانجلترا . ويترتب على عضوية البلد الأفريقى لهذه المنطقة أن تكون ملتزما بأن تحول إلى لندن كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية على أن يحصل فى مقابلها على حقوق مقدرة بالعملة الاسترلينى ، وإذا ما احتاج البلد الأفريقى لعملات أجنبية فإنه لا يحصل عليها إلا إذا رخصت له لندن بذلك وفى الحدود التى ترخص لها .

ومن آثار هـــذه التبعية النقدية ، أنها تبعد البلد الأفريقى عن إدارة نظامه النقدى بنفسه وتجعل هذه الإدارة فى يد الدولة الاستعمارية ، كما تؤدى إلى تأثر البلد الأفريقى تأثراً مباشراً بكل ما يطرأ على مالية البلد بالسيطره على تغيير قيمتها أو مركزها الدولى ، كما أن التبعية تمكن الدولة المستعمرة من أن تدفع بعملتها قيمة صادراتها من البلد الأفريقى التابع لها ، كما لو كانت المبادلة بينهما تجارة داخل بلد واحد ، وتتلافى بذلك مايمكن أن ينشأ من صعوبات فى تسوية المدفوعات الدولية فى بعض الحالات .

بجانب هذا ، استخدمت الدول المستعمرة الجهاز المصرفى ولا تزال فى البنوك ودول القارة أداة لتحقيق تبعية الاقتصاديات الأفريقية لها لضمان استمرار تخلفها : فالمصارف تقوم بدور هام فى تجميع المدخرات القومية وتوجيهها لتمويل هذه القروض المختلفة ومنها المشروعات الإنتاجية، كما تعمل على خلق التعدد والائتمان لمواجهة متطلبات الاقتصاد القومى .

وفى ظل الاستعمار ، حرمت أفريقيا من إقامة البنوك ومؤسسات الائتمان وورث معها الاستقلال أوزاره فأخذ يعانى نقصاً فى ذلك الشأن وقد كثرت فروع البنوك برؤس أموال أجنبية تابعة لهذه الدولة وقد أسهمت ولا تزال تسهم بفضل ما اتبعته من سياسيات فى ضمان تحقيق استمرار تبعية أفريقيا وتخلفها ، فقد كانت هذه البنوك تنظر لمهمتها فى أفريقيا على أنها مقصورة على تمويل التجارة الخارجية بين أفريقيا والدول المستعمرة .

وبذلك سهلت تصدير المنتجات الأولية إليها واستيراد المصنوعات المصنوعة من الدول المستعمرة الأمر الذى يقوى تخصص أفريقيا فى المنتجات الأولية ومن ثم أبقى على تخلفها كما كانت هذه البنوك ولا تزال تمتنع عن تقديم القروض للصناعات الوطنية فى أفريقيا حتى لا تتنافى هذه الصناعات المستوردة من الدول المستعمرة ، وكانت هذه البنوك ولا تزال تتحكم بهذا فى المدخرات الوطنية التى كانت تودع فيها فتحول بينها وبين خدمات الاقتصاد الأفريقى وتعمل على تحقيق مصالح الاقتصاد الاستعمارى .

وكان من أدوات الاستعمار لتحقيق التبعية الاقتصادية وتوجيه رؤوس الأموال الوطنية فى بعض البلدان نحو فروع إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية أحياناً ومن ثم ازدادت القارة إمعاناً فى التخصص فى إنتاج المواد الأولية التى تجد أسواقها فى هذه الدول .

ولا تزال بعض الدول الأفريقية مرتبطة بالدول الاستعمارية السابقة ، بصور أخرى ، وهى أنماط تجارية من الصعب تخطيطها كما هى مرتبطة ببعض منها فى النقدية الأوربية مثل منطقة الفرنك وعملة الاسترلينى وبالرغم من أن كثير من الدول التقدمية تؤيد تحطيم هذه الارتباطات وكذلك جميع المظاهر الأخرى التى تدل على العلاقة الاستعمارية السابقة ولكن يعوقهم عن وكانت الدولة الوحيدة الأفريقية بين المستعمرات السابقة التى أوجدت عملة نقدية خاصة بها هى غينيا أما مالى فقد أعادت تحديد اتفاقية العملة بينها وبين فرنسا ومن ثم استخدمت نقدية الفرنك الفرنسى بدلا من الفرنك الحالى .

ولا تزال معظم الدول الأفريقية المستقلة تنال مساعدة مباشرة أو غير مباشرة من بنوك الدول التى كانت تستعمرها ، أما الدول الأقل تقدماً وتنطق باللغة الفرنسية ، فهى تتسلم إعانة مالية مباشرة من الخزانة الفرنسية حتى تستطيع موازنة مرتباتهم الجارية وحتى تسد نفقات الحكومة المتزايدة .

الفصل الخامس

مشكلات التعليم

من أهم المسائل التى تواجه الدولة الجديدة ، هى مشكلة التعليم العام والتعليم العلمى ، وثمة ثلاثة مظاهر لهذه المشكلة التى تنبثق من الظروف السابقة لعهد الاستقلال لهذه الدول : أولها أن التعليم العام فى كل بلد باستثناء الدول العربية — يؤدى بلغة أجنبية ، وثانيها أنه لا يوجد ثمة نظام قومى للتعليم يصل إلى أعماق الشعب ، وثالثها أن التعليم يقوم أساساً على طبيعة أدبية .

ولقد حدث فى الهند مثلا دول آسيا أن قام قدر كبير من نظم التعليم باللغة الأجنبية ، وقد شكل ذلك بعض المزايا الملحوظة فى بلد لم تكن له وحدة قومية له ، لغة سائدة ، فقد خلقت طبقة متعلمة متشابهة فى النظرة وعاونت على تطوير اللغات الهندية وفوق هذا وذاك فتحت للوحدة معنى عندما وفرت له لغة مشتركة . ولكنها خلقت بالتالى فجوة بين من تعلموا بالإنجليزيه ومن تعلموا بالطريقة التقليدية أو بين من لم يتعلموا إطلاقا .

ونظراً لأن التعليم فى المدارس الثانوية كان باللغة الإنجليزية فإن المدى الذى كان بين السن المستطاع أن يوغل فيه كان مدى محدودا وبعد جهود دام مئات السنين أصبح عدد الناس المتعلمين باللغة الانجليزية حتى مستوى المدارس العليا أقل من عشرة ملايين وفى أندونيسيا نجد أنه عندما ترك الهولنديون هذه البلاد كان ثمة ١٤ ألف شخص متعلمين تعليما عالياً بالهولندية وكان العدد فى السودان أقل كان ثمة كلية واحدة فى الخرطوم التى كانت، تعلم حتى مستوى جامعى وفى المغرب وتونس لم يتوغل التعليم الفرنسى بعمق وكذلك

كان الحال فى سائر دول أفريقية التى استقلت عن الاستعمار الفرنسى والاستعمار البريطانى على السواء .

وحيث مضى التعليم فى إفريقيا وفى غيرها فى ظل الاستعمار احداهما باللغة المحلية الأجنبية ولم يخلف وراءه إلا الأمية الضارية ، ففى الهند مثلا كانت نسبة المتعلمين كانت تتراوح فقط بين ١٨ ثم ١٩ وعلى ذلك كان تركيب السكان من الزاوية التعليمية على الوجه الآتى : قاعدة أمية واسعة — ثم نسبة ضئيلة بتعليم محدود ، ثم أقلية ضئيلة جداً متعلمة باللغة الانجليزية . ولم تفكر أية دولة استعمارية فى قضية التعليم على قاعدة جماهير تعليمية ، وتجلى ذلك فى مصر كما تجلى فى الهند وفى كل مكان وفى ظل أى لون من ألوان الاستعمار .

إن التأكيد على وضع التعليم على أساس الطبيعة الإفريقية ، ساعد بلاجدال على خلق الطبقة الحديثة من المتعلمين ولكنه ترك معظم هذه البلاد دون أن يوفر لها الفنيين .

إن أهمية التعليم فى البلد الديمقراطى أهمية بديهية، فالتنظيمات الديمقراطية لا يتوفر لها العمل بنجاح إلا حيث يتوفر قاعدة من المتعلمين .

وبالمثل تعتبر المشكلة الهامة هى التعليم العلمى والفنى خصوصا بين دول أفريقيا الناهضة والتى تريد أن تنهض من التخلف الاقتصادى بالتصنيع .

وبوجه عام يقوم التعليم فى هذه البلاد على الأفكار السائدة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ، ففى الهند لم يوفر التعليم أى اتجاه للعمل ولقد كان غاندى أول رجل أكد الحاجة لأحداث تغيير فى المدخل الأساسى للتعليم .

وثمة مظهر آخر للمشاكل التعليمية فى البلدان الأفريقية المستقلة حديثا هو ضرورة خلق نظرة اجتماعية جديدة مثالية ففى ظل الاستعمار نهج التعليم نهجاً يدفع المتعلم لأن يتمسك بزعامته فلم يكن التعليم الذى يوحد

العقل والفكر الحر موضع الاهتمام من الاستعمار فكانت الكتب المدرسية التى توزع فى المدارس والخطوات الفعلية التى يراد اتخاذها فى هذه النظم كانت تتجه كلها بالطبيعة إلى الإقلال من قيمة الثقافات القومية والتأكيد على فضائل الحكم الأجنبى .

إن على الدول الحديثة أن تفكر فى التعليم فى جو آخر ، ففى المكان الأول عليها أن تتقيد بالعوامل التى تخلق فى عقل الصغير الحاجة للاعتماد على النفس وإيجاد فكرة خدمة وضع التعليم من أجل النشاط الاجتماعى لتصبح غاية جديدة من غايات الدولة، فتعليم الصغار مبادىء العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع وخدمة الأمة وفى الحقيقة خلق الضمير الاجتماعى الجديد قد أصبح وظيفة الدولة .

وأكبر مشكلة تمس كل هذا ، هى مشكلة اللغة فانتشار لغات المستعمر كما قلنا ، حال دون انتشار التعليم العام على أنه من الواجب مع إحياء اللغة المحلية ، أن تمضى معها فى التعليم إحدى اللغات الأجنبية لتسهيل التعرف على تراث العلوم والفنون .

أنه إذا كانت مشكلة محو الأمية تواجه جميع هذه الدول فإن العلاقات بين الاستقلال والتعليم مرتبطة ارتباطا لا ينفصل ، ويجب إزاء مشكلة التعليم أن يتأكد قبل كل اعتبار توفير أعداد كافية من المعلمين والمفكرين القادرين على النهوض بإنهاء الاستقلال .

إننا نجد مثلا فى دول غرب أوروبا إبان أيام منتصف عمرهم التاريخى الحديث كانت الأغلبية كانت أمية ، فأسبانيا فى عهد سوفانتين وفرنسا فى عهد لويس وكورنى راسين وموليير وأخيراً إبان فترة الاستنارة وانهاترا حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت إلى حد كبير أمية ، وماهو هام هو توفير هيئة كافية من المتعلمين تخرج منها زعامة الفكر ولكن فى ظروفنا كهذه

سيما عندما يكون التركيب السياسى هو الديمقراطية القائمة على حق المراهقين فى اقتراع التصويت العـــام ، وعندما يتطلب التطور الاقتصادى توفير مهارات فى جميع المستويات يجب أن تمتد فوائد التعليم إلى جميع الأمة وهذا يخلق للدولة الحديثة هذه مشكلتين مختلفتين : الأولى تعليم المراهقين الذين مروا بفترة التعليم المدرسى الشكلى . وثانيا تعليم العدد الموجود ولكن مع مواجهة تزايد السكان .

والمشكلة التى تواجه كل دولة جديدة هى : هل يعنى التركيز والاهتمام بالتعليم العالى من أجل قطاع محدود ، من الشعب اهمال مشكلة التعليم العام وقتياً ، أو أن الأمر يقتضى محاولة القيام بالوجهين بتوفير حد أرقى من التعليم للجميع ، فى الوقت نفسه ومحاولة علاج مسألة التعليم العالى ؟

الواقع إن الدولة تعتمد أساساً على ما يوفره التعليم العالى من المفكرين والفنيين والعلماء ، وتلك هى الضرورة الأولى لكل دولة حديثة الاستقلال .

وإنها الديمقراطية التى أبرزت الحاجة إلى إيجاد التعليم العام كمسألة عاجلة .

إن حل هذه المشكلة ، إن كان موكولا على عاتق كل دولة ، فإن العون الدولى والإسهام فيه من أجل نهضة أفريقيا هو من ألزم الأمور .

الباب الثالث

مشكلات الاستعمار الجديد

على الرغم من أن معظم شعوب القارة الأفريقية قد تحررت ، فإن كفاحها من أجل الاستقلال الكامل لا يزال تنقصه مقومات كبرى .

فمع ما يعانيه عهد الاستقلال من مشكلات تنبعث انعكاساً من طبيعة بناء المجتمع، أو تنبثق عن رواسب الاستعمار السابق ، فإنه يعانى فضلا عن ذلك الانتقاص من وحدة السيادة وازدواجها فى بقائه بعد انسحاب الاستعمار محوراً فى نمط جديد هو ما يسمى بالاستعمار الجديد .

فبالرغم من تدهور النفوذ السياسى الإيديولوجى للأمبريالية ، لم يترك الاستعمار الموقف ، بل حاول العودة فى قناع جديد ليستعيد مكانه ويبقى على أهدافه بمشكلاته ، ولكن فى نمط جديد يتهدد عهد الاستقلال .

الفصل الأول

الامبريالية فى عهد الاستقلال

بعد أن أصبح لزاماً على الامبريالية أن تتخلى حربياً عن سلطاتها السياسية ، لم تجد مناصاً فى عهد الاستقلال من العمل على الإبقاء عليها فى أسلوب جديد تجلى بوسائل استعمارية مقنعة وذلك إبقاء على سائر أهداف هذه الإمبريالية . ذلك الأسلوب الجديد هو ما يعرف بالامبريالية فى عهد الاستعمار ، أو الاستعمار الجديد .

والاستعمار الجديد ، إن هو إلا استمرار للنظام الاستعمارى الذى سيطر على القارة قبل أن تتحرر ، استمرار يبدو فى شكل غير مباشر من أشكال السيطرة بالوسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية ، وإذا كان ذلك الأسلوب الاستعمارى الجديد يمثل مشكلة استعمارية فإن خطورته ليست فيما ينطوى عليه من المشكلات العديدة بل فى خطورته العظمى التى تهدد حصيلة القارة فيما بذلته من مجهود من أجل الاستقلال .

وإذ يمثل الاستعمار الجديد سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية بشكل غير مباشر ، فإنه لا يمكن القول بأنه يعتبر شكلا جديداً تماماً ، فقد طبقت من قبل كل الدول الإمبريالية أساليبا غير مباشرة للحكم لسنوات عدة .

فقد ظلت بريطانيا لسنوات عدة أيضاً تمارس سلطتها فى الشرق الأوسط دون استخدام الحكم الاستعمارى أساساً . فكانت إيران العراق ومصر وغيرها جزءاً من مناطق النفوذ البريطانى ، وكانت تلك تتمتع إسميا بوضع مستقل ، يتجلى من ذلك أن بريطانيا قد جربت أسلوب ذلك الحكم غير المباشر . ولقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية طيلة عشرات السنين

ترسم سياسة ليبريا وتتحكم فى اقتصادياتها كما يعتبر نظامها الدستورى نسخة من النظام الدستورى الأمريكى .

ولم تقتصر الولايات المتحدة على انتزاع أرباح بلدان أمريكا اللاتينية وعلى توجيه وتسويق اقتصادها، بل دفعها لأن تعتمد على نظام الغلة الواحدة كالبن فى كلومبيا ، والصفيح فى بوليفيا، والموز فى هندوراس، والبترول فى فنزويلا ، والنحاس فى شيلى وغير ذلك .

كما أنها استخدمت أمريكا اللاتينية كمؤخرة استعمارية لها ، فانشأت بها القواعد وفرضت البرامج واتفاقات المعونات العسكرية .

ليست إذن أساليب الاستعمار شكلا جديداً للسيطرة الاستعمارية ولكن الجديد هو ، أنه على الرغم من أن هذا الاستعمار غير المباشر كان متبعاً قبل عام ١٩٤٠ ، إلا أنه لم يكن سائداً فى جميع مناطق العالم المختلفة كما يتجلى فى أفريقيا تماماً ، وجزئياً فى آسيا ، وقد غدا الاستعمار الجديد اليوم نمطاً طبيعياً وليس استثنائياً يمثل مرحلة كان لا بد أن يستمر فيها الاستعمار القديم وتحقيقا لأغراضه فى شكله الجديد بعد أن انحدر وتفتت .

وإذ يعتبر ذلك الاستعمار الجديد بلا جدال معنى من معانى ضعف الامبريالية العالمية ، فإنه مع هذا يعتبر انعكاسا للقوى المعادية للامبريالية .

وتعتبر قدرة الامبريالية على استخدام ذلك اللون من الاستعمار الجديد دليلا على عدم كفاية الحركات المادية للامبريالية .

لقد وجد الاستعمار الجديد طريقا وعراً إلى حد كبير تكتنفه الصعاب الجمة بين دول غانا وغينيا ومالى حيث يوجد ثمة حركة متحدة وحيث الطبقة العاملة قادرة على أن تلعب دوراً رئيسياً إن لم يكن حاسماً فى هذه الدول الجديدة .

ويجد الاستعمار الجديد فى القارة الأفريقية وفى عهد الاستقلال

مرتعا خصيصا حيث توجد الحركة القومية منقسمة على نفسها ، وحيث يوجد الإقطاع والرجعية والرأسمالية على رأس الدول الحديثة .

بل وحيث تتعرض الطبقة العاملة للهجوم ، وذلك كما يتجلى بين معظم الدول التي تتكلم اللغة الفرنسية وتكون منقسمة بصورة خطيرة وليست على قدر كاف من التطور وذلك كما هو الحال في نيجيريا وسيراليون .

وليس من السهل الانتقال من الاستعمار القديم إلى الاستعمار الجديد فالامبرياليون لا يزالون على استعداد للاحتفاظ بالحكم المباشر في حالات معينة ومساندته بالقوة ، فقد أوضحت مثلا كل من بلجيكا والولايات المتحدة في الكونغو ، أنه حتى منح الاستقلال الرسمي لا يستبعد استخدام الامبريالية للقوة المسلحة لضمان إخضاع الموقف لصالحها ، والبرتغال بدورها تؤيد الحكم المباشر واستخدام العنف للإبقاء على مستعمراتها كما يفعل حكام جنوبي أفريقيا .

ولقد تزايد اهتمام الاستعمار في السنين الأخيرة بالعمل على تفتيت الحركة العمالية في القارة أو تحطيم وحدة الدفاع القومي .

على أنه رغم هذا ، فان حركة التحرير تسير قدما إلى الأمام ، أما تلك المحاولات فليست إلا صحوة الموت الأخيرة لذلك للاستعمار مع القارة الأفريقية .

اساليب جديدة لنمط الاستعمار الجديد

وعلى الرغم من أن الاستعمار الجديد يعني تنازلا عن بعض السيطرة السياسية ، فان ذلك لا يعني تخليه عن أهدافه السياسية تماما تجاه المستعمرات السابقة ولا الانسحاب الكلي ، فإنه بعد الاستقلال كان يعين حاكما عاما وأحيانا

يكون هو نفسه أول الأمر الحاكم السابق كما حدث فى سيراليون ، ويستطيع ذلك رغم سلطاته الإسمية ممارسة النفوذ الكبير .

ورغم معاداة الشعور الإفريقى للادارة المدنية، بعد انسحاب الاستعمار يستمر موظفون فى العمل وفى المراكز الرئيسية على مستوى جهاز الدولة الحديثة الاستقلال فقد كان تراجع الحكومة البريطانية مثلا بطيئا خطوة خطوة بما يشل العمل الوطنى ووضعه فى إطار الرغبات الاستعمارية السابقة.

ومن بين إدارات الدولة التى استمر الموظفون البريطانيون يلعبون فيها دورا رئيسيا لفترة ما ، القطاعات الرئيسية فى القوات المسلحة والشرطة ويتجلى ذلك بصورة واضحة فى غانا وتنجانيقا فى بداية الاستقلال، كما حاولت بريطانيا فى مناسبات أخرى فى الإدارة الاقتصادية للقطاعات المختلفة للدولة أن تترك وراءها موظفيها المدربين لحماية مصالحها السابقة .

هذا وتحاول الإمبريالية البحث عن أساليب جديدة للمحافظة على نفوذها بمجرد انتهاء سيطرتها العسكرية المباشرة ، فحينما يكون ممكنا مثلا القضاء على القواعد العسكرية تنشأ قواعد جديدة .

لقد حدث مثلا فى سيراليون ونيجيريا أن أرغمتا على عقد اتفاقات عسكرية مع بريطانيا كثمن لإعلان استقلالها السياسى، كما تحاول الإمبريالية البريطانية حماية نفوذها العسكرى السابق باحتكار توريد الأسلحة وتدريب القوات المحلية على استخدامها ، فقد ظلت المناصب العسكرية الرئيسية فى غانا يشغلها ضباط بريطانيون حتى عام ١٩٦١ .

ويتجلى الاحتفاظ بالنفوذ العسكرى فى المناطق التى كان يحتلها الفرنسيون من قبل بل وأكثر فى المناطق التى كانت تحت السيطرة البريطانية . وبجانب هذا فثمة وسائل أخرى تبتكرها الإمبريالية للتأثير فى الدول

الإفريقية الجديدة ، بجانب استخدامها الموظفين القادمين من البلاد المستعمرة والوسائل العسكرية المختلفة ، فإنها تولى مسائل الدعاية الإيديولوجية اهتماما خاصا .

فقد خلقت بريطانيا فى البلاد التى حصلت على استقلالها حديثا أسلحة دعاية إضافية لاستخدامها فى التأثير على الرأى العام ونشر البلبلة والإشاعات وطبع الفكر بآراء ضارة بالنمو القومى فيها ومحاولة الاستيلاء على قسم هام من الصحافة الإفريقية من جانب أصحاب الصحف البريطانية الرئيسية .

وفى مجالات الإذاعة ، بالإضافة إلى البرامج التى توجهها نقطة الإذاعة البريطانية إلى إفريقيا ، تنشأ شركات تجارية إذاعية .

ولقد استلزمت تلك الجهود من الإمبريالية لدعم مصالحها افتتاح مراكز الاستعلامات فى البلاد الإفريقية ، وقد بلغت نفقات إدارة التعاون الفنى الجديد فى عام ١٩٦٢ ، وهى مؤسسة للاستعمار الجديد ، مايقرب من ٢٢ مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، نفقات خدمات الاستعلامات فيما وراء البحار .

وتستخدم الإمبريالية فى حربها الإيديولوجية مجموعة مختلفة من الشعارات المختلفة لتضليل الرأى العام الإفريقى ، وتعتبر المنفعة الاقتصادية الهدف السائد للاستعمار الجديد .

وثمة أهداف كثيرة لنشاط بريطانيا الاقتصادى فى ممتلكاتها الاستعمارية السابقة فى إفريقيا ، فهى توجه اهتماما نحو حماية الاستثمارات والأصول الاقتصادية البريطانية الحالية ، وتسهل الاستثمارات وتنمية التجارة ومحاربة تعدى الدول الإمبريالية الأخرى ، ولا تزال بريطانيا تحتفظ بجوهر أصولها الاقتصادية الهامة فى إفريقيا وخاصة فى مجالات التعدين والنقل البحرى والبنوك والتأمين والتجارة وغيرها .

كما تقوم الاحتكارات البريطانية باستثمارات جديدة فى القارة فى مجال الصناعات الجديدة ، ولكى تحمى مصالحها فى تقوية القوى التى ستميل إلى التحالف معها ، ففى نيجريا وسيراليون وغانا مثلا حيث لاتوجد ثمة جالية كبيرة بريطانية مستوطنة، وحيث توجد برجوازية، يحاول الاستعمار البريطانى الجديد العمل مع هذه الطبقة النامية الجديدة أو مع أقسام منها مع الإبقاء على علاقاته التقليدية مع حلفائه الإقطاعيين القدامى .

وتستخدم كل وسائل الضغط إيديولوجيا أو بطريق المزايا الاقتصادية لاستمالة البرجوازية الإفريقية على أساس ، أن لها مصلحة فى الإبقاء على صلاتها مع بريطانيا .

وحيث لاتكاد توجد ثمة برجوازية إفريقية فى شرق ووسط القارة لكثرة المستوطنين البيض ، تحاول السياسة البريطانية خلق طبقة متوسطة إفريقية تأمل بوجودها ، أن تصل إلى اتفاقات على حساب جماهير العمال والفلاحين والتطور التقدمى للدول الجديدة .

وتستهدف بريطانيا من وراء هذه الأشكال والأساليب الخاصة بالاستعمار البريطانى الجديد فى إفريقيا ، محاولة تحويل تحالفها السابق مع الإقطاعيين ورؤساء القبائل إلى حلف قوى مع قوى البرجوازية الإفريقية الجديد هذا يتطلب شكلا من أشكال النفوذ غير المباشر بصورة أكثر .

استعمار جماعى :

يعتبر الاستعمار الجديد ، بجانب كونه أسلوبا جديدا للدول الاستعمارية، شكلا يستطيع عن طريق الدول الامبريالية أن يمضى فى استغلال الشعوب التى كانت مستعمرة من قبل ويزيد من ثقل ذلك الاستقلال .

ويقوم تطور الاستعمار الجماعى على الاتحادات المالية الكبيرة التى كونتها الاحتكارات الدولية الضخمة وبخاصة فى إفريقيا، وتعمل فى جابون

شركة خام الحديد فى ميكابو التى تساهم فيها رأس مال من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والولايات المتحدة وتستغل خام الحديد فى موريتانيا شركة جديدة كبرى رأسمالها من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا، وفى غينيا توجد الشركة الاحتكارية الكبرى برأس مال فرنسى وأمريكى وبريطانى وسويسرى لاستغلال البوكسيت .

وتعمل منشآت من بريطانيا وأمريكا وألمانيا الغربية معا فى اتحادات كبيرة لاستغلال البترول فى الصحراء الكبرى .

ومن أشكال ذلك الاستعمار الجماعى ، السوق الأوروبية المشتركة وهدفها الأساسى مساعدة الاحتكارات الغربية واحتكار ألمانيا الغربية على زيادة استغلالها للدول الإفريقية الأعضاء المنتسبين للسوق الأوربية المشتركة .

وتقوم هذه السوق الأوربية على أساس ، أن تمد إفريقية الصناعة فى غرب أوربا بالمواد الخام الرخيصة ، وتستورد منها من السلع الاستهلاكية بأثمان مرتفعة نسبيا ،على أن تكون قاعدة استراتيجية فى متناول الامبريالية عند نشوب الحرب والطوارىء .

وثمة ١٦ دولة من أفريقيا تتعاون مع هذه السوق المشتركة وهى بتعاونها تعمل على الإبقاء على تخلف الشعوب الإفريقية .

إن علاقة أوروبا الغربية بأفريقيا تعتبر أشد ارتباطاً من علاقاتها بآسيا وأمريكا الجنوبية ، ولا تستطيع دول أفريقيا المستقلة فرادى ، أن تخصص من مواردهـــا ما يكفى لبعضها بغير أن تتجمع وتنهض بنفسها فى مجهود مشترك ، غير أن ذلك يتطلب بذل مجهود للتغلب على الحواجز اللغوية والسياسية التى تفصل بين الأراضى الفرنسية والبريطانية السابقة، والأخيرة تعتبر أثقل وزنا من ناحية تعدادها وتمثل الكتلة الفرنسية بالإضافة إلى الكنغو البلجيكى السابق ، معظم كتلة أراضى أفريقية الغربية والوسطى ،

وفى الجانب الآخر من التقسيم القارى يوجد الاتحاد المتكلم باللغة الإنجليزية فى أراضى أفريقيا الشرقية . ويخترق الاتحاد السياسى بين التجمعات التى تسمى بالمعتدلة والراديكالية هذه الحدود الجغرافية الثقافية فيربط بين غانا التى تتكلم الإنجليزية وغينيا التى تتكلم الفرنسية ، وتكون معظم الأراضى الفرنسية السابقة ما يعرف حالياً باسم بورافريكا وهى بداية اتحاد دائم بين أوروبا الغربية وبين مستعمراتها السابقة .

ويبدو واضحا بدرجة كافية ، أن التصنيع لا يمكن أن يكون فعالا إذا لم يكون بأيدى مشتركة وبمساعدات خارجية غير مشروطة .

ولسوء الحظ أن الاستقلال قد تم تحقيقه على حساب التماسك الإقليمى ولقد خول الاتحاد أراضى ما وراء البحار الآن أن يصدر بحرية إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا دول البنكوكس ويستورد منها بينما كانت صادراته تحت النظام الاستعمارى توجه إلى فرنسا ويعتبر ذلك تقييداً مرغوباً فيه ، إن فرنسا عام ١٩٦٠ كانت لا تزال توجه ٣٠٪ من تجارتها الخارجية إلى مستعمراتها ومحمياتها السابقة ، ولو أن النسبة أخذت فى التضاءل وبالنسبة لشركات فرنسا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبيه فإن هؤلاء يعتبرون أقل أهمية وقد يكون ذلك من أهم الأسباب التى جعلت ألمانيا وهولندا غير متحمستين عندما اقترح الفرنسيون فى مؤتمر الوزراء الأوربين والممثلين الإفريقيين المنعقد فى بروكسل فى أبريل عام ١٩٦٢ زيادة المعونة المخصصة بواسطة منشئات الرابطة الاقتصادية الأوروبية لهؤلاء المشاركين للرابطة على مدى الخمس سنوات التى تبدأ من عام ١٩٦٣ إلى حوالى ١ر٢ مليون دولار أو أكثر من ضعف المبلغ الذى خصص لها لمدة الخمس سنوات التى انتهت .

ولقد ظهر قبل هذا الانقسام حول الاقتراح الخاص ، بنظام الامتيازات الأوروبية المشتركة الممنوحة للدول الإفريقية المشتركة مع فرنسا .

وثمة مزايا مباشرة يحصل عليها الإفريقيون من تعاونهم الوثيق مع أوروبا الغربية ، وهذا واضح فى الأراضى الفرنسية السابقة إلى تحقيق من الدول التى تحصل على أعظم قدر من المساعدات المالية فى العالم .

ولقد بلغ مقدار رأس المال العام وحده الذى يدفع من فرنسا إلى مستعمراتها الإفريقية السابقة جنوبى الصحراء الكبرى رقما بلغ هو ٣٠٠ مليون من الدولارات سنوياً .

ولا عجب ، إذا كانت معظم الدول الأفريقية السابقة قد بقيت على ولائها بصورة ملحوظة لكل من فرنسا ومبدأ الحماية المعروفة ، ولما رغبت أفريقيا الغربية البريطانية من أن تقف على قدميها اقتصادياً وأن تستغنى عن المساعدات المالية لم تخضع لإغراءات مماثلة .

إن الغرب لا يزال ، ومعه الولايات المتحدة الأمريكية ، يمثل الثقل الاقتصادى الغالب فى التجارة مع أفريقيا ، فكل دول إفريقيا الغربية تتعامل فى أكثر من ٨٠٪ من تجارتها الخارجية مع أوروبا وأمريكا ، وهذه الدولة الأم السابقة ، تصل عادة إلى ٥٠٪ أما فى بعض مستعمرات فرنسا فلا تزال تصل إلى حوالى ٩٠٪ .

وتبدى الأراضى التى كانت تحت الحكم البريطانى سابقا ميلا نحو الارتباط بوعود أمريكا والرابطة الاقتصادية والافريقية وهذا غير صحيح فى حالة نيجريا التى على نقيض ذلك فهى تقف فى صف المجموعة المحافظة « مجموعة منروفيا » .

ويتجلى الاستعمار الجديد ، من ناحية أخرى ، فيما أقامه من قواعد عسكرية وموان حربية ترتبط بها وتضمن عن طريقها الإبقاء على سلطات الاستعمار

فى البلاد المستقلة فالدول الغربية ترتبط بأحلاف عسكرية مع دول أفريقية كالحلف المبرم بين انجلترا وليبيا عام ١٩٥٣ والأحلاف بين فرنسا والسنغال عام ١٩٦٠ وبين فرنسا ومدغشقر عام ١٩٦٠ وفرنسا وموريتانيا عام ١٩٦١ وفرنسا وتوجو عام ١٩٦٣ واتفاقية الدفاع المبرمة بين فرنسا وافريقيا الوسطى والكنغو برازافيل عام ١٩٦٠ واتفاق الدفاع المبرم بين فرنسا وساحل العاج وداهومى والنيجر عام ١٩٦١ .

يضاف إلى وجود هذه القواعد نشاط البعثات العسكرية لدول الاستعمار سابقاً وماتدعيه دول هذا الاستعمار من تعاون يقوم فى الواقع على أساس رغبتها فى الابقاء على تبعية هذه الدول عسكريا وللمصلحة السياسية والاقتصادية وفى هذه الحالات يعمل الاستعمار مركزاً على قواعده المتطرفة ويقوم على احتكار توريد الأسلحة وتدريب القوات الوطنية مع سيطرته على الجيوش الافريقية بضباطه الذين يشغلون فيه مناصب هامة ، وهذا ما رأيناه فى غانا عام ١٩٦١ فقد كان على رأس جيشها عدد كبير من الضباط البريطانيين ، وكذلك شأن أكثر الدول التى استقلت عن الاستعمار وذلك بمقتضى المعاهدات العسكرية والحربية التى يعقدها هذا الاستعمار مع هذه الدول .

ولا يتوقف الأسلوب الجديد للامبريالية فى عهد الاستقلال على الدول الامبريالية، بل يتجلى أيضاً بوسائل أخرى من الدول الرأسماليه الصغيرة مثل السويد وإسرائيل فى العمل على خدمة مصالحها فى إطار هدفها وخدمتها لمصالح الامبريالية فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية بما يدعم مصالحها ويعززها فى القارة الافريقية .

الفصل الثانى

إسرائيل والتسلل الصهيونى فى إفريقيا

تعتبر إسرائيل ، فى الوطن العربى أو فى افريقيا ، أو فى أى مكان آخر ، بالدقة نوعاً من القواعد العسكرية العدوانية الاستعمارية مثلها فى ذلك مثل القواعد الاستعمارية الأخرى فى العالم ، وأن بدت تتخذ صورة الدولة التى يصطبغ بها مجتمع غريب ، لا يمكن أن يصمد ذاتيا وموضوعيا لحركة التاريخ الإنسانى .

ولقد بدأ التسلل الصهيونى ينساب إلى أفريقيا منذ أن أخذ الاستعمار ينسحب فيغير فى تكتيكه الاستعمارى وفى انتقاله من الاستعمار الكلاسيكى إلى الاستعمار الجديد متخذاً طرقاً جديدة للتحكم والسيطرة بطرق غير مباشرة ومتنوعة .

ومن الأساليب النادرة التى اتخذت فى القارة لتحمل رسالته ، كانت إسرائيل ، فهى إذ تعتمد فى وجودها على الغرب ، ترحب بالعمل لحسابه ودعم نفوذه وهى فى إطار ذلك كله تستهدف دعم كفايتها اقتصاديا وسياسيا على حساب العرب .

وتعتبر الولايات المتحدة ، وهى أكبر وأغنى الدول الاستعمارية ، النواة الرئيسية فى الاندفاع الذى يقوم به الاستعمار الجديد كما يتمثل فى إسرائيل ، ويليها فى تطبيق الوسائل الجديدة لذلك الاستعمار ، دول استعمارية أخرى فى مقدمتها بريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها .

وتحمل إسرائيل عن الغرب رسالة دعم الاستعمار الغربى بما يحقق أغراضه ويعترف ساستها بأنها تعتبر بحق السند الرئيسى لهذا الغرب الاستعمارى فى أفريقيا .

ولقد حاولت إسرائيل ، قبل التسلل إلى القارة الافريقية فى البداية التسلل إلى آسيا ، فمع امتناع الدول الإسلامية الآسيوية التعامل معها ، فيما عدا تركيا ، فقد ركزت جهودها فى بورما ، ثم امتدت فى علاقاتها إلى الفلبين وتايلاند وجنوب فيتنام واليابان .

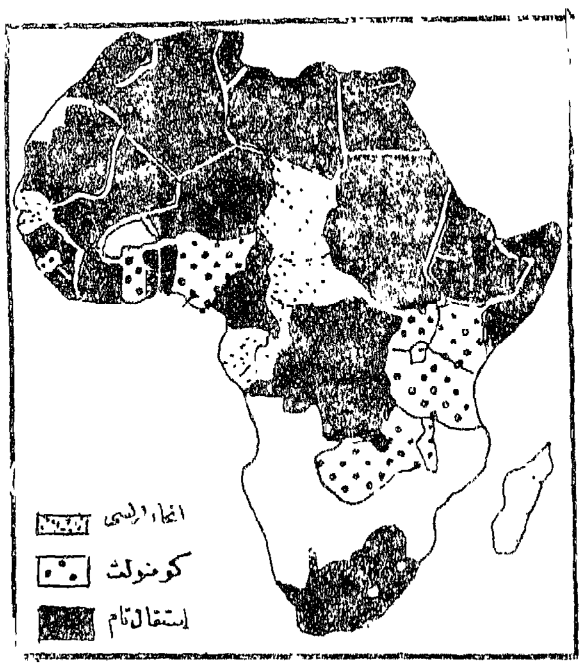
ونظراً لأنها لم تجد فيها ما يحقق أغراضها تماما ، اتجهت إلى إفريقيا والاستعمار كان إذ ذاك يلفظ أنفاسه الأخيرة فيها .

كان الاستعمار وقتئذ يحاول أن يلقى خلفه ،وهو ينسحب ، مايبقى على صلاته الاستعمارية فى القارة ، ولكن بطرق جديدة ، فشاء أن يمد ذلك بعد انسحابه ، فى أشكال عدة ، كان منها إسرائيل لتخدم أغراضه فى خدمتها لأغراضها ، كدولة تريد العيش ظلما على حساب العرب ، ومن ثم أخذ يمكنها من الوجود فى القارة فى وقت كان العرب — سيما فى مصر — يجاهدون من أجل استكمال وجودهم القومى كما كانت علاقاتهم بوحدات القارة السياسية ودولها منطقمة لسيطرة الاستعمار .

ولقد كان لإسرائيل وسائلها فى التسلل معتمدة على الاستعمار فى القارة ، وقد اتخذت لذلك ألوانا عدة كان منها الدعاية ، تارة تظهرها بأنها دولة صغيرة وليست لها أطماع استعمارية ، وتارة أخرى تقول بأنها دولة تجتاز تجربة ومشكلات اقتصادية كثيرة ، تشابه ما هو موجود فى بعض هذه الدول الإفريقية وغير ذلك مما كان يداعب المشاعر الافريقية فى تطلعها لمن يساندها .

ولقد نشطت إسرائيل فى ميادين عدة فى إفريقيا وحدث ثمة ظروف جذبتها لذلك النشاط وهيأت الموقف لذلك التسلل .

وفى مقدمة ذلك . كانت سياسة إعلان الاستقلال وإسراع اسرائيل



اتحاد فرانسه
کومنولث
استقلال تام

بالاعتراف الدبلوماسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع عرض شتى ألوان المساعدات ، هذا بجانب القيام بالامتيازات على مستوى الوفود الإسرائيلية وعلى مستوى الوزراء المسئولين سيما وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، وكانت المؤتمرات فى بعض الحالات سبيلا للتقارب وبداية الارتباطات .

وكانت إسرائيل فى حالات كثيرة تستغل نشاط اللجان التابعة للأمم المتحدة بطريق مباشر عن طريق ضغط الحركة الصهيونية فى إسرائيل وبطريق غير مباشر ، بالتعاون مع وفود دول المعسكر الغربى .

وبجانب هذا ، لا ننسى أن نذكر أثر منظمة الهستدروت ، وهو اتحاد عمال إسرائيل ، فى التمكين لمد التسلل وتهيئة الفرص له بمختلف الوسائل ، منها المؤامرات العمالية المرتبطة بالاتحادات العمالية فى المعسكر الغربى وحلفائه ، فالمنظمة تنظم ندوات عمالية وتدعو لها زعامات نقابية من هذه الدول الإفريقية ، مثل ندوة التعاون التى عقدت عام ١٩٥٨ وغير ذلك من شتى ألوان النشاط المشترك بين هذه المنظمة واتحاد النقابات العمالية الأمريكية وإسرائيل ، وإذ تسلك ذلك وتنشط فيه ، إنما تعتمد على الدول الاستعمارية الأوروبية والأمريكية ، هذا بجانب ما تقدمه الحركة الصهيونية والشخصيات اليهودية والصهيونية فى هذه البلاد من مساعدات وتسهيلات .

إن إسرائيل إذ ، تمثل ركيزة الاستعمار وصورة من صوره الجديدة فى القارة ، تنشط بهذا كله كما قلنا ، لتبنى لنفسها موقفاً وخطاً سياسياً وكياناً ذاتياً فى داخل التخطيط العام فى محاولة الوصول على حساب الغرب إلى مستوى الشريك .

ومن أجل التسلل إلى القارة أيضاً ، تستغل إسرائيل محاولات أفريقيا فى التنمية والزراعة لتشكل نشاطاً زراعياً .

فى أفريقيا ، تنتشر أفكار ونظريات متعددة عن الاشتراكية الإفريقية وترى بعضها أن التعاون الزراعى وتنظيم الإنتاج التعاونى يعتبر جزءاً من التطبيق الإشتراكى أو لازماً للحياة فى القارة . وبهذا بدأ الاهتمام بالنظام التعاونى فى نصوص بعض الأحزاب السياسية أو فى آراء بعض الزعماء مثل سنجور وحزبه فى السنغال ، وحزب الرئيس جوليوس نيريرى فى تنجانيقا .

فى هــــذا المحيط ، أخذت إسرائيل تتسلل ، مستغلة فى ذلك الاتجاه فتقدمت بألوان من التعاونات ولم تجد استحساناً ، كما تقدمت بعروض للإسهام فى تعمير الأراضى واستصلاحها وبناء القرى والمشروعات الزراعية وذلك فى مالى وتنجانيقا كما استدعت لبلادها وفوداً من كينيا تنجانيقا وأثيوبيا وغيرها .

وقد حدث أن زار وفد غرب نيجريا لإسرائيل وطلب معونة . فى مقدمته تعمير الأراضى ، ورغم أن المشروعات الإسرائيلية لم تنجح فى ذلك فقد كانت أداة اتصال وفرص للتسلل فى أعماق القارة .

ولقد كان لإسرائيل نشاط تدريبى واسع فى قطاع الزراعة والتنمية الريفية وأسهمت فى هذه الخدمات عن طريق نشاط الهستدروت والمعهد الآسيوى الإفريقى بجانب ما قامت به إسرائيل نفسها من إنشاء مركزين للتدريب فى أفريقيا أولهما فى السنغال والثانى فى فولتا العليـــا وهو يخدم دول مجلس الوفاق الذى يتكون من ساحل العاج وداهومى

وفولتا العليا والنيجر فى غرب أفريقيا ، واتخذت إسرائيل وسائل أخرى .

ومن خلال منظمة الشباب والتنظيمات الحزبية ، بجانب ما ذكر ، حاولت التسلل إلى القارة .

وثمرة اندلاع نيران الحرب الباردة ظهور ثمة تنظيم للشباب يتبع المعسكر الغربى سياسياً ، ومن خلال هذا التنظيم واجتماعاته تحاول إسرائيل التسلل إلى تنظيمات الشباب فى إفريقيا وإقامة ارتباطات مع بعض الدول والأحزاب .

ولقد عملت إسرائيل على ترتيب برامج دراسية دورية للشباب باللغتين الإنجليزية والفرنسية ونظمت مثلا برنامجاً عام ١٩٦١ حضره وافدون من البلاد الناطقة بالفرنسية والإنجليزية ، وأدى الموقف إلى إنشاء مركز لتدريب قيادات الشباب بل وزيارات وفود إسرائيلية بلاد إفريقية مثل توجو وساحل العاج وتنجانيقا .

وقد استطاع الهستدروت أن ينشىء فى غانا فرعاً يمارس به النشاط التجارى والإستيراد والتصدير وترويج السلع الإسرائيلية هذا فضلا عن اشتراك الهستدروت فى إنشاء شركتى النجمة السوداء للملاحة والإنشاءات الأهلية التى اشترت غانا حصة إسرائيل فيها .

ولقد قامت فى ملاجاش ، إحدى الشركات المختلطة التابعة للهستدروت بالقيام ببعض المشروعات بالاشتراك مع رأس المال الفرنسى .

وقد أسهم ذلك التنظيم علاوة على ذلك فى تكوين شركة تطوير مصادر المياه وشركة نيجر سول فى نيجريا وتقوم الشركة الأولى بالعمل فى كثير من الدول الأفريقية .

وبجانب هذا ، فقد توسعت إسرائيل فى حجم تجارتها الخارجية مع الدول الإفريقية ، وازداد التبادل التجارى وعقدت الاتفاقات التجارية مع غانا والكمرون وليبريا وتوجو وساحل العاج وجابون ومدغشقر وروديسيا الجنوبية ، وتكونت عدة شركات تجارية متحدة تتخصص فى التعامل مع الدول الإفريقية بواسطة هذه الشركات المشتركة ، فى سيراليون وتنجانيقا وساحل العاج وليبريا ونيجريا وإثيوبيا وغانا وأفريقيا الوسطى ثم تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية فى سيراليون وغانا وغرب وشرق نيجريا وساحل العاج وعقد اتفاقيات للنقل الجوى مع الكمرون ووسط أفريقيا والكنغو برازافيل وساحل العاج وليبريا ومالى والنيجر وكينيا وتنجانيقا وأوغنده والسنغال وعقد اتفاقيات التدريب المهنى والفنى مع ساحل العاج وفولتا العليا وغانا وروانداً وتنجانيقا وتوجو وداهومى وإثيوبيا والنيجر مع إقامة المعارض النامية والمتنقلة للتجارة الإسرائيلية ، وتحاول إسرائيل تنمية إمكانياتها الاقتصادية بتوسيع تجارتها الخارجية وتتوسع أسواقها فى التصدير والاستيراد وإيجاد محاولات لاستثمارها وتربط مطاراتها بشبكة من الخطوط الجوية والملاحية والجوية المنظمة مع موانى الدول النامية رغم افتقارها إلى الموارد الفنية معتمدة على المساعدات المتنوعة التى تحصل عليها من دول العالم الغربى والاعتماد على المعونات الخارجية لها هو السبيل لتحقيق المنجزات الإسرائيلية فى الداخل والخارج .

إن نشاط إسرائيل الإقتصادى فى أفريقيا عموماً إنمـــا هو جزء من الإطار العام لنشاط المعسكر الغربى والدول الرأسمالية والاستعمار الجديد فى القارة .

ومن خلال هذا كله، حاولت إسرائيل فى نفس الوقت أن تحقق لنفسها

كياناً ذاتياً بمختلف ألوان النشاط وأدواته المتنوعة وأحياناً بالارتباط والمشاركة باسم شركات إسرائيلية خاصة وأحياناً يكون بالارتباط والمشاركة مع رأس مال أفريقى وغير ذلك .

ولمن هدف إسرائيل فى مقابل هذه المعونات التى تقدمها واضح ، وهو أن تزيد الصلة بالدول الإفريقية للتمكن من الوقوف كدولة فى المحيط الدولى سياسياً واقتصادياً وهى تمثل فى القارة السند الحقيقى للغرب الاستعمارى .

الباب الرابع

استكمال عهد الاستقلال

ومشكلات المجتمع

أشرق عهد الاستقلال على أفريقيا وليداً ، يعانى مشكلات التبعية فى مجتمعه ، من التخلف الاقتصادى والنزعات القبلية ، ونقصاً فى البناء القومى من سيطرة هذه النزعات ومشاكل الميراث الاستعمارى ، ومشكلات التقسيم وآثارها على كيان الدولة السياسى والاقتصادى وغيره .

ورغم حداثة ذلك الوليد لم يستسلم لاوزار هذه التبعية ولا لا أوزار الميراث بل أخذ ينمو وينشط بحكم طبيعة النمو ليستكمل وجوده، يفك هذه القيود كلها ويتمكن من النمو السوى .

ومع ما يعانيه من التبعية وأوزار الاستعمار أخذ يمضى فى عهد الحرية وهو يعد فى عهد الاستقلال ناشئاً ، يصلح ويجدد ويبنى فيجد فى هذا الطريق الإصلاحى البناء مشكلات جديدة هى مشكلات البناء والإصلاح تنبثق انعكاساً لقيود الميراث الاستعمارى الثقيل ، ومن ثم كان طريقه فى استكمال وجوده الحر محاطاً بالمصاعب كما هو مثقل بالتبعات والأوزار والمشكلات الكثيرة .

فمن خلال قيم المجتمع القائم ينظر العهد الجديد إلى ألوان الإصلاح والتجدد والبناء ، فلا بدع إذا ما بدأ ذلك مهتزاً فى حدود قدراته المادية فى عهد الاستقلال ، ولا بدع أيضاً أن يكون مقيداً ، وهو بين هذا وذلك يجد نفسه مضروباً عليه بالحدود ، فليس غريباً أن يجد فى طريقه مشكلات جديدة ، ولا بدع ألا تبدو صورة ذلك البناء والتجديد فى النهاية كما أرادها ، ولا مظاهر التجديد كما رسمت ، بل تبدو كل هذه حتمية فى شكلها المتطور ، بقدر ما تفرضه طبيعة المجتمع التقليدى بمشكلات المختلفة فى بنائه وميراثه من تبعات جسام .

الفصل الأول

ديمقراطية الحزب الواحد

كانت الحركة القومية فى أفريقيا تقوم أولا وقبل كل اعتبار على دعم حرية الجماعة وسيادتها ، ولكنها كانت تحمل فى طياتها اتجاها يدعم السيادة الداخلية على أساس حرية الفرد .

ومنذ أن تحررت القارة وأشرق بينها عهد الاستقلال ، لم يكن ثمة مناص من وضع التنظيم السياسى الذى يبلور هذا الاتجاه فيحدد به وسائل الشعب لممارسة سلطاته وسيادته بعد أن تحررت على أساس حرية الفرد ، فكان الاتجاه الديمقراطى اتجاهاً يستكمل ما يحقق من سيادة خارجية بالتحرر القومى ، ويدعم هذه السيادة القومية .

وإذ يعتبر التنظيم الديمقراطى الجديد تنظيما سياسياً عريقاً ، يستمد أصوله من الحضارة الغربية الحديثة ، فإنه بهذا لا يتلاءم ، وروح المجتمع الإفريقى التقليدى القائم .

فإذ ينشأ التنظيم الديمقراطى الغربى استجابة للتطور فى مجرى الفردية بما يستكملها ويدعمها ويخدم أغراضها ، فإنه لم يأت ذلك فى أفريقيا المستقلة ليستكمل فردية ، فى مجتمع لا يعترف بها ، بل جاء على نحو يتنافى فى تنظيمه مع قيم المجتمع القبلى ، القائم على التبعية ، بل جاء بدعوة حاجة المجتمع الملحة لاستكمال بنائه السياسى ، أداة تنزل إلى المجتمع فتطوره بما يسمو به فى وعى سياسى جديد ، وقد أكد وجوده فى كثير من دول القارة اتجاهها فى الأخذ بالاشتراكية بما يجعل من هذه الديمقراطية حكما مركزياً اشتراكياً يمكن للشعب من الحكم ومن سيطرته على

معظم مصادر الإنتاج ، بما يستكمل عهد الاستقلال بأقصر الطرق وأكبرها وأكدها .

لم تقم الديمقراطية فى إفريقيا إذن عن وعى سياسى واختيار بقدر ما قصد منها أن تمكن الشعب من السيطرة على مقدراته وهو يمارس سيادته بما يحقق ذلك ويقضى على تخلفه .

وإذ تنبثق الديمقراطية فى إفريقيا من مستلزمات استكمال عهد الاستقلال فقد كان للمجتمع الأفريقى تأثيره على تحديد ذلك التنظيم الغربى شكلا وموضوعاً إلى حد كبير .

فإذا كانت الديمقراطية تقوم على التنظيم الحزبى فقد انتهى أمرها فى أفريقيا إلى وضع خاص جديد ، لن اقتضته الحاجة فإنه يجد أصولا من المجتمع القائم .

إن قضية الحزب الواحد تثير جدلا بين الاشتراكية فى كل أقطار أفريقيا ويرجع اختلاف النظرة الراهنة نحو الموضوع إلى اختلاف فى الأصول الموضوعية بسبب التجمع فى كل من هذه البلاد ، وبينما مضى الكفاح فى الغرب ضد الإقطاع فأصبح بذلك معبرا عن شعار الحرية ، حتى نجم عنه قيام شتى الأحزاب والهيئات على أساس الدفاع عن مصالحها اختلف الوضع تماما فى أفريقيا السوداء حيث كانت روح الجماعة تشكل أساس الحياة لدرء أخطار الطبيعة التى تهدد الإنسان ، فالذى يضع نفسه فى أفريقيا خارج الجماعة أيا كان شكل هذا الخروج ، إنما يعتبر خارجاً ، فالقاعدة إذن فى المجتمع الأفريقى تتلخص فى وحدات المصير الاقتصادى .

وبين هذا المفهوم الفكرى نشأت بعض آراء مفهوم الحزب الواحد ومن روح الديمقراطية القبلية فى أفريقيا ، نشأت بعض أسباب رفض النظام

الحزبى واعتباره دخيلا على أفريقيا ، فثمة عدد كبير من زعماء أفريقيا حاليا يعتبرون فعلا أن التكوين البرلمانى القومى القائم على تعدد الأحزاب دخيل عليهم وليست له جذور فى المجتمع الأفريقى ، فمعظم النظم السياسية القبلية الأفريقية قد تضمنت عـــدة وسائل للمشاركة الشعبية المحدودة فى اتخاذ القرارات السياسية .

والطريقة الأفريقية المعتمدة فى الوصول إلى إقرار معين هى ، مناقشة الموضوع فى أوقات قد تبدو مفرطة فى الطول وتعطى لكل فرد ممن يخصهم هـذا الموضوع الفرصة للتعبير عن رأيه كاملا بقدر الإمكان ، أثناء القيـام بالمناقشة ، ويشترك جميع الحاضرين فى اتخاذ قرار جماعى ، ولاشك أن مضمون التصويت البرلمانى هـذا لا يتفق مع القيم السياسية الإفريقية ، وثمة عدم استقرار بين عدد كبير من الدول الأفريقية يرجع فى بعض أسبابه إلى الصدام الذى وقع بين النظام البرلمانى المنبثق عن النظام الغربية والنظام الديمقراطى الجماعى الأفريقى ، على أن الدول الأفريقية الحزبية تعـانى من ناحية أخرى من عدم استقرار كامل فيهـا وهو يرجع إلى عملية التجديد السريعة ، التى تهز روح المجتمع الأفريقى هزاً كل يوم .

ومن نظام الديمقراطية القبلية التى يتسم بهـا المجتمع الأفريقى ، نشأت بعض أسباب الأخذ بنظام الحزب الواحد ، ولقد عزز ذلك الإتجاه السياسى حاجة أفريقيا فى عهد الاستقلال إلى توفير الاستقرار والتمكن من إعادة بنائها الاقتصادى وحل مشاكلها .

لم يستطع الأفريقيون التحلل من نظرتهم عند حل هذه المشكلات الاقتصادية للمجتمع المنحدرة إلى عهد الاستقـلال وغيرها والتحلل من قيم القائم لهم من الأخذ بنظام الحزب الواحد ، ففيه استمرار الأشكال التقليدية للديمقراطية القبلية من حيث أنه يستبعد مفهوم المعـارضة الرسمية ، مفهوم

الأغلبية والأقلية، ويعتبر هذا فى عهد الاستقلال أقرب إلى الاستقرار فى محاولة أفريقيا أن تستلهم بعض بنائها السياسى من قيمها فى استجابة للعهد الجديد، والأفريقيون بهذا لا ينظرون إلى الحزب الواحد على أنه إنكار للديمقراطية.

إن ديمقراطية الحزب الواحد فى بلد حديث عهد بالاستقلال متخلف يصارع الفقر، يعتبر بالنسبة له مجهوداً متحداً يوحد الفكر لينهض به فى أقرب فرصة ممكنة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فليس ثمة حاجة فى هذه اللحظة الحاضرة فى أفريقيا لتعدد الأحزاب، هذا فضلا عن الحاجة إلى العمل على صيانة الوحدة الوطنية للحيلولة دون عودة الاستعمار ولإحباط محاولاته.

يقول ماديرا كيتا، أحد المسئولين فى حزب الاتحاد السودانى، فى مقال نشر عام ١٩٦٠ بأنه فى الظروف التاريخية الراهنة فى أفريقيا ليس هناك من حاجة مطلقاً إلى تعدد الأحزاب، ولا إلى الانغماس فى خضم معارضه عقيمة مؤدية إلى قتل الأخ لأخيه.

ولقد قام فى عهد الاستقلال أحزاب تمثل فى معناها اتحاداً قومياً يمثل قوى الشعب، فقام فى مالى حزب الاتحاد والحزب الديمقراطى فى غينيا وحزب المؤتمر الشعبي فى غانا، وحزب الاستقلال الوطنى فى روديسيا الشمالية، واتحاد شعب زمبابوى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية، ومؤتمر ملاوى فى نياسالاند، وحزب الاتحاد الوطنى الأفريقى فى تنجانيقا، وكلها أحزاب جماهيرية تقوم على أهداف الاستقلال ومعاداة الإمبريالية، أنها جبهات وطنية متحدة فى بلادها. يقول الزعماء الوطنيون عنها بأن ربطتهم القائمة على الحزب الواحد ليست بأى معنى إنكارا للديمقراطية.

وتختلف فكرة الحزب الواحد من بلد إلى بلد، ففى الدول الأفريقية التى تستفيد فيها الطبقة العاملة من كل تعدد. وحيث توجد فيها تلك

المرامى الامبريالية أو سيطرة الرجعية والرأسمالية المحلية، يكون نظام الحزب الواحد تهديداً للشعب ووسيلة لإخضاعه .

أما فى الدول الأفريقية الأخرى، التى بلغت فيها الديمقراطية دوراً قيادياً بحيث تمارس الطبقة العاملة أعمالا كبيرة ، وحيث البرجوازية القومية إما ضعيفة أو لاتتمتع بسلطة كاملة على الدولة وعلى الاقتصاد ، فإن دولة الحزب الواحد يمكن فى ظل ظروف معينة أن تعمل على تسهيل ازدياد الطبقة العاملة

ولقد دافع نكروما على نظام الحزب الواحد بقوله ، إن الاستقلال الاقتصادى يمكن تحقيقه فقط بالربط بين الوحدة الوطنية ، فاحترام الدول الأفريقية الحديثة فى المجتمع العالمى لن يتحقق إلا بعد أن تبرهن هذه الدول مقدرتها على التحدى كدول حديثة أمام الدول الواقعة فى أجزاء أخرى من العالم وهى أكثر تطوراً .

كان لا بد إذن من إيجاد نظام من الحكم المركزى القوى الذى يتزعمه نظام الحزب الواحد ، حيث تمنح الثقة فيه لرئيس الدولة بناء على موافقة الشعب الاجماعية .

وتعتبر غينيا إحدى الدول البارزة بين الدول الأفريقية التى تتأكد فيها دقائق وأسس الأيديولوجية الحزبية على يد سيكتورى من أجل حرية المسير بالحزب الديمقراطى الغينى وفى غانا فى فترة حكم نكروما وحزبه كان المؤتمر الشعبى يهدف دائماً إلى وضع الإطار الواسع للسياسيات الحزبية التى تؤدى إلى أهداف التطور الاقتصادى التى حددتها زعامة الحزب فى ذلك الوقت .

وتتخذ الفلسفة السياسية لكل من هذين الزعيمين النظرية الماركسية

أساساً لإلهامها ، وبالرغم من أن أيديولوجيات كل من الحزبين يستلهم أسسه من ماركس ومن الاشتراكية الأوربية ، إلا أن مذهب نكروما كان يلقى تأكيداً شديداً على تكييف الاشتراكية مع احتياجات أفريقيا وظروفها خاصة ، وقد تحدد مفهوم النكرومية على أنها « فلسفة اشتراكية غير محدودة تعمل على تطبيق الأفكار الاشتراكية المعاصرة من أجل إيجاد الحلول لمشكلاتنا ، سواء أكانت محلية أم عالمية وذلك بتكييف هذه الأفكار مع حقائق حياتنا القومية » .

على أن النكرومية لم تكن اشتراكية بمعناها ، ولكنها على كل حال فهي اشتراكية إفريقية رسمت فلسفة اشتراكية عملية تعمل على حل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الخاصة التي فرضتها الإمبريالية والاستعمار في إفريقيا .

وعلى أي حال ، فإن فلسفة الحزب الديمقراطي الغيني كما عبر عنها سيكوتوري تختلف عن فلسفة نكروما ، فهو لا يتفق معه في إمكانية أحداث أي تعديل في النظرية الاشتراكية فيما يتعلق بتطبيقها على أفريقيا فقط من وجهة نظر تؤدي إلى توحيد الدافع إلى الاشتراكية الأفريقية ، لأنه يعتقد أن هذا التمييز ما هو إلا تناقض فقط في الألفاظ ، وعموماً نرى أن الاشتراكية قد اعتبرت بوجه عام في العالم الثاني كقوة تقدمية مناهضة للرأسمالية ، وتمثل الاشتراكية بالنسبة للقوميين المحدودين ، إيديولوجية تهدف إلى خدمة تطور الاقتصاد القومي لصالح الشعب وليس لصالح الشعب أقلية معينة ، وينطبق مفهوم المساواة الكامن في الاشتراكية في دفاعها عن مبدأ المشاركة العامة في الإنتاج القومي مع هدف القوميين الذي يرمي إلى تحقيق المساواة في معاملة الأفريقي في الحياة . كما أن الاشتراكية التي تنادي

بها الزعامة الأفريقية فى معظم دول القارة تترك مجالا لاستمرار الملكية الخاصة من التسهيلات الصناعية .

ولقد تشكل الحزب الغينى على غرار حزب الاتحاد السوفيتى فيما يختص ببنائه الطبقى وتماسك تركيبه .

ويزداد الوضوح تدريجياً فى زيادة التأكيد فى النظم السياسية الأفريقية على تلك القيم التى تميل إلى توطيد أركان المجتمع وتماسكه وتقلل الاهتمام بالفردية التى تعتبر طابعاً مميزاً للمجتمع الغربى ، ومن ثم يعمل النظام السياسى الأفريقى إلى تقليل اهتمامه بالحريات المدنية وعلى حماية الفرد تحت حكم القانون بنسبة أقل مما اعتاد المجتمع الغربى ، ولقد اعتبرت خدمة الفرد وامتيازاته فى داخل القرية الأفريقية التقليدية فى المرتبة الثانية بعد مصلحة المجتمع والعائلة .

وبهذا ازداد اعتماد الأفراد على التنظيم الارتكازى الرئيسى . وأن تكوين مجتمع مرتكز على نظام واحد ينشأ من مقتضيات الحاضر ، كما أن له أصولا تاريخية أيضاً فنجد أن الأفريقيين المنحدرين من مجتمعات تقليدية قدألفوا إلى حد كبير فكرة ان المجتمع يجب أن يرتكز على تركيب واحد ، وإذ كان ذلك يمثل نظام القرية فى الماضى ، فإنه يتحول اليوم إلى نظام الحزب السياسى فى الحاضر .

إن الاتجاه نحو مجتمع مرتكز على تنظيم واحد له مبرراته فى الحاضر أساساً ، ويرتبط هـــذا الاتجاه أصلا بالموقف الاقتصادى والسياسى .

إن المفهوم العام للحزب الواحد هو أنه يضم الشعب بأسره ، والمقصود من قيامه بهذا الدور ان يظل الزعماء على اتصال بالرأى العام والحيلولة

دون ظهور أى معارضة قولا أو عملا ، ويقول سيكوتورى : « الحزب ينظم فكر شعب غينيا فى أعلى مستوياته » .

وفى البحث الذى عقد عن حزب غينيا الديمقراطى تجسد تفسيراً واضحاً للنظم وسيطرة الحزب عليها ، فقد بين كيف يسيطر حزب غينيا الديمقراطى على الحكومة ويتغلغل فى نواحى الحياة ، فالحزب يعبئ الجماهير على أساس جغرافى عن طريق شبكة من اللجان المحلية فى القرى والمدن مع تجانس المشكلات التى تعالجها اللجان ، ولدى الحزب عدد من المنظمات الوطنية : نقابات العمال — الشباب — المرأة — الجيش ، وبهذا فإن كل جماعة منظمة فى البلاد — الجيش — الشباب — النساء — والعمال ترتبط مباشرة بالحزب عن طريق اشتراك قادتها فى المكتب السياسى الذى يعتبر أكبر هيئات الحزب .

ويتسم تغلغل النظام المركزى فى الإطار التنظيمى القائم بالعداء للنظم المستقلة بذاتها ، كعداء للزعماء السياسيين الجدد للقبائل والقبلية ، ونظراً لأن الارتباط بالنظم التقليدية يعوق ارتباط الأفراد بالدولة القومية الجديدة فإن الزعماء السياسيين الجدد يكنون عداء للقبيلة وفى أكمل صورة له ، وفكر الحزب يشير إلى الاتجاه الذى تسير فيه الأعمال كما يحدد المبادىء التى يجب أن توجه السلوك والمواقف الجماعية والفردية .

وقد كان نكروما عكس سيكوتورى حيث يتجه الأخير نحو اعتناق نظرية أشد ارتباطاً بالماركسية وإقامة حزب يعتمد إيديولوجيا على صفوة مختارة على أن يكون اشتراكياً بصفة خاصة ، وليس الهدف أن يكون قوة موحدة بقدر ما تكون أداة وتنظيم لسياسة الحكومة .

وكان زعماء نيجريا يؤمنون بنظام تعدد الأحزاب باعتباره الشكل الوحيد للديمقراطية ، أما فى كينيا ، فثمة من يعرب عن آراء تشير إلى تطلعات أخرى .

إن اتجاه الحزب الواحد لا يمضى اليوم على المستوى الشعبى فحسب ، ولكنه قد يثبت أنه عملياً النظام الوحيد الكفيل بتحقيق متطلبات الموقف الراهن .

وتتجلى ديموقراطية الحزب الواحد أيضاً فى صورتها الواضحة فى تنزانيا .

تنزانيا :

فمنذ أن تم إعلان الوحدة بين تنجانيقا وزنجبار فى ٢٦ أبريل عام ١٩٦٤ فى جمهورية واحدة هى تنزانيا أوضح رئيس الجمهورية الرئيس نيريرى منذ البداية . أن مبدأ إقامة حكم الحزب الواحد قد تقرر ولم يبق إلا التصرف فى دستور الحكومة والحزب على ضوء مبادئ أساسية منها استمرار نظام الحكم الجمهورى وحكم القانون والمساواة التامة بين المواطنين وضمان الحريات الكاملة لهم بمشاركتهم فى شئون الحكم وحرية اختيار ممثليهم فى الهيئات التشريعية .

ولقد بدأت لجنة بناء ديمقراطية الحزب الواحد عملها بإعداد بيان بمجموعة أسئلة نشرتها فى فبراير عام ١٩٦٤ .

وقد اشتملت مجموعة الأسئلة عن عضوية حزب التانو وعلاقة الجمعية الوطنية البرلمانية واللجنة التنفيذية ، وهل يبقى الجهازان كل على حدة أم يدمجا ، ثم علاقة أجهزة الحكم المحلى واللجان الفرعية فى الحزب ، والمرشحون للانتخابات وعضوية هذه الأجهزة المحلية والتشريعية ، وهل يشترط فى المرشح أن يكون عضواً فى الحزب ثم اختيار أعضاء الأحزاب المحلية والتشريعية ثم الجمهورية وكيف يتم ترشيحه وانتخابه وكذلك علاقة أعضاء المجالس بالحزب ثم مسائل المواطنين والحزب والموظفين وعضوية المجالس المحلية والتشريعية ثم علاقة النقابات بالحزب . وأعلنت الآراء بعد ذلك .

ولقد رأت اللجنة فى مبادىء الحزب وأهدافه ما يأتى : —

١ — المحافظة على استقلال الدولة وحريات الشعب .

٢ — التأكيد على الاعتراف بالكرامة للفرد طبقاً لما جاء بالاعلان العالمى لحقوق الانسان .

٣ — بناء نظام حكم ديمقراطى واشتراكى يقوم بالآتى :

(ا) دعم الاستقلال وضمان مستوى معيشة مناسب لكل مواطن .

(ب) منح الفرصة المتساوية لكل الرجال والنساء بدون نظر إلى العنصر والدين والمركز .

(ج) القضاء على الفقر والمرض والجهل بوسائل التعاون بين المواطنين .

(د) استئصال كل نواحى الاستغلال والرشوة والفساد .

٤ — تنمية كاملة لوسائل الثروة فى الدولة حتى تتمتع الأمة باستعمال الوسائل الآتية :

(ا) ملكية جماعية لكل عناصر ومصادر الإنتاج الرئيسية مثل الأرض والماء والهواء والطاقة ووسائل الاتصال والمواصلات .

(ب) تنمية الجهد التعاونى فى ميدان الإنتاج والتوزيع والتبادل .

يستتبع القطاع الخاص وتوجيهه لمنفعة كل الدولة .

٥ — التعاون مع جميع الأحزاب السياسية المكافحة فى سبيل استقلال أفريقيا حتى تتلخص القارة من الاستعماريين وأن يتم المحافظة على حريتها واستقلالها .

٦ — العمل على الوصول إلى وحدة أفريقية بالتعاون مع الدول الأفريقية المستقلة الأخرى .

٧ — العمل على اقرار السلام والأمن فى العالم خلال أجهزة الأمم المتحدة .

ومن هذه الاقتراحات يتجلى اتجاه الدولة بالأخذ بنظام ديمقراطية الحزب الواحد .

وقد انتقلت توصيات اللجنة إلى الحديث عن غير ذلك من المشكلات التى تهم ذلك التنظيم السياسى الجديد .

وفى مايو عام ١٩٦٥ أصبحت تلاشى اللجنة التنفيذية لحزب الناتو ومجلس الثورة لحزب الافروشيرازى (اللجنة التنفيذية العليا) وتم النظر فى مؤتمر لجنة بناء ديمقراطية الحزب الواحد، وبعد مقترحات ، سيما فيما يتعلق بوضع زنجبار السياسى الدستورى ، تم اعداد مقترحات الحكومة بالنسبة إلى هذا التقرير فى صورة مشروع قانون يقدم إلى الجمعية الوطنية ، وقد وافقت عليه بعد ذلك فى مايو عام ١٩٦٥ ، وقد قبلت الحكومة التقرير فيما عدا التعديلات التى تتعلق باعتبار أعضاء مجلس الثورة فى زنجبار أعضاء فى الجمعية الوطنية بحكم مناصبهم وإن يتم تعيينهم بواسطة قرار من رئيس الجمهورية .

ولحزب الناتو قانون خاص ومن بين أهدافه الأساسية : دعم وحماية استقلال الدولة وحريات شعبها - حماية كرامة الإنسان وفقاً للبيان العالمى وضمان قيام حكومة ديمقراطية اشتراكية وتمكين الشعب لحكم البلاد ، والتعاون مع جميع الاحزاب السياســية فى إفريقيا التى تشترك فى تحرير افريقيا .. التأكد من إن الحكومة تهيء جميع الموارد فى البلاد للقضاء على الفقر والمرض والجهل — التأكد من أن الحكومة تساعد ايجابيا فى تكوين ودعم التنظيمات التعاونية — التأكد من قيام الحكومة بمنح الفرص المتساوية لكل النساء والرجال دون ما تفريق — التأكد من أن الحكومة

تقوم باستئصال كل أنواع الاستغلال والفساد — وأنها تمارس سيطرة فعالة على الوسائل الأساسية للإنتاج وتتبع سياسية من شأنها تسهيل الطريق نحو الملكية الجماعية للموارد ، وأنها أيضاً تتعاون مع الدول الأخرى فى أفريقيا للوصول إلى الوحدة الافريقية ، أنها تعمل بدون توقف من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين خلال منظمة الأمم المتحدة .

لقد أخذت القارة إذن تنتقل ، فى عهد الاستقلال ، إلى مرحلة جديدة من النضال من أجل الديمقراطية فلم تعد تلك امتدادا لنضال قومى ، كما كان الأمر فى ظل الاستعمار ، بقدر ما أصبحت تلك الديموقراطية مقصودة لدعم مكاسب ذلك النضال والسيادة القومية من تمكين الشعب من ممارسة حقوق السيادة والسيطرة على مقدراته .

وأفريقيا المستقلة فى عهدها الجديد انما تحاول بهذا من خلال هذه السيادة ، بناء مجتمع الدولة المستقلة .

على أن المعركة من أجل الديمقراطية فى ظل الاستقلال عموما ونظام الحزب الواحد خصوصاً ليست أمرا سـهلا . بل أنه محفوف بالمتاعب والمصاعب فرغم أن القارة المستقلة تحاول المواءمة بين هذا النظام والميراث الافريقى فإنه فى مادته يعتبر مناف مع قيم المجتمع القائم لأنه يعد اقرب ملاءمة لبناء المجتمع الحديث من المجتمع التقليدى ، الذى تثقله خصوصاً رواسب النظم استعمارية المنحدرة إلى عهد الاستقلال .

فليس للمجتمع الافريقى القبلى النزعة ، مناصاً من تقبل ذلك التنظيم السياسى من خلال قيمة الأمر الذى يجعل تطبيقه متعثرا وأن مثل ذلك وضعاً مرحليا ، فى ظل ذلك المجتمع القبلى المسيطر تكون نظارة الافريقى نحو ذلك التنظيم السياسى خصوصاً وهو فى أولى مراحله ، من خلال قيم هذا المجتمع ومن ثم يحدث ثمة صراع عنيف بين قيم ذلك المجتمع التقليدى وقيم

المجتمع الجديد فى بنائه السياسى الديمقراطى ، يعانى خلالها ذلك المجتمع هزات عنيفة تختلط فيها مبادىء الديمقراطية بمبادىء ذلك المجتمع اختلاطا تسود فيه النزعات التقليدية فى البداية مستمرة حتى يتهيأ للنظام الجديد بيئته الأصيلة التى تجد فيها عناصر النمو السليم .

فمن خلال قيم ذلك المجتمع التقليدى لا يرى الافريقى النظام الديمقراطى الا من خلال النظام الرياسى المطلق للقبيلة ، فنجد مثلا أن المناضل الذى كافح مع حزبه حتى وصل إلى النصر ، يرى نفسه منقادا بتلك القيم فى محاولاته تجريد خصومه من كافة الحقوق سواء فى جهاز الحكم أو فى غيرها بحجة البحث عن فهم والتمكين من الحكم وذلك كله لافساح الطريق لاهله وذريته فى هذه المجالات .

ومن خلال القيم القبلية يكون الولاء للنظام القائم ومراتب تنظيماته طالما ، كان ذلك النظام القبلى موضع الإعجاب على نحو يمثل فى ذاته معنى الرعاية الأبوية التى يعيش فى ظلها الفرد ويمارسها رئيس القبيلة التعصب فإذا ما انحرف النظام كان النضال من أجل تغييره نضالا قبليا عنيفا يغذيه التعصب ، وهو يتخذ صورة النضال السياسى من أجل تولى الحكم .

وإذا كان من مميزات الديمقراطية تضامن الشعب مع الحكومة على جميع المستويات ، فكيف يتحقق ذلك مع نظام سياسى يقوم على ضرورة توفير النزعة الفردية بين مجتمع لا يعترف بالفردية إلا بتبعية الفرد للتنظيم القبلى ، إلا أن يكون ذلك معناه جمعاً بين متناقضات وعلى نحو لا يوفر المقصود من التنظيم السياسى .

وإن ذلك التنظيم من شأنه أن يرسى ذلك قواعد الصراع بين النظام القبلى والنظام الديمقراطى فلا يجد الفرد هذا الصراع بدا إلا أن ينظر للتنظيم الجديد من خلال معايير النزعات القبلية ، عندئذ يجد نظاما يمارس التنظيم

القبلى فى شكل أكبر ، على نحو ولا يلبث التنظيم الديمقراطى به إلا أن يتحول إلى قبلية تأخذ شكل هذه الدعوة .

وليست الديمقراطية الغربية تنظيما بقدر ما هى روح وأسلوب ونزعة تمتد فى جميع المستويات ، ومن العسير أن يتوفر ذلك بين مجتمع قبلى تسود فيه النزعات القبلية وتتغلب ، وينعدم فيه الفكر الحر بانعدام الفردية وسيادة روح التبعية . إن حاجة الديمقراطية إلى الفكر الحر من ألزم الأمور لاستكمال وجودها كما هى مظهر لهذا الوجود ،

وتتجلى أهمية ذلك حتى بين الدول التى أخذت بقسط وافر من التقدم الديمقراطى ، كانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

إن الأفكار التى تشكل السياسة لا تنبثق من البرلمان ، وعندما تستحوذ مثل هذه الأفكار على الشعبية الخاصة والقوة بين البلد ، فإنها تنعكس فى البرلمان وفى النهاية يصبح تقريره كسياسة رسمية ، فالديمقراطية يجب أن تتهيأ بالأفكار ففى كل بلد ديمقراطى يوجد منهج من التفكير القائم على التعاون يشترك فيه المعنيون .

وإن دور الجامعات والمعاهد العليا فى تقوية الأفكار والمبادىء السياسية للديمقراطية تحتاج أيضاً لأن يهتم بها .

إن من المظاهر الواضحة مثلا لنمو الديمقراطية فى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، هو بلا جدال ظهور الجامعات كمراكز رئيسية للفكر السياسى ، فتأثيرها يشع ويرسل إشعاعاته ليس فقط بين النظم المتخصصة مثل مدرسة الاقتصاد فى لندن ومدرسة العلوم السياسية ولكن من المناقشات التى تنشط بين الجامعات و الأندية المشكلة ، حول الشخصيات الأكاديمية ، وفى العصر الحديث أصبح ذلك ظاهرة ملحوظة لنشاط الجامعة فى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة حيث ظهر إلى حيز الوجود الكثير

من الأسس الخاصة بالبحث المنظم فى مثل هذه المشكلات .

وإذا كانت أفريقيا قد اختارت فى عهد الاستقلال نظام الديمقراطية أساساً لبنائها السياسى، فلكى تجعل منها روحاً وأسلوباً أصبح لزاماً عليها أن تقضى على كل ما يعوق ذلك بالتغير الاجتماعى .

وبجانب هذا تعانى الديمقراطية الجديدة فى أفريقيا نقصاً فى الكفايات الفكرية التى توفر العمل الأساسى للتفكير فى مشكلاتها وإيجاد حلول لها فليس يوجد غير ، وعلى ذلك فإن الديمقراطية فى معظم الدول الإفريقية ستظل أيديولوجية مستعارة ومصطنعة ومن المرجح أن تصبح هذه الدول يوماً ما دكتاتورية أو حكومة أقلية وراء واجهة من الأشكال الديمقراطية .

إنه إذا كان التطبيق الديمقراطى يكتنفه عديد من المشكلات التى نجمت عن طبيعة المجتمع القبلى ، ومحاولة الاستعمار استغلالها لخدمة أغراضه فى الحكم السياسى ، فقد ورث عهد الاستقلال تلك المشكلات كمخلفات من التقاليد السياسية .

إن المجتمع لا يزال يعانى الكثير من التشريعات القائمة ، كما تشير بعض النظم المعادية للديمقراطية التى انبثقت داخل جهات الدولة الإمبريالية ومن ذلك أن حكومة غانا لم تكن حتى عام ١٩٦٢ قد ألغت من القانون الرسمى الحظر المفروض على استمرار عدد من المطبوعات التقدمية .

هذا فضلا عن الوسائل التى ترثها الدول المستقلة والتى قد وضعت بالاتفاق مع الدول الاستعمارية السابقة ، وبهذا فهى عمل من آثار ذلك الاستعمار ، هذا فضلا عن عدم ملاءمة هيكل الدولة عموماً بل والنظم البرلمانية والإدارية الموروثة لأن بناءها يبقى على نفوذ الاستعمار ويحول دون التطور الاقتصادى، ولا بد إذن من تغيير الدساتير الإفريقية كسبيل لإصلاح الدولة.

وتزداد الحاجة إلى تغييرات أساسية فى مجال الحكم،فالنظام الاستعمارى كان قد أقام أشكالا من الحكم غير المباشر من الإدارة الوطنية واستخدم فيها رؤساء القبائل الإقطاعيين،وعين رؤساء جدد يقومون بدورهم كموظفين تابعين للاستعمار ، بل من خلال رؤساء القبائل أقام حكما لم يكن موجوداً من قبل .

هـذا كله يعتبر من المشكلات التى تعترض الديمقراطية التى اختارتها أفريقيا فى عهد الاستقلال كنظام يمكنها من السيادة بل يعوق النشاط الديمقراطى للجماهير ، وقد تجلى ذلك بصفة خاصة مع الإقطاعيين فى نيجيريا الشمالية ومع رؤساء القبائل فى غانا وغينيا ، فلابد من تحطيم هذه السلطات السابقة لزعماء القبائل وأن تستبدل بنظام واسع للديمقراطية .

تركة مثقلة بـــلا جدال ، تثقل كاهل الدولة الحديثة فى الإنشاء، وتبطىء من سيرها قدماً إلى الأمام .

ولقد حدثت ثمة محاولات للقضاء على سلطات القبائل ، ففى مالى مثلا، حاولت الدولة تقليم أظفارهم بإيجاد مجلس منتخب وتحديد وظائف رئيس القبيلة الذى اشترطت الحكومة لتعيينه موافقة المجلس المتحد ومن ثم لم يعد من حقه أن يقوم بشىء دون استشارة هذا المجلس .

وفى غانا ، أعلن حديثاً عن اتخاذ إجراءات عنيفة ضد رؤساء القبائل فى البلاد وتقييد سلطاتهم فى مجموعها بإقامة جهاز جديد للحكم المحلى وإقامة منظمات جديدة تسمح بحقوق معينة لرؤساء القبـائل ثم خضوعهم لسلطة الحكومة بصورة فعالة ، ولكن لا يزال رؤساء القبائل فى غانا يمارسون بعض سلطاتهم السابقة .

على أنه إذا صح وقضى على هذه التنظيمات دون معالجة روح المجتمع القائم

فإن مجتمع الديمقراطية الأفريقية سيظل يعانى نقصا حتى يتجدد تجدداً حديثا .

ولم تضمن الأنماط السياسية، التى غلب عليها جميعها نظام الحزب الواحد أسس الاستقرار، بل كان عدم الاستقرار السياسى فى عهد الاستقلال، سمة يفرضها وسيظل يفرضها التناقض بين طبيعة المجتمع الإفريقى .

ولم تقو هذه الأنماط السياسية على الوقوف فى وجه تيار الانقلابات المتعاقبة التى بلغت مثلا ١٧ انقلابا خلال ست سنوات ، ولقد شهد الكثير من الأحزاب عدة انقسامات داخلية وسلسلة متعاقبة من التطهيرات .

ولقد عاون هذه الأنماط السياسية فى العمل على صهر النزعات القبلية ، والتماسك القومى فى معظم الحالات . الجيوش فى أفريقيا جنوب الصحراء فقد كانت كوادر الجيش هى التى تعتمد عليها أساسا فى حكم البلاد إداريا كما فى حالة الكونجو كنشاسا ، كما كانت هى ضمان التماسك القومى فى البلاد كما كانت تستخدم فى تنفيذ المشروعات الكبرى من الاستثمارات والأعمال الفنية والتدريبية .

على أنه رغم ماهو متوقع أن تعانيه الديمقراطية فى أفريقيا من مشكلات المجتمع القائم ورواسب الاستعمار ومشكلات التطبيق ، ورغم ماتعانيه فعلا اليوم من هذه المشكلات ، لاتزال القارة فى عهد الاستقلال تصر على المضى فى معركة الديمقراطية، فليس معنى هذه المشكلات كلها التحول إلى تنظيم آخر فالديمقراطية رغم هذا تعتبر أصلح الطرق للقارة فى عهد الاستقلال فهى إن لم تحقق أغراضها ، فإنها تستجيب إلى واقع يرتفع إليها ، تعززه وتكون له نظاما موجها ينزل إلى الواقع ليسمو به ، ومدرسة يتعلم فيها الشعب

السياسة فى ظل حكم أفريقى جديد بما يسرع الخطى بالقارة نحو النظام السياسى السليم .

وإذا كان متوقعاً أن ينقلب نظام الحكم إلى دكتاتورية أو قبلية تأخذ شكل الديمقراطية ، فحسبها أنها أفريقية تعمل فى بناء الدولة وتوفر الحكم المركزى الذى يصهر عناصر التكوين السياسى فى بوتقة واحدة إلى كيان قومى واحد .

الفصل الثانى

التنظيم الإدارى

من المقرر فى الإدارة العامة أن كفاءة القيادة السياسية وقدرتها على رسم السياسة العامة للدولة تتوقف فى مداه على مدى ما يتوفر لها من جهاز إدارى يتولى ترجمة هذه السياسة ويضطلع على تنفيذها حتى تظهر نتائجها .

لذلك كان من الأمور الهامة أن تهتم القيادات السياسية فى الدول الحديثة بالأجهزة الإدارية التنفيذية فى كل منها من حيث البناء والعلاقات الإدارية وكذلك من حيث العمل والتقدم .

وإذ يبدو التنظيم الإدارى فى أوروبا حديثاً ، حداثة عهد التنظيم الديمقراطى، فإن ذلك التنظيم يجد أصولا أقدم فى الشرق وفى أفريقيا فى بعض دولها ، فالمجتمع الإقطاعى فى أوروبا الذى كان من ثمار تطوره ظهور الدولة الحديثة ، لم يبد التفاتاً كثيراً للتنظيم الإدارى بل تطور ذلك تلقائياً مع الصراع ضد الملكية المطلقة من أجل المبادىء الديمقراطية فى العصر الحديث . ولم يظهر الجهاز الإدارى الكفء فى أوربا إلا حديثاً ، وفى ظل الديمقراطية البرلمانية لينهض بالتزاماتها ومسئولياتها ووظائفهم فى السياسة وفى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، فهو بهذا إذن يعتبر ظاهرة حديثة العهد.

وإذ تتجلى أصول التنظيم الإدارى فى الشرق وفى أفريقيا فى سوابق قديمة فقد جاء تطورها مختلفاً عن نظائره فى أوربا .

فقد ظهرت الدول القديمة فى الأزمان التاريخية الأولى دولا إدارية فى مصر وبابل والهند والصين منذ أن كانت البيئة تتميز بخصائص خاصة تفرض على الحكومة تنظيما خاصاً تصبح به ملتزمة بالاعتماد على الأجهزة

الإدارية للقيام بذلك التنظيم ، وقد جاء قيام هذه الحكومات مصاحبا لقيام الأجهزة الإدارية ويرجع ذلك كما يقول ماكس فيبر وبعد ذلك كارل فون إلى أن دول آسيا بالمثل فى أفريقيا كان مؤسسه على إدارة الدخل الزراعى الذى مضى معتمداً على ضبط مياه الأنهار وإلى الحاجة إلى من يديرها من تنظيم إدارى يتولى ضبطها وتوجيهها .

وإذا كان ثمة سوابق قديمة فى هذا الشرق وأفريقيا فقد جاء تطورها فى أسلوب خاص فى عهد الإستعمار بما جعله أقدر على الإستجابة للاضطلاع بتنفيذ أغراضه ، فقد غدت مهمة الحكومة مقصورة على تنفيذ القانون وضبط النظام وجمع الإيردات ، وقد بدأت كفاءة هذه الأجهزة الإدارية فى خدمة أغراض الإستعمار فى مستعمرات الدول الإستعمارية التى حكمتها على وجه الخصوص ، حكماً مباشراً .

ولقد ورث عهد الاستقلال أجهزة إدارية ، وإن بدت تنقصها الكثير من المقومات ، كما سبق أن أوضحنا ، فإنها لم تكن تصلح لعهد الاستقلال فى القارة لا بسبب ذلك فقط ، بل لأنها لا ترتفع لمستوى النظام السياسى فى الدول التى إختارت الديموقراطية مبدأ و نظاماً للحكم ، لأنها تقوم على عناصر أجنبية لا تصلح لأن تستجيب لمستلزمات عهد الاستقلال وروحه ، بل لأنها تعمل بطبيعتها أو ميلها للإبقاء على الإستعمار وعلى العمل للإساءة إلى التنظيم السياسى القائم وتعويق العمل الإدارى .

لذلك ، كان لا بد من العمل على تطوير ذلك الجهاز الإدارى بما يستجيب إلى عهد الاستقلال ، بما يجعل منه نظاماً على مستوى شكل وموضوع ذلك النظام السياسى العام ، من التمكين من ممارسة الحكم السليم .

فإذا كان ولا بد من إعادة بناء الجهاز الإدارى وتنظيمه فإنه لا مناص ، استكمالا لذلك ، من أن تضطلع به العناصر الأفريقية .

ولقد أخذت الدول الأفريقية التى استقلت حديثاً سيما الدول التى تمثل فى جنوب الصحراء مركز الطليعة الثائرة : غانا وغينيا ومالى وتنزانيا تضع ذلك موضع الاعتبار استكمالا لاستقلالها ، دعماً لما يتطلبه مراحل التطبيق الديمقراطى الإشتراكى ، ومما يدعو هذه الدول الناهضة إلى ذلك أيضاً ، هو نظامها السياسى القائم بصفة خاصة على ديمقراطية الحزب الواحد ، فثمة رغبة تسيطر على القيادات السياسية الجديدة لخلق وتشجيع الولاء القومى للدولة الحديثة ، ولإذابة النزعات القبلية فضلا عن رغبتها أيضاً فى أن تظهر فى المستويات المتعددة للتنظيم الإدارى والأجهزة التنفيذية والسياسية للدولة .

ولقد خطت هذه الحكومات خطوات إيجابية فى إصلاح أجهزتها الإدارية بما يكفل سلامة العمل وإنجازه فرصدت حكوماتها أموالا لذلك تناولت : إنشاء دور العلم لتوفير الأيدى العاملة فى ذلك الجهاز ومعاهد التدريب وزيادة كفاية العمل .

وتحت تأثير النزعة الديمقراطية كان لابد أن يتطور النظام الإدارى المركزى فى إتجاه اللامركزية الإدارية لفتح الطريق باسم ديمقراطية الإدارة إلى صور مختلفة من الإدارات المحلية والحكم المحلى لتترك الشئون المحلية لأقاليم الدولة ، لمجالس وهيئات محلية منتخبة فى أغلبها من الأهالى .

وقد بدأ ذلك الإتجاه الإدارى واضحاً بين هذه الدول الطليعة، وكان أحدث تطوراته هو فيما تم من ألوان التجديد الادارى على وجه المثال فى تنظيم الحكم المحلى والجهاز الإدارى التنفيذى فى تنزانيا .

كانت تنجانيقا قد ورثت نظامها الإدارى كسائر دول القارة من العهد الإستعمارى ؛ فكان نمطاً من الأنماط الإنجليزية على أساس إنتخاب

المجالس المحلية وأخذ ذلك فى عهد الاستقلال يتطور فى ظل ديمقراطية الحزب الواحد .

كانت تنجانيقا قبل الاستقلال (عام ١٩٦١) مقسمة إلى تسع مديريات بالإضافة إلى إقليم دار السلام ثم أعيد التنظيم بعد الاستقلال إلى ١٧ إقليما ، وقد صدر قانون يجعل تعيين حكم النواحى والأقاليم طبقاً لاعتبارات سياسية ، كما ألغت سلطات الرؤساء القبليين والتقليديين عموماً ، كما تم إلغاء المجالس القومية وحل محلها مجالس منتخبة يكون غالبية أعضائها من أتباع قيادات حزب الناتو ، كما صدر قانون تنظيم الأعضاء فى درجاته وتنظيماته ، ولقد تمت هذه التغييرات مع أفرقة الوظائف التى بدأت من عام ١٩٦٠ وذلك لإعطاء الحكم المحلى الصورة الأفريقية العامة والمحلية الخاصة بتصفية أوضاع الموظفين والمسئولين الأجانب من مختلف مستويات التنظيمات المحلية .

ونظراً لنزعة القيادة السياسية الجديدة فى تشجيع الولاء القومى للدولة ولأن القيادة العليا كانت هى قيادة حزب الناتو ونظراً لماضيها فى الظهور فى المستويات المتعددة للتنظيم الإداقى للأجهزة التنفيذية السياسية، فقد صدر قانون يلغى النظام الإنجليزى التقليدى الخاص بمنع الموظفين والإداريين من العمل السياسى ، وهــذا تسنى للحزب الإشراف على جميع العلاقات والإتصالات بين الأجهزة العامة فى الدولة .

ولقد تبلورت كل هذه التغييرات فى قانون عام صدر سنة ١٩٦٢ ، منح رئيس الجمهورية حق تعيين حكام الأقاليم والنواحى طبقاً لاعبارت سياسية وبعد ذلك صدر قانون أعطى رئيس الجمهورية الحق فى تعيين حكام النواحى التى ينقسم إليها كل إقليم طبقاً للتيارات السياسية نفسها التى تتحكم فى تعيين حكام الأقاليم .

وسلطات حكام الأقاليم متنوعة : من حفظ الأمن والنظام وغيره أما سلطات حكام النواحى فهى صورة من سلطات حكام الأقاليم فى نطاق الناحية وعلى مستوى أجهزتها الإدارية .

ولقد كشفت التجارب عددا من المشكلات التى تواجهها تنظيمات الحكم المحلى ، كمسائل توزيع السلطة بين العاصمة والأقاليم والفروع وتدريب الأفراد المنتخبين على أعمال اللجان وإدارات الحكم المحلى ومشكلات إستغلال السلطة وتنمية المصالح الفردية وغيرها .

واستكمالا لذلك الإصلاح الإدارى اهتمت القيادة السياسية للحزب بالجهاز الإدارى التنفيذى من حيث البناء والعلاقات والعمل . فقد رصدت الحكومة الأموال لتدريب الموظفين وأفرقة الوظائف ويبدو ذلك من منطق الإحصائيات ، فى ديسمبر عام ١٩٦٠ قد كان عدد شاغلى وظائف الإدارة العليا والإدارة الوسطى ٤٤٥٢ موظفاً من بينهم حوالى ١١٧٠ موظفاً أفريقياً وبعد ثلاث سنوات زاد عدد وظائف الإدارة العليا والإدارة الوسطى ٥٣٨٩ وأصبح مجموع الموظفين الإفريقيين ٣٠٨٣ بنسبة ٧٥ ٪ .

ولقد قدرت حكومة تنجانيقا إحتياجاتها لمدة ٥ سنوات من عام ١٩٥٢ وقدرت الأعداد الممكن تدبيرها بالتعليم والتدريب ومايتقصها فى ذلك .

ولقد أحدثت هذه الفترة تغييراً فى ميدان تنظيمات الحكم المحلى وفى إلغاء وظائف الرؤساء القبليين وفى تعميم نظام اللجان والإستعانة بالموظفين فى أعمال المجالس التشريعية المحلية . . . كما تم أحداث التغيير الجذرى فى المفهوم السياسى .

إن تنظيم الجهاز الإدارى الأفريقى فى عهد الاستقلال لا يستلزمه فقط ذلك العهد ، بل يقتضيه إقامته على أساس ديمقراطية الحزب الواحد وعلى أساس الديمقراطية الاشتراكية ، وكل ذلك يلقى بطبيعته على كاهل الدولة ثقلا من التبعات لا تنهض به النظم الإدارية الاستعمارية الموروثة ، بل ينهض به جهاز إدارى قادر على الإدارة والتنفيذ وحمل المسئولية وتنفذ واجباتها فى إطار التزامات الدولة والمجتمع عموماً .

الفصل الثالث

نهضـــة التعليم

تواجه أفريقيا فى عهد الاستقلال ،مشكلات عدة لا محيص عن معالجتها بما يدعم عهد الاستقلال ويعززه ، من هذه المشكلات ، مشكلة التعليم .

ويعتبر اهتمام القارة فى عهدها الجديد ، بهذه المشكلة فى مقدمة المسائل التى تعنيها ، ولا غرو فمستقبل القارة يتوقف على مدى التقدم السريع فى مجال التعليم ، وليس ثمة سبيل لتهيئة المستوى الكريم من الحياة وبالتالى عهد الاستقلال إلا بالقدرة على سد الفراغ الذى خلقه الاستعمار وراءه لتوفير الأيدى الصالحة للقيام بالعمل الوظيفى فى جميع مستوياته فى الإدارة والسياسة وغيرها وتوفير العقول التى ترسم خطط الحاضر والمستقبل والفنيين الذين تتطلبهم سير الأعمال والقدرات التى تبنى عموما العهد الجديد وفقاً للمطالب القومية .

أصبح التعليم محل اهتمام جميع الدول التى استقلت حديثاً فى أفريقيا تنهض به بما يحقق أغراضه وتستكمل به عهد الاستقلال ، ينفق عليه الكثير نسبياً وينشط فى بنائه ما استطاعت مهيئاً بأصوله الحديثة، فمثلا بلغ ما ينفق على التعليم بين مجموعة الكومنولث البريطانى خمس مواردها ، وفى جميع هذه البلدان تبدو نسبة التعلم مضطردة الزيادة كما هى مضطردة أيضاً بين سائر الدول التى استقلت عن فرنسا .

ومنذ أن بدأت القارة تأخذ فى تنظيم التعليم ودفع عملية إنشائه أخذت تواجه مصاعباً كبرى فيها ، ليست هى الدخل المحدود فقط ولكنها تنبثق حتى من خلال دخول الدولة المحدودة من المجتمع القبلى المسيطر ، صعوبات

تتخذ قيمتها التقليدية لا علاج لها غير منطق الحضارة ، أمام الرغبة كما هي العادة عند إدخال كل جديد فسرعان ما تذلل تلك مع ابتداء تطور المجتمع اقتصادياً .

فثمـــة تشابه عجيب مثلا فى الاعتراضات التى يثيرها الآباء ضد تعليم البنات فى مناطق منعزلة مثل نيجريا الشمالية وأوغندا والكمرون الغربى ، واعتراضات مشتقة برمتها من التعبيرات التى يعتقد أن ينتهى إليها ذلك التعليم الحديث ، ولقد أثير ثمة ادعاء يقول : بأن المدرسة تجعل من الأبناء عناصر غير قانعة وأخطاراً أخلاقية ، فالبنات اللائى يدخلن المدرسة يعتبرن أقل ميلا لمباشرة أعمالهن التقليدية فى الحقول ، حتى إنه لا يوجد ثمة فى المدارس أية مدرسات، وأن ثمة خطراً أخلاقياً حقيقياً يحيق بالبنات المراهقات فى المدارس المختلطة المهيأة بالمدرسين الذكور، وحينما كانت عادة مهر العروسة شائعة فإن الآباء كانوا يفضلون الزواج أكثر من إرسال بناتهم إلى المدارس .

إن الحاجة إلى التغيير أو الأخذ بمجموعة من القيم الحديثة يبدو محسوساً بصورة أقل بدون شك بين تلك الجماعات التى لا تزال قادرة على العيش إلى حد كبير على نوع الاقتصاد القائم ، مثل جماعات الدمبو ومنولدنجا فى زامبيا أو بين الياو فى الملاو الجنوبى منذ عشر سنوات أو أكثر مضت ، أو تلك الجماعات البدوية لشعب المساى حيث نوع الحياة التى يحلم بها الشاب والشابة لا يزال تحددها تماماً المراكز الاجتماعية القبلية أو العائلية . ففى حياة الماساى : يمر الذكور بين مراتب ودرجات ثلاث : فى حياة الطفولة ـــ وفترة المحاربين ـــ والشيخوخة ، ويوجد ثمة نظام شبيه بهذا للإناث .

إن التقاليد لتبدو مسيطرة على سلوك الفرد ، فهو فرد يعيش بين المجتمع من خلال هذه القيم .

وتلحظ بين الجماعات التى تحظى بمزيد من الاستقرار بأن ثمة استعدادا لاتخاذ السبيل إلى الحياة فى ألوان ووسائل جديدة ، إذ فى العادة فى مثل هذه القارة ، تكون سيطرة الجماعة على أعضائها قد ناله الضعف فى ظل الحالة الاقتصادية وفرصة العمل المأجور أو بالتوظف بعيداً عن القرية ، وفى مثل هذه الحالات قد تستمر التقاليد فى ممارسة تأثيرها الكبير على سلوك الفرد ، ولا يزال المنزل يعتبر بين المناطق الريفية ، الساحة التى يكتسب فيها الأطفال بنين وبنات القيم والأخلاقيات التى يكون من شأنها تحديد مسلكهم فى الحياة فيما بعد ، ففى أوغندا عندما يشب الطفل ، بعد ثلاث سنوات من ولادته ، تبدو عليه تعبيرات مضطربة فى سلوكه بمجرد أن ينفصل عن أمه ويتعلم اتجاه النظرة المستسلمة التى يتطلبها الأطفال فى حضور المراهقين .

فى هذه المجتمعات ، يكون انخراط التلاميذ فى سلك المدرسة موضع تفكير الوالدين على نحو ينظرون إليه كالاستثمار ، ففى مجموعة بلغت ٣٠٠ من الآباء (فى بوغنده) اعتبرت الغالبية التعليم كوسيلة من وسائل الاستثمار الاقتصادى الذى من شأنه أن يعاون أبناءهم دائماً على الحصول على مراكز تجارية أو بناتهم للاستحواذ على مهر كبير عند زواجهم .

فنجد فى تيسو فى النيل الغربى يصل مهر العروسة ١٥٠ رأساً من القطيع ثم ٥٠ من الماعز ، ويعتقد بعض الآباء أن الأسرة التى يتعلم أبناؤها ، تحتل مراكز اجتماعية فى المجتمع ويعتبرون ذلك كافيا لإرسال أبنائهم إلى المدرسة .١

ويختلف تأثير المجتمع القائم على درجة سلوك الآباء حيال تعليم أبنائهم بين بيئة اجتماعية وأخرى نسبيا بمقدار حظ كل من التطور الحديث اختلافا .

فمن نبعة هذه القيم التقليدية يتجلى تأثير الأسرة أو العشيرة على موقف الوالدين من أبنائهما، حيال التعليم ، ويبدو ذلك بين المناطق التى لا تزال تقوم على نظم اقتصادية قديمة وتبدو فيها التغييرات الكبرى بين الأماكن التى استطاعت أن تستبدل اقتصادها بنظام حديث وهو الاقتصاد النقدى والصراع قائم بين القبيلة أو السلطة المحلية وبين السلطة المركزية .

وفى أى بلد مستقل يجب أن تتحدد أهداف البرامج التعليمية فى إطار المطالب القومية يعنى ذلك بين أفريقيا الحاجة إلى توفير التعليم العام فى المرحلة الأولى ، وذلك لمواجهة المسئولية الملقاة على عاتق الأمة نحو الناشئين والحاجة إلى خلق صورة قومية وذاتية ، والحاجة إلى تثبيت الكثير من المدرسين ، ثم إلى ضرورة توفير التعليم لإفادة المراهقين الذين لا يزال الكثيرون منهم فى صورة متخلفة ، ولهذه الأغراض العامة تعمدت بعض البلدان إضافة شرط التدريب من أجل توفير الإداريين والفنيين من الرجال والنساء الصالحين لتولى بعض الوظائف وغير ذلك ...

ويعتبر التعليم الابتدائى أحد أنواع التعليم الأربعة الهامة ، فهو فى حاجة إلى أن توليه الدولة الاهتمام التام عن سائر أنواع التعليم الأخرى فالعناية به بمثابة تطوير نظام الحكم السياسى القائم على الديمقراطية بل والعناية بجميع أنواع التعليم فى مستوياته العليا .

ومع هذا ، فليس ثمة مايبعث على الدهشة إذ نال التعليم الثانوى بجانب ذلك أولوية كبرى بين خطط التطور الواحدة بعد الأخرى : فالتعليم الثانوى فى غانا مثلا قد نال اهتماما بالغاً فى خطة التطور الثانية فقد بلغ نصيبه ١٥٫٩ مليونا من الجنيهات من خطة إجمالية من الإنفاق على التعليم بلغت ٢٩ مليونا من الجنيهات ، وفى نيجيريا كانت الحكومة الفيدرالية تبذل مزيداً من الجهد فى خطة التطور (١٩٦٢ — ١٩٦٨) لتأسيس المدارس العليا القومية فى كل

الأقاليم (تسع كل منها ٥٧٠ تلميذا) كما نالت المدارس الثانوية فى خطة التطور الخاصة بالأقاليم الشرقية والغربية حظاً كبيراً من العناية والأولوية، وفى المناطق الشرقية ، نال انتشار التعليم الثانوى (بمعدل ثلاث مدارس تستقبل العدد المقرر من التلاميذ) الكثير من الاهتمام ، بعد الاهتمام بجامعة نيجيريا ، بينما نجد فى المناطق الغربية أن انتشار التعليم الثانوى ينال أعظم اهتمام بعد جامعة ايف، إذ يكون نصيبه من الإنفاق ٣ر٣ مليونا من الجنيهات من مجموع خطة الإنفاق على التعليم البالغة ٧ر١٢ مليونا من الجنيهات .

وفى تنجانيقا من قبل كانت تعطى أولوية للتعليم الثانوى فالحكومة هناك كانت تعتبر أنه فى هذه المرحلة من تطور البلاد تكون الحاجة الكبرى إلى التوسع فى التعليم الثانوى وقد زيدت خطط الوزارة فى مدى أربع سنوات من عدد المرشحين للشهادات المدرسية وزاد فى نفس الفترة عدد مرشحى الشهادات الدراسية العليا ، أما عن المشروعات الواجب تطويرها فى فترة الخطة فكانت بناء على ذلك ،المدارس الثانوية (نصف مجموع نفقات الخطة على التعليم) والتعليم الابتدائى (١٠٠٠٠٠ جنيه) (الكلية الجامعية تنال ٨٥٠ ألف جنيها) وكليات تدريس المعلمين (٢٤٤ ألف جنيه) ثم توسيع التدريب الفنى (١٣٨ ألف جنيها .

وفى زامبيا بلغ الإنفاق على التعليم الثانوى أثناء فترة خطة التطور (١٩٦١ — ١٩٦٥) ٢٤٥٠٠٠٠ر٢ جنيه من الجنيهات مقابل ١٥٠٠٠ر١٥ر١ جنيه على التعليم الابتدائى ثم ٢٦٣٠٠٠ جنيه على التعليم الفنى وغيره . ومن المقرر فى ملاوى أن يصل عدد أصحاب الشهادات الدراسية إلى ٤٥٠ .

وقد خصص لها مبلغ قدره ٩٠٠ ألف (خطة تطور ١٩٦٢ — ١٩٦٥) أما ما يحظى بالاولوية بعد ذلك فهو : الكلية الجامعية (٥٠٠ر٠٠٠ جنيه) ثم التسهيلات المتزايدة للتدريب التجارى والفنى ٤٥٠٠٠ جنيه

وكلية آداب المعلمين (١٢٠,٠٠٠ جنيه) والإعانات العلمية للدارسين عبر البحار (١٧٠,٠٠٠ جنيه) .

ولقد كان من ثمار ذلك التوسع السريع للتعليم الابتدائى والثانوى(١) أن أخذت معظم دول الكومنولث اليوم تشعر بالحاجة إلى الحد المؤقت من التعليم الابتدائى وبالرغم من أنه تعليم عام ، فإن التعليم المجانى والإجبارى يظل هدفا فى حقيقته . ولقد اعترف بهذه الحاجة فى وضوح فى مؤتمر الدول الإفريقية فى أديس أبابا ، فبالرغم من أن جميع الدول قد وافقت على هذا الهدف من العناية بالتعليم العام المجانى والابتدائى الإجبارى الذى طلبت منظمة اليونسكو التسامى به فى نطاق إعلان حقوق الإنسان ، فإن عدداً من النواب أو المندوبين عن بلادهم قد اعتبروا أن تعليما ابتدائياً عاما من ذلك النوع لا يعد فى المرتبة الأولى فى بلادهم . ولكن هناك ما يستحق الرعاية والحث من ذلك هو تطوير التعليم الثانوى والتعليم العالى .

ويدرك كل بلد أيضا مدى الحاجة لتوفير التعليم فى أعلى مستوياته فى الجامعات ولو أن العدد الإجمالى للطلبة فى هذه المعاهد يعتبر إلى حد ما ضئيلا وذلك طبقا لخطة اليونسكو ، فإنه ليس من المرجع أن يرتفع ذلك فوق ٢٠/٠ فى عام ١٩٨٠ وتعتبر نفقات التعليم فى هذا المستوى عالية جـــداً وطبقا للتقديرات التى أبديت فى مؤتمر الدول الأفريقية فى أديس أبابا فإن التعليم لـ ٢٠/٠ الحاضر فى هذه المرحلة ربما يصل فى نفقاته على أكثر تقدير خمس ميزانية التعليم الإجمالية ، وليس ثمة دولة من دول الكومنولث شعرت باستطاعتها أن ترفض مواجهة التبعات الثقيلة التى يجب أن يتضمنها شرط التعليم فى المستوى العالى ، وبجانب هذا زاد الاهتمام بإعداد المدرسين فى جميع مدن وسط القارة على نحو بهدف إعداد المدرسين من المرحلة الأولى الابتدائية

---

(١) Burns: African Education.

والمدارس ذات المستويات والأشكال الدنيا من المدارس الثانوية ولكن لكى يتوافر أيضا التدريب على إعداد صغار المدرسين من ذوى الموضوعات الفنية والتجارية وغير ذلك .

ورب متسائل يقول : « أليس من الممكن إيجاد التناسق بين دعاوى ألوان التعليم فى مراحله الثلاث . الابتدائى والثانوى والعالى فى خطة واحدة؟ ولعلنا نجد إجابة ذلك فى طيات التقرير الذى أصدره مؤتمر الدول الأفريقية حول تطوير التعليم فى أفريقيا ، ولقد التقى هذا المؤتمر حول الرغبة التى أثيرت عام ١٩٦١ لإيجاد قاعدة للجامعات التعليمية ثم برنامج لمواجهة هذه الطلبات فى السنين التالية (التقرير النهائى — الخدمة) ولقد كانت الاعتبارات الرئيسية فى ذلك التقرير النهائى على الوجه التالى :

« ولقد كان من الواجب على جميع الدول أن تستهدف توفير التعليم الابتدائى بالمجان على نحو يستمر ٦ سنوات لجميع الأطفال الذين فى سن الدراسة ١٩٨٠ .

ب — أن يجد ٣٠ ٪ من جميع تلاميذه أماكنا فى المدارس فى المستوى الثانوى (أما مدارس ثانوية كليات تعليمية أو مدارس فنية) .

جـ — وأن يستمر التعليم الثانوى لمعظم التلاميذ .

ومن هذا يتجلى فى جميع البلاد مدى الاهتمام بالتوسع فى المدارس وزيادة عدد كليات إعداد المعلمين والجامعات والمعاهد الأخرى الخاصة بالتعليم العلى وفى فترة التخطيط الحاضرة وأنه لمن الصدق أن نقول أن التعليم الابتدائى لا يزال يحتـــل النصف الأكبر من نفقات التعليم لأن نفقاته كبيرة جداً .

ومن الواضح أن التعليم ، كلما كان بين مجتمع لا يزال يجمع بين التقاليد

القبلية ، كلما وجدت خططه معاناة فى التنفيذ والعكس نجده بين المجتمعات التى أخذت فى التغيير الاجتماعى مع ابتداء الحضارة العربية ، بما تحقق من وحدة قيم ذلك المجتمع التقليدى .

ومع مايصادفه التعليم من صعاب تنبعث من طبيعة البيئة الاجتماعية أو من الناحية المالية ، فقد تطور فى عهد الاستقلال إلى حد ما ، ونستطيع أن نضع أمام القارىء صورة لحقيقة الموقف التعليمى فى القارة الأفريقية الآن فى المدارس الابتدائية وفقاً لآخر إحصاء عام ١٩٦١) وذلك على الوجه الآتى :

ففى باسوتولاند فى جنوب القارة يبلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية (عام ١٩٥٨) ١١٩ ألف — وفى بتشوانالاند فى نفس العام ٣١ الف وغانا فى العام التالى ١٤٨٣ ، وكينيا عام ١٩٥٨ — ٦٥١ ألف وموريتانيا فى نفس العام ١٥٩ ألف وفى نيجيريا عام ١٩٥٨ ولاجوس ٥٦٫٠٠٠ وفى الشمال ٢٣٠٫٠٠٠ والغرب ١٫٠٣٧٫٠٠٠ والشرق ١٫٢٢١٫٠٠٠ وروديسيا الشمالية (عام ٥٨ — ٥٩) ٢٤٣٫٠٠٠ ونياسالاند (١٩٥٨) ٢٥٩٫٠٠٠ وروديسيا الجنوبية فى نفس العام ٢٤٦٫٠٠٠ وسيراليون (١٩٥٩) ٧٤٫٠٠٠ وسوازيلاند ٣٠٫٠٠٠ سنة ١٩٥٨ وتنجانيقا (١٩٥٨) ١٫٤٢٣٫٠٠٠ وأوغندا (١٩٥٩) ٥٠٢٫٠٠٠ وزنجبار (١٩٥٨) ١٥٫٠٠٠ .

ومع الاهتمام بالتعليم الابتدائى ، كان الاهتمام بالتعليم الثانوى ويتجلى ذلك من رجوعنا إلى وثائقه وتقاريره .

وإليك بيان النسبة المئوية للأطفال الذين وصلوا إلى سن المدارس تبعاً لمستويات الدخل القومى ، وهى بيانات مقتبسة من التقرير النهائى لمؤتمر الدول الأفريقية ، فتطور التعليم فى أفريقيا ، أديس أبابا من ١٥ — ٢٠ مايو عام ١٩٦١ والبعثة الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة لأفريقيا ومنظمة هيئة الامم المتحدة .

المجموعة ١ :

غانا	ساحل العاج	الابتدائى ٣ر٤٢ ٪
السنغال	جابون	الثانوى ٦ر٧ ٪
ليبيريا		

المجموعة ٢ :

كينيا	مالاجاش	الابتدائى ٦ر٥٠ ٪
الكمرون	نيجيريا	الثانوى ٦ر٣ ٪
السودان	الكونغو (ليوبولدفيل)	

المجموعة ٣ :

توجو	تنجانيقيا	الابتدائى ١ر٢٦ ٪
أوغندا	مالى	الثانوى ٧ر١ ٪
سيراليون	غينيا	

المجموعة ٤ :

الكنغو (برازافيل)	فولتا العليا	الابتدائى ٤ر٣٢ ٪
داهومى النيجر	أثيوبيا	الثانوى ١ ٪
تشاد	أفريقيا الوسطى	

وثمة فى أفريقيا تعليم جامعى ، أخذ ينهض، فلم تحرم القارة من الجامعات التى تضطلع بمهمة إعداد الأساتذة والقادة والعلماء فهناك جامعة بتشوانالاند وسوازيلاند، وفى غانا جامعة غانا فى أكرا ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا وغير ذلك .

وثمة مالاوي جامعة ، أما نيجيريا فيعتبر حظها من الجامعات أوفر بين دول

القارة . منها جامعة أبادان وجامعة نيجيريا وجامعة الحياة وجامعة أحمد وبللو وجامعة لاجوس .

وثمة فى روديسيا ، الكلية الجامعية مخصصة لروديسيا ونياسالاند ، وفى سيراليون — توجد الكلية الجامعية وفى أوغندا ، الكلية الجامعية وفى كينيا الكلية الملكية فى نيروبى ، وفى تنجانيقا الكلية الجامعية دار السلام وفى زامبيا جامعة ، وغير ذلك من الجامعات التى تعلق القارة عليها أملها فى تجديد البناء والتعمير كما هى سبيلها الفكرى والثقافى والنقدى .

على أنه بالرغم من هذا الاهتمام بحل مشكلة التعليم ، فان هذا القدر لا يزال غير كاف لحل هذه المشكلة ، فلا تزال القارة مع هذا فى حاجة إلى المزيد من التوسع الكبير فى التعليم مع تغيير فى نظامه بما يستجيب للعهد الجديد ، وإذ نجد الاهتمام بالتعليم ، يكتنفه صعوبات تعترضها قيم المجتمع التقليدى المسيطر فإن ذلك يتطلب صبرا ثم تخطيطاً سليما ، ليصبح التعليم قوميا منبعثا من حاجة المجتمع ومستلزماته ووجوده المستقل ، كما يتطلب مزيدا من الموارد التى يجب على كل دولة ، توفرها لتنهض بالتعليم لتمكن به عجلة التغيير من أداء رسالتها فى الاقتصاد والسياسة ، وتخرج القارة بهذا كله من ظلامات التخلف فى فترة قصيرة من الزمان ، بما يدعم عهد استقلالها .

الفصل الرابع

محاولات التحرر الاقتصادى

لقد كانت السيطرة الاستعمارية الاقتصادية عميقة ومتشعبة وضاربة فى أعماق المجتمع الافريقى على نحو يعمل على الابقاء على تخلفه ويجعل منه مصدرا من مصادر الأرباح فى خدمة الامبريالية، وإذا كانت الدول الجديدة قد ورثت من العهد الاستعمارى ألوانا من تبعات هذه السيطرة التى انحدرت إلى عهد الاستقلال، فقد كان من ألزم الأمور معالجتها بما يمكن عهد الاستقلال السياسى من الاستقرار .

ولم يكن ثمة مناص لتحقيق ذلك من العمل على أن يستتبع ذلك الاستقلال السياسى بخطوات لتستكمل وجوده بالتحرر الاقتصادى من السيطرة والتبعية الاقتصادية والأجنبية ، وهدم كل علاقة بالاقتصاد الأجنبى .

ومنذ بداية عهد الاستقلال حدث ثمة محاولات للتحرر الاقتصادى ، وهى وإن كانت محدودة لارتباطها بحداثه عهد الاستقلال ، إلا أنها جاءت خطوات ثابته فى طريق التحرر الاقتصادى تسير فى يسر فى عزم فى هذا الطريق بما يدعم وجود الدولة الحديثة وعهد الاستقلال .

ولم يكن نجاح الغرب فى فرص السيطرة الاقتصادية راجعا فقط لسيطرته السياسية سواء بالتشريع أو بالضغط والقوة، بل أيضاً لأن ملكيته لمساحات هائلة من أجود الأراضى واستيلائه على المصادر الرئيسية للثروة المعدنية ، كل ذلك أعطاه احتكارا فى مجال السياسة الاقتصادية فكانت

ثروات أفريقية من الذهب والماس والنحاس وخام الحـــديد والمنجنيز والبوكسيت والكوبالت واليورانيوم والصفيح والبترول وغيرها وكذلك محصولاتها الغذائية والصناعية : الكاكاو والفول السوداني وزيت النخيل والقرنفل . . كل ذلك وغيره كان يشحن إلى الغرب كي تستهلكه الصناعة والتجارة .

ولقد بقي الاقتصاد الأفريقي متخلفا في عهد الاستقلال وفي مجموعة العام تابعا للاقتصاد الامبريالي ، وكان ذلك بطبيعته غير مثمر كما رأينا وإن تطور جزئيا بطريق غير مباشر بظهور الرأسمالية ونواة البرجوازية المتوسطة .

وحيث كان في استطاعة ذلك المجتمع أن ينمي قطاعا خاصا به هكذا كما في مجال المحصولات والتغذية ، كانت سيطرة الاحتكارات الامبريالية الكبيرة على القارة والسوق كافية لإرغام المنتجين الافريقيين على الخضوع للحقائق الاقتصادية وبيع منتجاتهم وفقا لها .

ولا تزال الامبريالية تتحكم في اقتصاد القارة ، ولقد أشارت النشرة الاقتصادية ١٩٦١ الخاصة بأفريقية التي تصدرها اللجنـــة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى أن « الجزء الرئيسي من التجارة الافريقية مازالت تتحكم فيه البلاد الكبيرة الحالية أو السابقة الأمر الذي يعني أن غربي أوربا يواصل سيطرته على تجارة البلاد الافريقية ، وتقوم تجارة القارة على تصدير المواد الخام الرخيصة الثمن .

إن الغرب يحرم القارة من هذه الثروة — المواد الخام — لا تزال في كساد ، تعاني جمودا في الوسيلة والإنتاج ، فلم يستطع الفلاحون الفقراء ولا الدول الأفريقية الجديدة في مقدورهم تخصيص اعتمادات كافية لتوفير

الآلات الزراعية والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية أو إقامة مشروعات الري والصوف وغيرها .

إنه مادامت الاحتكارات الامبريالية لا تزال تسيطر في المجالات الاقتصادية (الثروة المعدنية والتجارة والبنوك والتأمين والنقل البحري والطاقة الكهربائية والأراضي والمزارع الرأسمالية) فلن يكون ثمة فرص متوفرة أمام القارة لكي تحطم حواجز ذلك التخلف إلا بالقضاء على الاحتكارات وسلطتها للحصول على الاستقلال الاقتصادي ، وذلك ميسور باتباع قواعد التنمية ، وتشمل تلك التصنيع والإصلاح الزراعي وخلق قطاع الدولة في الاقتصاد وتأميم المشروعات والبنوك والتجارة الأجنبية .

والطريق إلى القضاء على الاستعمار الاقتصادي ، هو التصنيع . فأعلى مستويات المعيشة في العالم رأسمالية كانت أو اشتراكية بلاد صناعية .

والتصنيع يعني الآلات الزراعية والطاقة الكهربائية والأسمدة والمبيدات الحشرية اللازمة وتعني الآلات للصناعة الخفيفة التي تجعل في الإمكان زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية ، وتعني أيضا خلق طبقة عاملة ماهرة وتقدم في التعليم والعلم والتكنيك والثقافة ويؤدي إلى الزيادة في الإنتاج إلى الإقلال من العمل اليدوي ورفع الأجور وزيادة الدخل وبالتالي رفع مستوى المعيشة .

ويؤدي التصنيع أيضا إلى نمو الدخل القومي والتوسع في الأسواق الداخلية فينشط الاقتصاد العام وبهذا تستطيع أفريقيا اللحاق بالدول المتقدمة فتستقل عن الامبريالية في الحصول على الآلات وقطع الغيار . لاعجب إذن أن تقف الامبريالية في وجه تصنيع القارة .

فعندما منحت بريطانيا الاستقلال لغانا مثلا ، لم يكن لديها أية صناعة قومية كانت تصدر بذور الكاكاو وكانت تستورد منتجات الكاكاو —

كانت تصدر الخشب وتستورد الورق وتصدر زيت النخيل وتستورد الصابون وتصدر البوكسيت وتستورد الألمنيوم ، وما لبثت أن شرعت فى تحويل اقتصادياتها فى صناعة السلع من المواد الخام أخذت خلالها الاقتصادية فى التطور فهى تنتج الآن لب الورق .

وكانت الامبريالية الفرنسية مهتمة فى غينيا بضمان احتكار بيع السلع المصنوعة لذلك كانت تعارض فى التصنيع .

وليس ذلك الإهمال المتعمد للصناعة والتصنيع فى أفريقيا سياسة بريطانية . بل فرنسية وبلجيكية كما اتبعته أسبانيا والبرتغال فى مستعمراتها فمعارضة التصنيع عنصر جرهرى فى السياسة الاستعمارية .

على أنه ليس من الأمور السهلة الانتقال بأفريقيا من بلد متخلف إلى بلد نام يعتمد على الصناعة،فالبعد بين بلد متخلف وبلد نام طويل والانتقال من هذا إلى ذلك مهمة ضخمة ، فلا بد مثلا من توافر الفنيين وتدريبهم وإيجاد العمال المهرة ، والتنمية على الأساليب التخطيطية السليمة وتوفر رأس المال وإقامة مشروعات جديدة ، كل ذلك يتم على حساب مجتمع بدائى يمثل اقتصاده اقتصادا طبيعيا .

وتدل قرارات مؤتمرات الشعوب الافريقية واجتماعات ممثلى الدول الافريقية وكذلك الخطط الخاصة بعدد من الحكومات الإفريقية كل على حدة ، على أن الصنيع ينظر إليه بصورة متزايدة على أنه أداة رئيسية تمكن القارة من القضاء على ما تعانى منه من التخلف الاقتصادى .

إن التصنيع بإقامة صناعة الحديد والصلب ومشروعات الطاقة الكهربائية وصناعات الوقود وغيرها ، يتطلب موارد ضخمة ينبغى تبخرها وضمان القروض اللازمة وتراكم رأس المال مع توفر العمال والفنيين ، ويفضل استيلاء الدول الأفريقية الجديدة على مصادر الثورة كالمناجم والمواصلات

والشركات العامة والبنوك الباقية فى يد الاحتكارات الأجنبية بطريقة أو بأخرى تتوفر الفرص للتصنيع إذ يساعد ذلك على دعم قطاع الدولة فى الاقتصاد وبذلك يسهل التخطيط الاقتصادى

إن أفريقيا تتحرك فعلا فى ذلك الاتجاه ، إذ لا يمكن القيام بتقدم فعلى دون تقييد رأس المال الأجنبى ، فملكية الشركات الأجنبية الكثيرة الفروع منع الدول الجديدة من تخطيط التنمية الاقتصادية مهما ابتكر فى استخدام مواردها الطبيعيه وتوفر رأس المال الضرورى ، لذلك لا بد لإفريقية أن تطالب بتأميم المنشئات الأجنبية ، وقد تجلى ذلك فعلا فى قرارات المؤتمر الثالث لكل شعوب أفريقية التى نصت على تأميم المزارع الرأسمالية الرئيسية والبنوك ووسائل النقل وشركات التأمين والمشروعات الصناعية التى تمتلكها الهيئات الأجنبية .

ولقد بدأت إفريقيا فعلا السير فى ذلك الاتجاه فاستولت غانا على مصالح شركة المواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٦٢ وعلى الأسهم التى تمتلكها شركة الطيران البريطانية واشترت خمس شركات من الشركات البريطانية السبع التى تعمل فى استخراج الذهب فى غانا ، وفى نيجريا أممت الحكومة الخطوط الجوية وخطوط النقل البرى وغير ذلك .

وقامت غينيا مضطرة لاخضاع المشروعات الفرنسية والشركات الأجنبية الأخرى الموجودة فى أراضيها وفى أغسطس عام ١٩٦٠ ارغم عدد من البنوك الفرنسية فى غينيا على التوقف عن العمل وفى يناير من عام ١٩٦١ أممت الحكومة منشأتين فرنسيتين آخريتين هما شركة المياه وشركة الكهرباء بحجة أنهما قد أصبحتا أداة فى تخريب الخطة وأممت مناجم الماس فى أغسطس عام ١٩٦١ وأممت شركة جـ للنقل واستولت غينيا على شركات التأمين الفرنسية وغير ذلك .

وقامت تنزانيا فى فبراير سنة ١٩٦٧ بتأميم البنوك والشركات الأجنبية. هكذا تسير أفريقيا المستقلة فى خطوات ثابت لهدم معاقل الاقتصاد الأجنبى لتحويلها القومية واقامة قطاع الدولة والاقتصاد.

إن اقامة مشروعات الحديد والصلب والطاقة الكهربائية ومصانع تكرير البترول والمشروعات الهندسية والمصانع وغيرها من مكونات الصناعة الحديثـــة جنبا إلى جنب مع توسيع المشروعات المستولى عليها والاحتكارات الأجنبية من شأنه أن يخلق الحاجة للنهوض بالتخطيط الاقتصادى من أجل النفقات الرأسمالية العامة.

وغالباً ما تكون خطط الدول الجديدة محدودة جدا وغير موجهة نحو التغلب على الاستعمار، ففى توجو وساحل العاج ومدغشقر نجد التركيز الرئيسى فى الخطط الاقتصادية مصب على الزراعة ولوحه وأغلبها نحو محصولات التصـــدير وتوضح الخطط التى وضعتها السودان للفترة (٥٩ — ١٩٦١) على أن خمس النفقات الحكومة قد خصصت للزراعة وإن خمسين آخرين للنقل.

وثمة عدد من الدول الأخرى الأفريقية وضعت خططا أكثر طموحاً قادرة على أحداث التغيير فى طبيعة الاقتصاد، ومن المشروعات الرئيسية فى غانا مشروع نهر الفولتا وهو خطة شاملة لتزويد عدد كبير من الصناعات بطاقات كهربائية رخيصة ووافرة واقامة صناعة الألمنيوم المحلية وخلق مدن جديدة ورى مساحات واسعة ومن ثم تتمكن غانا من زيادة الإنتاج الزراعى وإنشاء الصناعات المختلفة.

ولقد مضت خطة السنوات الخمس فى غانا بجانب ذلك وقد حلت محلها بعد ذلك خطة جديدة لسبع سنوات باقامة ٦٠٠ مصنع جديد ولقد تم بناء ٥٤ مشروعا صناعيا لاقامة ٤٢ صناعة مختلفة هذا فضلا عن وجود مشروعات أخرى فى طريق الدراسة والتنفيذ.

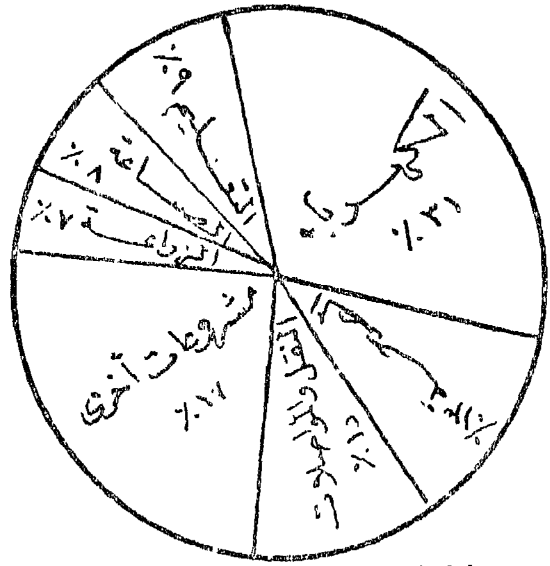
ولقد حققت غانا عام ١٩٦٢ تقدما هاما ببرنامجها الصناعى ، ومن المشروعات العامة إقامة مشروعات للصناعات التحويلية الثانوية فقد مكنت غانا من تخفيض وارداتها من سلع معينة وهى تشمل مصانع لإنتاج الألواح والأوانى المصنوعة من الألمنيوم وإنتاج المبيدات الحشرية وغير ذلك . وقد تضمنت الخطة أيضاً مشروعا للحديد والصلب ومصنعا لتصنيع الكاكاو والدخان ومصنعا لتعليب سمك التونا وأربعة مصانع لتعليب الخضراوات والفاكهة وغير ذلك . كما تقوم حكومة غانا باقامة عدد من المشروعات التابعة للدوله ، هـــذا فضلا عن التنمية الواسعة للمجمعات التعاونية واقامة مزارع الدولة .

وفى نيجريا ، خطة السنوات الست فى الفترة من ١٩٦٢ — ١٩٦٨ وهى خطة طموحة جدا قادره على النهوض بالتقدم الاقتصادى فى نيجريا .

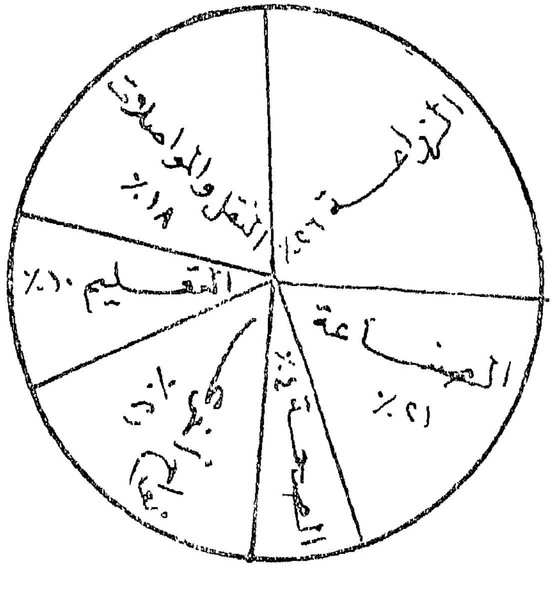
أن ما يعوز القارة لتمكنها من القدرة على النهوض باقتصادها اليوم هو توفير رأس المال ، وإذا كان لابد من توفيره من الخارج عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية ، فحرى أن يتم ذلك ، لعدم توفيره بين القارة ، على أساس المساواة والمنافع المتبادلة على نحو لا يمس الاستقلال السياسى .

وتحاول دول أفريقية المستقلة الأستناد إلى البلاد الإشتراكية لمساندتها فى بناء استقلالها الإقتصادى .

فثمة بلاد أفريقية منها وغينيا ومالى ومصر وتونس ومراكش والصومال واثيوبيا قد عقدت بالفعل اتفاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى وكذلك وقعت السنغال الكمرون وداهومى منذ فترة قريبة اتفاقيات مع عدد من البلدان الاشتراكية وتقوم الاتفاقيات الاقتصادية الاشتراكية على المساواة الكاملة بين طرفيها دون ما قيود عليها .



غانا ١٩٥٩-١٩٦٤



غينيا ١٩٦٠-١٩٦٣

على أن الاقتصاد ليس فقط مشكلة تخطيط واستخدام موارد أو مسألة موارد ومواد خام وآلات ، فكل تقدم ، يعتمد أساساً على الشعب ، والتقدم الاقتصادى ، وفى منطقة متخلفة اقتصاديا كافريقيا، يتطلب ذلك مجهوداً كبيرا من الشعب ، ومن هذا تجلت الحكمة من ضرورة مجاراة التوسع الاقتصادى بالتوسع فى الديمقراطية ، للقدرة على مواجهة المهام الاقتصادية التى تواجه القارة باقصى تعبئة للشعب فى عمله ومهارته وممارسته .

الباب الخامس

دعم وتعزيز عهد الاستقلال

بينما تحاول القارة فى عهد الاستقلال استكماله بشتى ألوان الإصلاح والتطهير والبناء ، تمضى فى سبيل ذلك لتدعمه دولياً بشتى الألوان : تارة بمحاولات التعاون الاقتصادى وإيجاد العون بالوحـــدة الاقتصادية ، كسبيل لحل المشاكل الاقتصادية وتبادل المنافع والتساند فى مواجهة الاستعمار فى شتى صوره ، فى تنظيم يعمل على توحيد السياسة الخارجية وتعزيز مكاسب الاستقلال عموماً ، ويحقق الوحـدة السياسية للقارة المستقلة ، وتارية أخرى بالتكتل فى المنطقة الدولية للقضاء على مناورات الاستعمار أو بتأييد حركات التحرر وقضاياه . وغير ذلك بما يدعم عهد الاستقلال ويصون المصير المشترك .

وموريتانيا ، ثم الاتحاد الجركى لإفريقيا الوسطى الاستوائية وهو مكون من : الكنغو برازافيل وجمهورية أفريقية الوسطى وتشاد والكمرون وجابون .

وبالنسبة للشكل الثانى وهو المستوى الأعلى من مستويات ذلك التكامل ، فهناك السوق المشتركة لشرق أفريقيا بين كينيا وأوغندا وأثيوبيا ومن الممكن أن تستوعب عدداً أكبر من الدول مستقبلا .

هذا ، فضلا عما هو مقترح من المشروعات الأخرى لتحقيق ذلك التكامل على المستويات التجارية بالإتفاقيات الثنائية واتفاقيات الدفع وإنشاء اتحاد لإفريقى للمدفوعات وتأسيس البنك المركزى الإفريقى .

وثمة نوع ثالث من التكامل وهو التكامل القطاعى ، وهو الانتقال من قطاع إلى آخر ويحقق التكامل بالنسبة إلى مختلف الصناعات بصورة متعاقبة .

ويرتبط تحقيق ذلك التكامل الاقتصادى ببعض الاعتبارات النظرية والتطبيقية كعمل تحليل اقتصادى لبيان الزيادة التى ستتحقق فى الدخل القومى لكل دولة وغير ذلك ... ثم يلى هذا التطبيق العملى لكل ما سبق .

فى شرق افريقيا :

ويتمثل التعاون فى شرق القارة فيما تكون من السوق المشتركة بشرق القارة ، وقد شملت هذه المنظمة تنزانيا وأوغندا وكينيا قبل حصولها على الاستقلال ، وقد كانت هذه السوق فى الواقع صورة اقتصاديه تعمل داخل إطارها أكثر من معانى الاتحاد الجركى ، وقد أصبحت هذه السوق أقل من اتحاد جركى بعد أن استقلت هذه الوحدات السياسية واتبعت لوناً من خطط التنمية الإقتصادية وأقل من سوق مشتركة .

من الإجراءات التى تمت إلى ذلك قيام تنزانيا عام ١٩٦٥ بإنشاء بنك مركزى مستقل بإصدار عملة خاصة بها الأمر الذى حد من امكانيات عمل

السوق المشتركة ثم جاء عقد اتفاق كمبالا ١٩٦٤ بين الدول الثلاث فقد نص فيه على اتباع نظام التخصص بالنسبة إلى بعض السلع الداخلة فى التجارة بين الدول الثلاث وغير ذلك .

ولقد أدى ذلك النشاط فى التنمية الاقتصادية بين هذه الدول بعد الاستقلال، إلى خلق الكثير من المشكلات التجارية وخلل الميزان التجارى لتنزانيا وأوغندا .

وكنتيجة ضمنية للضغوط التى قامت بها تنزانيا من أجل تكييف العلاقات التجارية الموجودة بين الأعضاء ، وأصلاح الخلل فى الموازين التجارية الناجمة عن زيادة سرعة التنمية الاقتصادية فى بعض الدول دون الأخرى ، تم توقيع اتفاق كمبالا بين هذه الدول الثلاث كنتيجة حتمية لهذه الظروف .

ولقد اتفق على الاعتماد أساساً على السوق المحلى للاستهلاك بالنسبة لبعض المنتجات الصناعية الجارى انتاجها حالياً داخل دول السوق أو التى تنتجها مستقبلا ، ثم تطبيق نظام التخصص بالنسبة إلى المنتجات الصناعية التى تتوافر فيها إمكانيات الربح .

ونتيجة لاتساع السوق . تم تعهد الدول التى لديها فائض فى ميزانها التجارى بدراسة امكانيات التبادل التجارى، ثم العمل على أن تتخصص كل دولة فى الإنتاج على أساس اقليمى بالنسبة إلى السلع التى يمكن تسويقها فيما بينها .

ورغم النقد الموجه لاتفاق كمبالا فإنه يتيح مجالا للتعاون بين هذه الدول كخطوة ربما تسبق التكامل الإقليمى .

وسط القارة :

وثمة تعاون بين دول الوسط : الكمرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكنغو برازافيل والكنغو كينشاسا وجابون وتشاد وروواندا أوراندى .

ولقد أوصت البعثة التى أوفدتها اللجنة الإقتصادية الافريقية لبحث إمكانيات التعاون الاقتصادى فى وسط القارة ، باستثناء الاتحاد الجمركى الاستوائى المكون من الكمرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكنغو برازفيل وجابون وتشاد — من أجل التكامل الاقتصادى الاقليمى بحيث تتوسع لتضم الثلاث دول الباقية .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف رؤى القيام بمسح لجميع القوى العاملة الموجودة مع التوسع فى التعليم ثم الاستمرار فى مسح شامل للمصادر الطبيعية فى الاقليم ودراسة إمكانيات التوسع فى الاعتماد على وسائل النقل داخل الإقليم ، واستغلال الطاقة الطبيعية والاهتمام بالتنمية الزراعية وزيادة حجم التبادل التجارى ثم تنسيق خطط التنمية الصناعية فى الإقليم وذلك بحصر الإمكانيات الصناعية لكل دولة والفصل بين الصناعات الإقليمية والصناعات التى تحتاج إلى أسواق أخرى أوسع وأن تكون اختيار الصناعات بين كل دولة داخل الاقليم مبنياً على أساس اختيار الأقل نفقات فى الإنتاج ، ولقد رؤى فيما تقرر أن يكون ضمن خطوات تحقيق الهدف الاهتمام بدراسة معدل إحلال الواردات وحصر المشكلات الرئيسية القائمة والناتجة من تجميع أهداف التنمية الصناعية وإيجاد توازن بين مختلف قطاعات الإقتصاديات الوطنية الداخلة فى الاتحاد .

وثمة مشكلات نقدية تواجه ذلك التكامل الاقتصادى الأفريقى أهمها ، اختلاف النظم النقدية فى القارة وتعديل مناطق النقدية ، فثمة دول لها عملات مستقلة ودول لها عملات غير مستقلة كالدول التى كانت مستعمرات لفرنسا ولقد جاء إنشاء البنك الأفريقى للتنمية ، بعد سلسلة من المشاورات العديدة التى تمت بين الدول الافريقية خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية الأفريقية ، ويعتبر إنشاؤه — بلا جدال — خطوة لتحقيق التضامن الأفريقى ويقع عليه عاتق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للقارة

ولقد بدأ البنك يمارس نشاطه رسمياً فى يولية عام ١٩٦٦ والمجال متسع أمامه ليسهم فى التنمية الإقتصادية ويمهد الطريق لتكامل إقتصادى أفريقى يقوم على أسس مدروسه ويحقق أمنية القارة لقيام وحدة إقتصادية تحقق الرفاهية المنشودة وتسمح بقيام وحدة سياسية على أساس مادى معين .

ولقد انتهى التعاون الأفريقى فى تنفيذ فكرة السوق الأفريقية المشتركة التى تضم جميع الدول التى استقلت حديثاً ، للعمل على مواصلة التعاون الوثيق ودعمه على مستوى القارة وتمهد للتكامل الإقتصادى والوحدة السياسية .

وثمة عوامل يجب توافرها كى تتمكن أفريقيا من إقامة هذا السوق قوامها ضرورات ثلاث فى إطار الأقاليم الداخلية فى هذا التنظيم وهى :

حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال ، وذلك إذا توفر العمل على إدماج شعوب المنطقة فى مجتمع واحد ، وإن كان ذلك مطلباً غير يسير .

أما الحرية الثانية ، فتقوم أساساً على رفع الحواجز الجمركية وما يلحق بها من إجراءات ، إلا ما تفرضه المصلحة العامة .

والحرية الثالثة ، وهى حرية رؤوس الأموال ، وتعتبر نتيجة صحيحة للحريات السابقة ، إذ أنه باستعمال الأفراد ومباشرتهم للنشاط الإقتصادى تتوفر له فرصاً كبيرة للكشف ، فلا محل إذن لإجازة تنقل الأفراد والسلع مع بقاء القيود القائمة على انتقال رأس المال .

إن الهدف الظاهر لهذا التنظيم الاتحادى هو تحويل عدد الاقاليم إلى مجتمع موحد غير أن ذلك يعتبر وسيلة لأنه لا يعتبر غاية أخيرة ووسيلة لاهداف اقتصادية ترمى إلى :-

١ - رفع مستوى الكفاية الانتاجية باستغلال طاقات عدد من الدول اقتصادياً استغلال يجمع بين التكامل والتوازن على نحو يكون فيه الناتج من سلع الاستهلاك والخدمات أكثر قدر ممكن .

٢ - تحقيق أعظم صورة للتوزيع لكل من القطاعات داخل الاقليم الواحد وجميع الأقاليم على نحو يصل بالرفاهية الإقتصادية لشعوب المنطقة إلى أرفع الدرجات .

٣ - ثم أخيراً توفير فرص العمل بما يقضى على البطالة الإجبارية .

ولكى تتحقق هذه الأهداف ، يجب تعديل المعاملات على نحو تتوافر له ظاهرات أهمها الثمن الموحد ، وحرية المستهلك ثم حرية البائع ومن شأن هذا تحقيق ايجاد التوازن العام .

لذلك فإن إقامة السوق المشتركة أمر ميسور بين عدد من الأقاليم التى تتوفر فيها شروط خاصة

ولقد أخذت فكرة السوق المشتركة تأخذ سبيلها بين الأمم التى استولى عليها الفزع من تعارض المصالح الإقتصادية إذ يهدف ذلك إلى محاولة الترابط فى تنظيم كامل للسوق المشتركة على أمل رفع مستوى الكفاية الانتاجية وزيادة الناتج يحقق توزيع أفضل وتوازن إقتصادى أكثر ثباتاً ومجموعات من الأقاليم بعضها مع بعض .

ومنذ أن أعلن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو ١٩٦٣ ، بدأ الاهتمام كما جاء فى ميثاق الوحدة ، بتنسيق وتنظيم السياسة العامة فى ميدان التعاون الاقتصادى فأقرت المادة ٢٠ من الميثاق إنشاء عدة لجان من بينها اللجنة الإقتصادية لتنفيذ الأغراض التى قامت من أجلها فى ميدان التعاون الإقتصادى .

ولقد عقدت هذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عدة اجتماعات كان أهمها الاجتماعى الذى تم فى القاهرة فيما بين ١٨ — ٢٣ يناير سنة ١٩٦٥ فقد جاء فى أعقاب مؤتمر القمة الأفريقى الثانى الذى عقد فى القاهرة فى النصف الثانى من يوليو عام ١٩٦٤ الآتى :

١ — عبر الرئيس سيكوتورى أثناء عقد المؤتمر عن أهداف المنظمة فقال : « بأن تنفيذ فكرة السوق الأفريقية المشتركة سيكون عملا معقداً أو شاقاً ... ولكن يجب ألا تخيفنا الشروط الصعبة التى يجب أن تتوفر بصورة ملموسة من أجل إنشاء هذه السوق المشتركة ... لأنه إذا لم يصبح هذا الهدف حقيقة واقعة فاننا لا نستطيع أن نسير بالتنمية الاقتصادية لأفريقيا قدماً فى الطرق الوعرة التى تؤدى منها حالياً .

وان التناقض الكبير هو أن بعض الدول الأفريقية قد يتأثر وينجذب نحو السوق الأوربيــة المشتركة مما يتأثر وينجذب نحو السوق الأفريقية المشتركة .. » .

ولقد أخذت اللجنة الاقتصادية بالفعل تباشر أعمالها فى القاهرة وقد انتهت اجتماعاتها بقرارها الهام الذى رأت فيه إدخال موضوع التعاون الاقتصادى بالذات موضوع إنشاء سوق أفريقية مشتركة إلى حيز التنفيذ .

ولقد بدأت من قبل فى أفريقيا محاولات إنشاء مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وأسواق مشتركة فى أفريقية .

وتشمل التجمعات الرئيسية القائمة فى مجموعات الدول ، الاتحاد الجمركى بغرب أفريقيا والاتحاد الجمركى للمنطقة الاستوائية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة المقترحة لشمال أفريقيا أو المغرب

ومنطقة التجارة الحرة الرباعية لغرب أفريقيا ثم الاتحاد الجمركى لفولتا العليا وغانا .

وإن التكامل الاقتصادى على مستوى القارة يعتبر أكثر تمشياً مع آمال منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق سوق مشتركة أفريقية .

وثمة مشروع أعد كأساس للبحث فى إنشاء السوق الأفريقية المشتركة ، إنه مشروع أعد عن معاهدة بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة رسم صورة للمحاولات التى بذلت لتعزيز وحدة دول أفريقيا ونضالها وتعزيز التعاون المثمر بينها وتوحيد هدفها وجهودها وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لدولها على أساس مشترك وتحقيق التنمية الاقتصادية .

بدأ بديباجة جاء فيها :

« تحقيقاً للأهداف التى نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ورغبة منها فى تحقيق التنمية الاقتصادية المناسبة لدول أفريقيا والعمل على ازدهار التبادل التجارى بينها وتوفير أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل .

فقد اتفقت على إنشاء سوق أفريقية مشتركة ولقد حدد الفصل الأول من المعاهدة الأهداف والوسائل .

لقد جاء فى المادة الأولى من هذا الفصل أسس هذا السوق التى يقوم عليها على أنها تحقق الأسس التى يجب توافرها فى السوق وهما : حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال — حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت ...

ولتحقيق هذه الأهداف المشار إليها فى المادة الأولى ، اتفقت الأطراف المتعاقدة كما جاء فى المادة الثانية على :

١ — إلغاء الرسوم والقيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينهما :

٢ — توحيد التعريفة الجمركية فى كل منها وتوحيد السياسة التجارية حيال الدول غير الأطراف فى هذه المعاهدة .

٣ — تنسيق سياسة الاستيراد والتصدير ...

٤ — توحيد النقل والترانزيت ...

٥ — تنسيق السياسة الزراعية والصناعية والتجارية الداخلية .

٦ — تنسيق السياسة النقدية والمالية ..

٧ — إزالة العقبات التى تعترض حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال والخدمات .

٨ — تنسيق مشروعات الضرائب .

٩ — عدم اتخاذ أية تدابير لإقامة المنافسة الحرة داخل السوق الأفريقية المشتركة وغير ذلك ..

ولقد جاء الفصل الثانى ، عن حرية تبادل التجارة الوطنية فجاء فى المادة الثالثة من هذا الفصل : « تقوم كل من الأطراف المتعاقدة على ثمانى مراحل مبتدئة من أول يناير ١٩٦٦ ثم حدد طرق العمل الخاصة بإلغاء الرسوم والقيود المفروضة على المنتجات الوطنية المستوردة والمصدرة من وإلى الأطراف المتعاقدة وطرق التخفيض على المراحل الثمانية .

وجاء فى المادة الرابعة من نفس الفصل :

« تعتبر التجارة الوطنية تسرى عليها التخفيضات المنصوص عليها فى المادة الثالثة فتجارة الأرض وتجارة باطن الأرض وتجارة الثروة الحيوانية وكذلك المنتجات المصنوعة التى تكون منشوءها أحد الاطراف المتعاقدة .... » .

ونصت المادة الخامسة على شرط الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية والمادة السادسة عن أولوية الإستيراد ، كما نصت المادة السابعة على فرض الضرائب ، والثامنة عن المنتجات ، والتاسعة عن إعادة تصدير المنتجات الوطنية المتبادلة .

وقد نص الفصل الثالث على تنظيم التعريفة الجمركية الموحدة فجاء فى المادة العاشرة أن : « توحد التعريفات الجمركية للأطراف المتعاقدة على أربع مراحل تدريجية تبدأ من أول يناير سنة ١٩٦٦ وتنتهى فى أول يناير سنة ١٩٧٣ .

« ويجرى التوحيد وفقاً للأنظمة التى يضعها مجلس السوق الإفريقية المشتركة المشار إليها فى المادة الثانية عشرة » .

وجاء الفصل الرابع ، عن تسوية المدفوعات وتنظيمها ، والفصل الخامس عن مجلس السوق الأفريقية المشتركة .

فنص فى المادة الثانية عشرة على أن :

« تنشأ هيئة دائمة تسمى مجلس السوق الأفريقية المشتركة وسيطلق عليها فيما بعد اسم المجلس وتحدد اختصاصه وسلطته وفقاً للمواد التالية » :

وقد نص فى المادة الثالثة عشرة عن الشخصية القانونية وهى :

« حق التعاقد والحق فى ملك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها وحق التقاضى ».

وجاء فى المادة الرابعة عشرة عن تأليف المجلس ونظمه ، والسادسة عشرة عن مدة رئاسة المجلس والسابعة عشرة عن الاختصاصات وما إلى ذلك من الاختصاصات واللجان الدائمة والمؤقتة وعن الأمانة العامة وممارسة سلطات المجلس .

ثم جاء الفصل السادس منظما أحكاما عامة : إذ نص على أنه : « باستثناء الحكم الوارد فى المادة الثالثة والحكم الوراد فى المادة العاشرة يتم تنفيذ أهداف هذه المعاهدة على ثلاثة مراحل :

وتبدأ هـذه المراحل فى أول يناير عام ١٩٦٦ وتنتهى أول يناير عام ١٩٦٧ .

ثم تلت ذلك مواد عن عقد الاتفاقات وشروطها واختص الفصل السابع بتنظيم المحكمة فنص فى المادة ٣٨ على أن : « تنشأ محكمة للسوق الأفريقية المشتركة .

وقد تلى ذلك المواد ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ : عن تنظيم المحكمة وتأليفها ومقرها وتأسيسها والشروط الواجب توافرها فى قضاة المحكمة وحلف اليمين القانونية وطريقته وعقد جلسات المحكمة واختصاصها وفيم تفصل فيه وغير ذلك .

أما الفصل الثامن والأخير من هذه المعاهدة فقد تضمن أحكاما ختامية فنص فى المادة ٣٩ على أن : « تصدق الدول المتعاقدة على هذه المعاهدة طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى سكرتارية منظمة الوحدة الإفريقية التى تعد محضراً بإيداع وثيقة التصديق لكل دولة وتبلغها للدول المتعاقدة الأخرى » .

وجاء فى المادة الحادية والأربعين : « يجوز للدول الآسيوية الانتساب إلى هذه المعاهدة طبقاً للأوضاع وبالشروط التى حددها المجلس .

ثم نصت المادة ٤٢ ، على الانسحاب من العضوية وشروطه على أنه لا يصح الانسحاب إلا بعد مضى سنة من تاريخ إعلان الرغبة فى الانسحاب إلى مجلس السوق الأفريقية المشترك ، ولقد مثل ذلك الاتجاه رغبة فى إيجاد التوازن الاقتصادى والنهوض بالتنميه الاقتصادية فى القارة .

ولا جدال فى أن العقبات التى تلقاها جهود الإفريقيين حيال تنفيذ هذه الخطة كبيرة ، ومنها :

١ — مشكلة التنازل عن بعض السلطات العامة :

تقوم هذه المشكلة على التأكد من مدى استعداد الفرد أو المجتمع للنزول عن بعض حقوقه ليكسب مزيداً من المسئولية فى سبيل تحقيق رفاهية على أوسع نطاق. هذا فضلا عن أن لكل إقليم أوضاعه وسلطاته التى تعود العيش فى ظلها .

٢ — وثانى المشكلات هى التباين فى التكوين الاجتماعى :

فكل إقليم عاش زمناً بين حدوده فكان ذلك عازلا بين شعبه وسائر الشعوب . وفى ظل تلك الانعزالية تطورت الأوضاع والظاهرات الاجتماعية فكانت له لغته ودينه وتقاليده وعاداته .

على أن ذلك ليس له تأثير فالمجتمع الأفريقى أساساً مجتمع قبلى يقوم على أساس اجتماعى واحد تقريباً ، وإن تطور جزئياً بالتجدد الحديث .

٣ — أما المشكلة الثالثة فهى الاختلاف فى الأوضاع الدستورية :

وهذه لا تبدو أيضاً عظيمة بالقدر الذى نراه فى الاختلاف فى أوربا ولاجدال فى أن تذليل العقبات هو السبيل لتنفيذ الوحدة الإقتصادية على نحو يحقق الوحدة الأفريقية .

ومهما يكن الأمر ، فإن التنفيذ يحتاج إلى التدرج فإذا قيل بأن جهوداً كهذه إنما تتعلق بآمال كبيرة التحقق فإنها فى أفريقيا أكبر من ذلك .

الفصل الثانى

الوحـــدة الأفريقية

ظهرت الوحدة الأفريقية — أساساً — على حقيقة مبادىء الشخصية الأفريقية ، فالعامل المشترك بين كل وحدة من وحدات القارة ليس التاريخ ولا اللغة ولا الدين ولا الجنس ولا الحضارة ، لأن أفريقيا ليست أمة واحدة ولكنه التاريخ الاستعمارى الذى يقضى بالتضامن الأفريقى ، الذى بنيت عليه مبادىء هذه الشخصية الأفريقية لمواجهة الاستعمار ، ويكفى ذلك دافعاً للوحدة ، فهو عنصر مركب يشتمل على صفات وسمات اجتماعية واقتصادية وتخلف حضارى وغير ذلك...

إن الذى يجمع الوحدات الأفريقية المختلفة هو أنها كانت تحاول الاستقلال عن الاستعمار الغربى، لإعادة الكيان السياسى والاقتصادى والمادى، وإعادة تأكيد الكيان الذاتى لأفريقيا ، وإعادة الصفة الأفريقية المتحدة .

ومع انبثاق فجر الحركة التحررية ظهر ذلك الاتجاه القائم على التضامن يأخذ شكل الجامعة الأفريقية اتجاهاً تحررياً وما لبث فى عهد الاستقلال أن عبر عن ذاته رغم الوضع الراهن الموجود فى بعض الدول .

ونشأت الجامعة الأفريقية كتعبير عن كفاح شعب أفريقيا ضد التفرقة العنصرية ، ولقد أطلق لأول مرة اسم الجامعة الأفريقية عام ١٩٢٩ وقد عقد بعد ذلك حتى عام ١٩٤٥ خمسة مؤتمرات للجامعة الإفريقية فى باريس ولندن وبروكسل ولشبونة ونيويورك ومانشستر .

ولم يكن ممكناً عام ١٩٥٨ ، بعد استقلال غانا أن يعقد مثل هذا المؤتمر على أرض أفريقية ، فلم يكن مستطاعا الاتصال المباشر مع الشعب الإفريقى

فالمندوبون كانوا من الزنوج الأمريكيين وأحياناً من أبناء جزر الهند الغربية ، ولأن الافريقيين منهم كانوا عادة من الطلبة أو المنفيين خارج بلادهم .

على أن هذه المؤتمرات كانت تمثل الأفريقيين ، فقد كان مضمونها يمثل صوتاً جديداً لأفريقيا ووعياً جديداً لقضاياها وقد اجتمعت ، من مؤتمر لآخر ، الطليعة المفكرة للحركات القومية لتحرير القارة ، وقد تضمنت هذه المؤتمرات زعماء عادوا إلى بلادهم وتزعموا حركات التحرر منهم : كنيا تا ونكروما وكاوندا وغيرهم .

وبالرغم من أن مفهوم الاستقلال الوطني ، لم يكن يشكل بعد بصورة واضحة بعد حادث المطالبة في أول مؤتمر للجامعة الإفريقية الذى عقد في مارس عام ١٩١٩ وحضره ٥٧ مندوباً ، فقد اتخذوا قراراً يطالب بحق الإفريقيين في الاشتراك في الحكم مع البدء بالحكم المحلى والقبلى وتوسيع ذلك بالتدريج إلى المناصب العليا في الدولة حتى يحكم أفريقيا الإفريقيون .

ولم يكن ينظر لهذا الطلب في هـــذه المرحلة إلا على أساس أنه مطلب مرتقب .

وفى المؤتمر الثانى عام ١٩٢١ فى لندن وبروكسل حضره ١١٣ مندوباً كان من بينهم ٤١ افريقياً طالبوا بالحكم الذاتى المحلى للجماعات المتأخرة الذى يؤدى إلى الحكم الذاتى الكامل ، وقد ذهب المؤتمر الثالث فى لشبونة ولندن عام ١٩٢٣ إلى مدى أبعد بالنسبة لمسألة الحكم بتحديده المطالب الخاصة بصوت الافريقيين فى حكوماتهم وإذا كان المؤتمر الرابع فى نيويورك عام ١٧١٧ لم يتقدم بالحركة شيئاً ، فقد كان عام ١٩٤٥ عاماً سجل تقدماً ملموساً فى المؤتمر الخامس فقد وصل الكفاح القومى من أجل التحرر تقدما كبيراً جديداً . أخذ ذلك التقدم يحقق انتصارات ملموسة .

وفى خلال بضعة الاعوام التالية انتقل مركز الاهتمام من مؤتمرات الجامعة الإفريقية فى أوربا إلى التنظيم الفعلى للكفاح فى القارة وكان مولد غانا عام ١٩٥٧ دفعة قوية لحركة الجامعة الإفريقية هيأ فرصاً جديدة لنموها ، فقد أصبحت غانا الجديدة مناراً يشع منه الافكار ، كما عقد أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة فى أكرا عام ١٩٥٨ وكذلك عقد المؤتمر الأول لشعوب القارة فى أكرا فى ديسمبر عام ١٩٥٨ .

ومضت أفكار الجامعة الإفريقية ، تقوم إيديولوجيتها على قوام أربع أساسية هى :

١ — شعب القارة له مصير مشترك ، فهو بحاجة إلى توحيد جهوده إلى أقصى درجة .

٢ — إن أفريقيا ينبغى أن يحكمها أفريقيين ، مع القضاء على جميع أشكال الاستعمار .

٣ — أنه لكى تتحقق الوحدة وتقضى على الاستعمار ، ينبغى على الشعوب الإفريقية إعادة بناء تاريخها وذكرى أبطالها وبعث الحياة فى تراثها .

وكل ذلك يعمل على تكوين مفهوم الشخصية الإفريقية .

٤ — إنه بعد انتهاء الحكم الاستعمارى ينبغى أن يعاد تنظيم المجتمع الإفريقى بصورة جذرية : اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

إن الجامعة الإفريقية بهذا هى الاستقلال الإفريقى والوحدة الإفريقية والشخصية الإفريقية والتغير الاجتماعى الجذرى .

ولقد أبرز المؤتمر الثانى لشعوب أفريقيا ، الذى انعقد فى الفترة من ٢٥ — ٣٠ يناير عام ٦٠ مدى ما أصبح لهذا المفهوم من أهمية بقراره الخاص بالنجدة الإفريقية ، فقد أكد أن المفهوم العظيم للجامعة الإفريقية يشكل

عنصراً جديداً فى اليقظة القومية للشعب الأفريقى وأن مفهوم الوحدة ينهض بالشعوب الإفريقية .

أصبحت فكرة الوحدة تسهم فى تشكيل برامج الزعماء الإفريقيين وقد جاء مؤتمر غانا لشعوب كل أفريقيا فى ديسمبر عام ١٩٥٨ وكان ذلك استمراراً لتقاليد المؤتمرات السابقة للجامعة الإفريقية ، فبدأ منذ ذلك يعقد على أرض أفريقية وفى عاصمة دولة أفريقية مستقلة . ومنذ ذلك الحين أصبح « مؤتمر شعوب كل أفريقيا » هيئة دائمة ، وقد عقد مؤتمران آخران فى تونس عام ١٩٦٠ وفى القاهرة عام ١٩٦١ وقدما عوناً هائلا لتدعيم العمل الموحد للشعب الإفريقى .

وعلى مستوى الدولة أيضاً ، اتخذت خطوات هامة نحو الوحدة ، ففى أبريل عام ١٩٥٨ انعقد المؤتمر الأول للدول الإفريقية المستقلة فى اكرا وقد جاء التقارير الصادرة عنه : « نحن نقرر صيانة وحدة الهدف ووحدة العمل فى الشئون الدولية ، تلك الوحدة التى غرسناها فى نفوسنا فى هذا المؤتمر التاريخى وحماية استقلالنا وسيادتنا ووحدة أراضينا .

ويتضمن البيان كذلك تعهداً بأن : « تنسق الدول الإفريقية المستقلة خططها الاقتصادية عن طريق جهود اقتصادية مشتركة .

ولقد تحقق قدر من التنسيق بين الدول الإفريقية فى الهيئات المختلفة كالأمم المتحدة وفى غيرها من المجتمعات الدولية ، وبدأت المناقشات حول مختلف أوجه التعاون الاقتصادى وقد وضح بجلاء ما تتوقعه الشعوب الإفريقية من حكوماتها فى مجال الوحدة الإفريقية من المناقشات التى جرت فى مؤتمرات شعوب كل أفريقيا .

ففى المؤتمر الأول عام ١٩٥٨ ، صدر نداء بإلغاء أو تعديل الحدود الصناعية، وجوازات المرور وغيرها من قيود السفر ، وبإقرار حقوق المواطن

المتبادلة للافريقيين فى بلاد بعضهم البعض وتنظيم المشروعات على نطاق القارة وباندفاع الدول المستقلة فى مجموعات أقليمية كخطوة أولى نحو «كومنولث من دول أفريقية» وطالب المؤتمر الثانى الذى عقد فى تونس فى يناير عام ١٩٦٠ بمشروعات مشتركة وشركات تعمل على نطاق القارة كلها ، وبإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الإفريقية المستقلة وتنمية العلاقات الاقتصادية وما يترتب على ذلك من إقامة سوق أفريقية مشتركة ، وتكوين شركة أفريقية للنقل البرى والجوى والبحرى وإنشاء بنك أفريقى للاستثمار وخلق معهد أفريقى للأبحاث .

وطالب المؤتمر الثانى لشعوب كل أفريقيا ، بتنظيم دورات أفريقية للألعاب الرياضية وندوات ثقافية أفريقية . واتخاذ الخطوات للقضاء على الصعاب الناتجة من تعدد اللغات فى القارة الإفريقية وبإيجاد اتحاد لنقابات عمال كل أفريقية .

وتجلت خبرة الشعوب الأفريقية فى المؤتمر الثالث المنعقد فى مارس عام ١٩٦١ فى القاهرة ، وكانت خبرة أعمق فى تصميمها على ضرورة تحقيق الوحدة ، فقد أوصى فى قراره بالوحدة والتضامن بين الإفريقيين بأن تعمل جميع حكومات الدول الإفريقية المستقلة على إيجاد جمعية استشارية أفريقية ومجلس للدول الإفريقية ، ولجنة الخبراء الإفريقيين لإقامة سياسة أفريقية مشتركة ، ودفاع أفريقى مشترك ، ولجنة ثقافية لكل أفريقية ، كما أعاد تأكيد المطالب الاقتصادية التى صدرت عن المؤتمر الثانى من زاوية إيجاد سوق أفريقية مشتركة . . . وغير ذلك .

وتعتبر غينيا فى مقدمة الدول الداعية للوحدة ، وكذلك كانت غانا فى عهد نكروما الذى كان يؤكد أن حرية استقلال غانا ان يكون لها من معنى ما لم تتحرر كل أفريقية ، ويتخذ سيكوتورى وشعب غينيا نفس المواقف وتأييداً

لفكرة الاتحاد السياسى بين الدول الإفريقية اجتمع فى أبريل عام ١٩٦١ رؤساء غانا وغينيا ومالى ، وهى الدول الثلاث التى اتحدت فى اتحاد غانا — غينيا — مالى فى ديسمبر عام ١٩٦٠ ودفعوا ميثاق اتحاد الدول الأفريقية الذى يعدونه أساس الاتحاد المقبل بين جميع الدول الإفريقية .

منظمة الوحدة الافريقية :

ومع اختمار فكرة التحرر القومى بين الصفوة المثقفة فى أفريقيا ، زادت حركة التحرر وانتشر عهد الاستقلال ، وبرزت فكرة الوحدة فى إطار دعوة الجامعة الإفريقية ، حتى تبلورت فى عهد الاستقلال فى تنظيم جديد هو منظمة الوحدة الإفريقية .

وزادت الحاجة الماسة إلى اتحاد القارة فى عهد الاستقلال ، فهو السبيل إلى محاربة الاستعمار الجديد بلا جدال قبل أن يدعم مركزه فى هذه القارة وهو الحل الوحيد للمنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة وهو طريق التماسك الجماعى للوقوف لا فى وجه الاستعمار فحسب بل وحل المشاكل الاقتصادية ، فحرية القارة لن تكون لها معنى حقيقى يجعل منها موقف قوى بغير تحقيق ذلك ولن تستطيع القارة أن تجد مبـــدأ عدم الانحياز فعلا رابطة مذهبية ما لم يتحقق ذلك . ولكن إذا كان هذا صحيحا فكيف السبيل ؟

لقد بدأ التفكير الإيجابى يزداد شدة مع بداية عهد الاستقلال ، وقامت ثمة محاولات اتحادية بين لفيف من الدول الإفريقية المستقلة كان أولها اتحاد مالى فى ١٧ يناير عام ١٩٥٩ وقد جاء ذلك محاولة لإقامة اتحاد يضم السنغال والسودان الفرنسى وفولتا العليا وداهومى ، فى ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا ، وعلى الرغم من الموافقة على الدستور الاتحادى فى ١٧ يناير عام ١٩٥٩ ، فقد رفضت فولتا العليا وداهومى التصديق عليه ومن ثم قصر الاتحاد على السنغال والسودان الفرنسى (مالى) .

وما كاد يمضى على تلك المحاولة وقت قصير حتى منيت بالفشل ، بسبب الخلاف على اختيار شخصية رئيس الدولة الاتحادية ، فانسحبت السنغال وأعلن استقلالها فى أغسطس عام ١٩٦٠ وأعلن استقلال السودان الفرنسى فى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٦٠ تحت اسم جمهورية مالى فاعترفت فرنسا باستقلالها ، وكان الاستعمار الفرنسى يفضل الإبقاء على التجزئة ويقاوم فكرة الوحدة .

وشعرت الدول الإفريقية ، فى قطاع آخر ، بالحاجة إلى الاتحاد لاستكمال وجودها فى شكل جماعى يعالج مخلفات الاستعمار ، فحاول رئيس جمهورية ساحل العاج بزعامة حركة اتحادية أخرى ترمى إلى ربط دول ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى ، ثم وضعت النظم الأساسية لهذه الوحدة الجديدة فاتخذت اسم مجلس الوفاق بين رؤساء الدول الأربع وبين رؤساء ونواب المجالس التشريعية وبين بعض الوزراء ، وكان بجانب ذلك الجهاز السياسى وجهاز اقتصادى هو صندوق التضامن بين الدول الأربع .

وينص دستور الاتحاد على إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأربع الأعضاء وتوحيد الضرائب وغير ذلك وأن تكون لدول الاتحاد سياسة خارجية موحدة وقد ظل الاتحاد قائما .

وكان ثمة ، اتحاد الدول الإفريقية بين مالى وغينيا وغانا ، وقد سبقه قيام اتحاد ثنائى بين غانا وغينيا وقد أعلن قيامه فى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٥٨ فى اكرا على أن تكون نواة الاتحاد شاملة لدول أفريقيا ، وكان من وسائل التنسيق التشاور فى أمر يهم أى معاهدة والتضامن المالى والعلاقات الدبلوماسية إلى درجة وزير عظيم .

ولم يكلل ذلك الاتحاد بالنجاح فى اختلاف تأثر البلدين بالتراثين الفرنسى والإنجليزى وللتباعد بينهما .

وعندما فشل اتحاد مالى قامت مفاوضات فى كوناكرى فى ديسمبر عام ١٩٦٠ مباحثات بين رؤساء غانا وغينيا ومالى تهدف إلى اقامه اتحاد بينهما فاسفر الاجتماع عن اقرار مبدأ الاتحاد ، فاعلن فى ٢٩ أبريل ١٩٦١ ميثاق اتحاد الدول الإفريقية وصدقت عليه برلمانات البلاد وأعلن عن ميلاده رسميا فى يوليو عام ١٩٦١ .

وقد جاء فى أبواب الميثاق السبعة :

يعتبر اتحاد الدول الإفريقية نواة للدول المتحدة الإفريقية ،وهو يقدم لكل دولة أو اتحاد دول إفريقية عونا بأهدافه وموضوعه ، ثم يذكر بعد ذلك الأهداف .

وقد جاءت الأهداف محاولة تثبيت مغزى الاتحاد الوحدوى وهو سد ثغرات خلقها الاستعمار ، وبناء الدول المستقلة ، واستكمال نمو المجتمع الإفريقى سياسياً واقتصادياً على أساس من التعاون .

من تقوية روابط الصداقة والتعاون فى الميدان السياسى والاقتصادى والثقافى بين دول الاتحاد ، وادماج مواردها بغية تقوية استقلالها ، وضمان وحدتها ، الإقليمية والعمل على تصفية الامبريالية والاستعمار الجديد فى إفريقيا لتشييد الوحدة الإفريقية ، وتنسيق السياسة الداخلية بين الدول الأعضاء . وغير ذلك .

وقد أنشئت عدة هيئات عامة أولها مؤتمرات الاتحاد ، وهو الهيئة العليا لإدارة الاتحاد ، واللجنة التحضيرية ، ثم لجان أخرى منها اللجنة الاقتصادية والمالية التى تختص بتنظيم السياسة الاقتصادية والمالية لدول الاتحاد .

ولكن لم تكن لذلك الاتحاد نتائج ايجابية ، ولم يلبث ذلك الاتجاه الوحدوى أن تجلي فى مؤتمر الدار البيضاء .

اجتمع مؤتمر الدار البيضاء في المدة من ٣ — ٧ يناير عام ١٩٦١ من حكومة الجزائر المؤقتة وجمهوريات : غانا وغينيا ومالى والمملكة المغربية والجمهورية العربية المتحدة .

ومن نشاطه محاولاته دراسة مشكلات القارة وتوحيد جهودها للوقوف فى وجه الاستعمار وتعزيز عهد الاستقلال فى كل مجال ، وكان من فائدة الميثاق الإفريقى أن أخذت به الشخصية الأفريقية فى الظهور وقد تضمن : —

« مبدأ الوحدة الأفريقية الكاملة ، ومبدأ عدم الانحياز ومبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد ، واتباع سياسة اشتراكية فى داخل البلاد ، وذلك بتوجيه الدول الإفريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثرواتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا بين جميع مواطنيها ، ثم اقامة تعاون دولى بين الدول الإفريقية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة .

ولقد أنشأ المؤتمر عدة هيئات للاشراف على التعاون الإفريقى بين دول المنظمة مثل اللجنة السياسية الإفريقية ثم اللجنة الاقتصادية .

وجاءت ثمار اجتماعات اللجنة الأخيرة — الاقتصادية — أنشاء سوق أفريقية وبنك أفريقى للتنمية واتحاد أفريقى جمركى ومجلس الوحدة الاقتصادية الإفريقية وهيئة إفريقية واتحاد أفريقى .

ثم اللجنة الثقافية التى تتكون من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء ، وانشاء القيادة العليا الافريقية المشتركة ، وقد توالت اجتماعاتها فى أكرا والقاهرة مرات ثم تم الاتصال وهو الأمانة العامة لمنظمة الدار البيضاء .

وعلى الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة واصدار القرارات لم تحقق المنظمة الجديدة ما كان معقودا عليها وذلك للتباعد الجغرافى بين أعضائها

من جهة ، واختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما كان لإخفاق اتحادى مالى وغينيا أثره فى أضعاف المنظمة .

على أن أهم شيء هو أن هذه التجربة سارت مع الخط الأصيل الإفريقى الهادف لإيجاد الوحدة الأفريقية لمواجهة مشكلات القارة فقد أسهمت فى تكوينها ومهدت وبلورتها فيما بعد فى مؤتمر أديس أبابا .

فقد ساعدت المنظمة على التقارب بين المسئولين والعاملين فى الميدان الأفريقى وأدخلت فى القارة مبادىء ثورية جديدة ،كمبدأ عدم الانحياز ومفهوم الاستعمار الجديد، كما أنها تعتبر أول منظمة جمعت بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية .

وكان بجانب ذلك، منظمة الاتحاد الإفريقى ملاجاش ، ورغم أنه كان يضم دول القطاع الفرنسى لمواجهة الاتجاه الثورى فى القارة ، فقد كان اتحاداً لدول مستقلة ذات سيادة ، هادفا إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعى والمساعدة على تقدمها ، وتثبيت السلام فى أفريقيا والعالم . وهو بلا جدال ينم عن وعى أفريقى صاعد بين القارة ،

ولقد حاولت الدول الأفريقية تحقيق الوحدة الشاملة فى مؤتمر منروفيا فى الفترة من ١ — ١٢ يناير عام ١٩٦١ فقد اشتركت فيه ١٢ دولة تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمى إلى أية مجموعة وهى نيجريا وإثيوبيا وسيراليون والصومال الفرنسى دون اشتراك دول الدار البيضاء ،وقد أصدر ذلك بيانا مشتركا تضمن مبادىء ستة، رأى أن تكون أساساً للعلاقات مستقبلا بين الدول الإفريقية وهى :

المساواة المطلقة فى السيادة بين الدول الأفريقية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول واحترام سيادة كل دولة واستنكار الحركات

الهدامة ، وإقامة تعاون على نمط أفريقى شامل ولم تكن الوحدة المنشودة حالياً فى رأيه، هى الوحدة السياسية للدول الأفريقية ذات السيادة ، ولكنها وحدة الأمل والسعى لتحقيق التضامن الاجتماعى والسياسى الأفريقى كما أصدر المؤتمر توصيات بشأن القضايا الأفريقية .

حقق المؤتمر هدفه الأول ، وهو إدخال الدول الإفريقية التى لم يسبق لها الانضمام لأية مجموعة من قبل إلى هذه المجموعة ، كما نجح فى التقريب بين الدول الناطقة بالفرنسية وبعض الدول الناطقة بالإنجليزية ، ولكنه فشل فى التقريب بين أفريقيا الثورية كما مثلتها الدار البيضاء ، والمعتدلة كما مثلتها مجموعة برازافيل .

ولقد حاولت نيجيريا التقريب بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا . فتقرر عقد مؤتمر لمجموعة منروفيا فى لاجوس فى يناير عام ١٩٦٢ لتصفية الجو ، واجتمع هذا المؤتمر فى أوائل يناير عام١٩٦٢ ولكن دول منظمة الدار البيضاء قاطعته آخر لحظة احتجاجاً على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى هذا المؤتمر بدعوى أنها لم تحصل على استقلالها بعد ، وكان السبب فى عدم الدعوة هو موقف مجموعة برازافيل ، وهى تتمتع بأغلبية أقل داخل مجموعة منروفيا وفى ذلك ترضية لفرنسا .

ولقد نجح مؤتمر لاجوس — رغم إخفاقه فى التقريب بين المجموعتين — فى إصدار مشروع لإقامة منظمة دولية أفريقية كان المفروض أن تصدق عليه فى مؤتمر يعقد فى آخر عام ١٩٦٢ لولا أنه لم ينعقد

ولقد بدأت الظواهر تشير إلى رغبة الدول الأفريقية فى تدعيم الوحدة الأفريقية بإنشاء منظمة أفريقية جديدة .

أما أهدافها : فهى رفع مستوى المعيشة لشعوب القارة والإسراع

التنمية الاقتصادية وزيادة وإتاحة الفرص العلمية لإعداد من الناس ورفع المستوى الصحى .

وقد جاء التعاون السياسى فى المرتبة الثانية ، وهذا يتجلى فى المادة الثانية من قانون هذه المنظمة .

وفى المـادة الثالثة ، نص على المبادىء السبعة التى ستقوم عليها المنظمة الجديدة ، وقد تجلى أن المبادىء الثلاثة الأولى منها لا تختلف عن المبادىء الثلاثة الأولى من السبعة مبادىء التى اتخذها مؤتمر منروفيا عام ١٩٦١ ، وقد جاء المبدأ الرابع خاصاً بفض المنازعات سلمياً والخامس عن استنكار أى نشاط هدام والسادس عن توثيق التعاون فى مختلف الميادين ، أما السابع فهو بالنسبة لمجموعة منروفيا يعتبر جديداً : « تكرس الدول الأعضاء جهودها لتحرير بقية دول أفريقيا المستعمرة ، وهو لون من التقارب بين المجموعات السابقة .

وقد تضمن المشروع ، بجانب ذلك ، ثلاث هيئات عاملة هى : مجلس رؤساء الدول والحكومات ويمثل ذلك الهيئة العليا للمنظمة الجديدة ، ثم مجلس الوزراء والسكرتارية العامة وهى الهيئة الإدارية المنظمة .

وللمنظمة المقترحه فرع آخر يسمى هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية مزمع إنشاؤه مستقبلا .

وقد تجلى من هذا كله ، أن الفرق بين المجموعات الثلاث : الدار البيضاء وبرازافيل ومنروفيا ، لم يكن جسيما :

فالمجموعة الأولى فى سياستها الخارجية ، تهدف إلى التخلص من الاستعمار وقواعده العسكرية واتباع سياسة عدم الانحياز ، بينما المجموعتان الأخريتان معتدلتان فى ذلك ، فهما تستنكران الاستعمار ولكنهما لا تعملان على محاربته كما أنهما لا تؤمنان بعدم الانحياز .

وقد كان للمجموعة الأولى موقفاً قوياً فى قضية الجزائر، فضمت الجزائر إلى عضوية المنظمة قبل استقلالها . وكان موقف المعتدلين الآخرين سلبياً فى ذلك .

ومهما يكن الأمر ، فقد سار الاتجاه الرئيسى الذى يمهد لقيام الوحدة الأفريقية فى طريقه قوياً فى خطوات تمهيدية : من تقارب بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية فى ظل منظمة الدار البيضاء ، ثم بفضل تخلص الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من نفوذ فرنسا السافرة بإقامة منظمة برازافيل ثم التقارب بين أفريقيا الفرنسية وأفريقيا الإنجليزية وأفريقيا غير المنضمة إلى أية مجموعة ، بإقامة مجموعة منروفيا وقد تم التقارب بين الاتجاه الثورى والمعتدل على يد مؤتمر أديس أبابا .

فعلى يد مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو عام ١٩٦٣ تم إصدار قرارات أصدرها وزراء الخارجية للدول الأعضاء فى اتحاد أفريقيا فى ديسمبر عام ١٩٦١ .

بدأ بمرحلة تمهيدية لوزراء خارجية الدول الأفريقية فى مايو عام ١٩٦٣ تلتها مرحلة عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

وبدأ مؤتمر وزراء الخارجية بانتخاب رئيساً له كما وافق على جدول الأعمال الذى تضمن :

إنشاء منظمة الدول الأفريقية والتعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين - التخلص من الاستعمار والتمييز العنصرى — قصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النحو الاقتصادى - نزع السلاح — لجنة توفيق دائمة .

ولقد شكلت لجنة وأخذت نجد فى إنشاء منظمة الدول الأفريقية

وأمامها نصوص ميثاق لاجوس والدار البيضاء ومشروع عرضته إثيوبيا واقتراح نكروما .

ولقد اختلفت وسائل المشروع فى تحقيق الرغبة المشتركة بين الجميع ، من العمل على تحقيق الترابط بينهم .

فنصت اقتراحات نكروما على إنشاء اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية وأصرت على مناداة الشعوب الأفريقية بالقضاء على الحواجز التى تفصل بينها ، مع إنهاء التجمعات والتكتلات الإقليمية .

أما مشروع الميثاق الذى تقدمت به إثيوبيا فقد أكد ضرورة السير تدريجياً بالتعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين ، وإنشاء مجلس من رؤساء الدول والحكومات وسكرتارية لتنسيق الشئون الأفريقية بصفة دائمة مع التأكيد على وجوب الخضوع لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية .

لم يكن من السهل إيجاد حل وسط لتباعد الاتجاهات، ومحاولة للخروج من هذا المأزق قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية لفض المنازعات والتوفيق بين الاتجاهات المتصادمة ، فتشكلت من تسع دول ولما لم تصل إلى نتيجة طلبت اللجنة الأصلية من الجزائر إعداد مشروع يشمل جميع المشاكل الخاصة بالأخيرة والميادين اللازمة للوحدة الأفريقية بالضرورة وتعرض هذه اللجنة بناء على ذلك المشروع فى توضيح المزايا التى عرضتها الشعوب الأفريقية ثمرة قيام الوحدة بينها .

ولقد روعى أن يقوم رؤساء الدول بالنظر فى مشروع الميثاق الذى تقدمت به إثيوبيا وأن يطلب من الحكومة الإثيوبية إنشاء سكرتارية مؤقتة وأن من بينها عرض مشروع الميثاق الإثيوبى على جميع الحكومات الأفريقية لإبداء الرأى .

ولقد تضمنت مناقشات اللجنة الأولى العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة كما تضمنت المناقشات التى دارت والقرار الذى اتخذته اللجنة أن بعض الدول الأفريقية غير ممثلة تمثيلا كاملا فى مختلف أجهزة الأمم المتحدة والحث إلى ضرورة تدعيم المجموعة الأفريقية فى المنظمة العالمية ، وكونت اللجنة لجنة فرعية من ست دول لدراسة بعض المشاكل الخاصة بين أفريقيا والأمم المتحدة .

تناولت اللجنة الأولى موضوع التعاون بين الدول الأفريقية من الناحية الاقتصادية أولا ، ثم اشتركت غالبية الوفود فى مناقشة شتى وسائل ذلك التعاون بين الدول ، كإنشاء سوق أفريقية مشتركة ، وإنماء التجارة بين الدول الأفريقية ، وإنشاء اتحاد للدفع ، والمقاطعة وتحقيق الإنسجام بين خطط التنمية المختلفة ، كما تناقشت حول تحسين العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وباقى دول العالم والحاجة لدراسة آثار التجمعات الاقتصادية غير الأفريقية فى اقتصاديات أفريقيا ، وأصدرت اللجنة توصية أعدتها لجنة فرعية اقترحت أن يقوم مؤتمر رؤساء الدول بتعيين لجنة تحضيريه من الخبراء لدراسة هذه المسائل بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية وباستشارة اللجنة الاقتصادية الأفريقية وغير ذلك ...

ولقد اتخذت اللجنه الأولى قرارين خاصين بالتعاون الأفريقى فى ميادين غير الميدان الاقتصادى : الأول خاص بالتعليم الفنى والتعاون الثقافى والثانى خاص بالمشروعات الاجتماعية ومشروعات الصحة العامة كما رفضت اللجنة بأن يقوم رؤساء الدول بتحديد لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا فى إطار التعاون .

وقد كون المؤتمر لجنة لدراسة بعض النقاط من جدول الأعمال وه التخلص من الاستعمار — والتمييز العنصرى ونزع السلاح وانتخبت هذ

اللجنة مندوب غينيا الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً لها ، فتبنى مؤتمر وزراء الخارجية توصيات هذه اللجنة التي أعدتها ثلاث لجان فرعية ومن الاقتراحات التي تضمنتها هذه التوصيات :

إنشاء قوة من المتطوعين للمساعدة في تحرير المستعمرات الأفريقية — قيام جميع الدول الأفريقية بقطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية والقنصلية بحكومتي البرتغال وجنوب أفريقيا ..

ولم يتخذ المؤتمر قرارا بشأن مشكلة توجو ، رغم المساعي المبذولة مفضلا أن يترك القرار النهائي لرؤساء الدول كما أن المؤتمر لم يضع مشروعاً للميثاق الأفريقي مكتفياً بتجميع بعض الوثائق وذلك بسبب تعذر التوفيق بين أنصار الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكامل وكان المؤتمر بهذا تمهيداً لأعمال رؤساء الدول بعد ذلك .

وبدأت المرحلة الثانية من مؤتمر القمة الأفريقي في ٢٣ مايو ، وسرعان ماقرر رؤساء الدول في الحال تكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد مشروع الميثاق للمنظمة الأفريقية الجديدة وسرعان ماانتهت اللجنة الخاصة من وتقرر جعل اسم المنظمة الجديدة منظمة الوحدة الأفريقية ، واختيرت حكومة أثيوبيا لتودع لديها وثائق التصديق على الميثاق وعهد إليها بمهمة تسجيل الميثاق لدى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة .

ووقع رؤساء الدول الثلاثون على الميثاق الأفريقي في ٢٨ مايو ومن ثم سجلوا نجاح المؤتمر .

ولقد تضمنت ديباجة ميثاق أديس أبابا ١١ فقرة وهي تشير أولا إلى : حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ثم توكيد اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن ، وهي مبادىء عامة تظهر في مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى ، ثم تنتقل بعد ذلك إلى تأكيد عزم رؤساء الدول والحكومات على ضمان وتدعيم استقلال وسيادة وسلامة

الدول الأفريقية التى استقلت ومحاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره ثم تؤكد هذه الديباجة تمشى هذا الميثاق مع ميثاق الأمم المتحدة .

أهداف الميثاق :

ولقد قرر المؤتمر مبادئاً يعمل على أساسها لتحقيق أهداف المؤتمر وهى إما مبادىء تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض فى داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها، أو ومبادىء تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الأفريقية وهى كلها مبادىء عامة وردت فى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى العام .

العلاقات بين الدول الأفريقية :

نظم المؤتمر هذه العلاقات وفقاً لمبادىء أربعة أساسية هى :

١ — المساواة فى السيادة .

٢ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣ — احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها .

٤ — فض المنازعات التى تجد بالطرق السلمية .

أما عن المساواة فى السيادة ، فقد جاء ذكرها فى ميثاق المنظمات الأفريقية التى قامت قبل عام ١٩٦٣ كما جاء فى مواثيق المنظمات الدولية، ويعتبر جميع الدول الأفريقية ، وبمقتضى ذلك المبدأ، على قدم المساواة مع جميع الهيئات العامة لمنظمة الوحدة ولكل منها صوت واحد فليس ثمة مقاعد دائمة وغير دائمة ، كما هو موجود فى منظمة الأمم المتحدة وبالرغم من أن الميثاق قد نص على المساواة فى السيادة فحال بالتالى دون قيام أية دولة أفريقية بدور الزعيم ، فإنه لم ينص على أى استنكار لأى نوع من أنواع الزعامة فى القارة ، وهو ما يفرق بينهما وبين المنظمات الأخرى التى تعترف صراحة بزعامة دولة .

أما عن المبدأ الثانى وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية . فقد جاء ذلك فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة وقد نص على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، ثم فى صورة أوضح فى موضع آخر، من استنكار أعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره وأنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة مجاورة أو بعيدة .

وقد جاء ذلك النص فى عدد من المواثيق الدولية الأخرى ولكن ليس بمثل هذه الصراحة ، ولعل المؤتمر قد ارتآه ضرورياً للتضامن .

والمبدأ الثالث وهو احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها :

وقد جاء ذكر ذلك فى ديباجة الميثاق ثم فى المادة الثانية والفقرة الثالثة من المادة الثالثة ، وتنص على : « احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة فى ظل الاستقلال .

وقد جاء ذلك المبدأ مرتبطاً بمشكلة الحدود السياسية التى تفصل بين الدول الأفريقية ، وقد جاء التأكيد على ذلك فى نصوص الميثاق ثمرة القوانين التى وضعها الاستعمار دون النظر إلى الظروف الاقتصادية ولا الاجتماعية عموما، وكان المؤتمر يسوده اتجاه يرمى إلى الإبقاء على الحدود التى وضعت فى عهد الاستعمار بدون تغيير ، كما عبر عن ذلك أكثر من رئيس دولة .

أما المبدأ الرابع ، وهو فض المنازعات بالطرق السلمية .

فقد جاء النص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة إذ قال بأن « فض المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق ، أو التحكيم . كما نصت المادة ١٩ من الميثاق على تعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات بينها بالطرق السلمية ومع أجل ذلك قامت لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

ومهما يكن من أمر ، فقد جاءت المبادىء الجديدة محددة، فى التحكم فى العلاقات بين الدول الأفريقية .

أما المبادىء التى تتحكم فى علاقات القارة بالعالم الخارجى غير الأفريقى فقد قامت على محور أساسى دعامته التضامن ، والتعاون ، والعمل على القضاء على الاستعمار وقد قامت على أربعة مبادىء هى :

١ — التعاون فى إطار الأمم المتحدة .

فالميثاق لم يكتف بتمشيه مع ميثاق المنظمة الدولية بل رأى أن أكبر أسلوب تنظم فيه العلاقات للدول الأفريقية بالعالم الخارجى هو فى إطار المنظمة العالمية ، وتجد الدول الأفريقية صعوبة فى تطبيق ذلك إلى حد ما . لأنه يتعارض مع اتجاه المؤتمر لمحاربة الاستعمار ، فالتوفيق بين مقاطعة الدول المستعمرة فعلا فى القارة كالبرتغال وغيرها والتعاون فى إطار المنظمة الدولية يبدو غير سوى . لذلك رأت الدول الأفريقية حلا لذلك التعارض إبعاد البرتغال عن المنظمة العالمية .

٢ — **محاربة الاستعمار .**

فقد جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية النص على القضاء على جميع صور الاستعمار فى قارة إفريقيا ، ثم أكدت ذلك فى الفقرة السادسة من المادة الثالثة .

وقد كان هذا المبدأ موضوع قرار وافق عليه رؤساء الدول متضمناً برنامجاً خاصاً لمحاربة الاستعمار، يقضى بتحرير جميع الأقاليم المستعمرة ومساعدة الدول الإفريقية المستقلة للشعوب الإفريقية التى لم تنل بعد استقلالها ، وقد نص القرار على الوسائل التى تتحقق بها هذه الغايات فجاء بعضها أساليباً سلمية ، وقام البعض الآخر على استخدام الأساليب القهرية فمن الأساليب السلمية : دعوة الاستعمار لمنح الاستقلال للشعوب التابعة له ودعوة الدول

الكبرى إلى الامتناع عن معاونة الدول الاستعمارية ، ثم إرسال وفد إلى مجلس الأمن من وزراء الخارجية أثناء نظره قضايا الأقاليم الإفريقية التى تسيطر عليها البرتغال ، ومن الأساليب القهرية : قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الإفريقية وحكومتى البرتغال وجنوب إفريقيا ومقاطعتها اقتصادياً ، وتوجيه الحركات التحررية ، وإنشاء جيوش تحريرية وقوى من المتطوعين من الدول الإفريقية المستقلة لمعاونة حركات التحرر ، وإنشاء لجنة تنسيق لتحرير الأقاليم الإفريقية . ولقد تكونت تلك من تسع دول واتخذت دار السلام مقراً لها ، وأخذت تدرس الأساليب التى تمكن اتخاذها للعمل المناسب من أجل تصفية الاستعمار .

وثمة مجهودات تبذل بصورة متواصلة لمحاربة الاستعمار فى إفريقيا وإعادة تنظيم حركات التحرر وتدعيمها ومن ثم أصبح هذا المبدأ منفذاً بصورة إيجابية فى ظل المنظمة الجديدة .

٣ — محاربة الاستعمار الجديد .

وفى الفقرة الرابعة من ميثاق الدار البيضاء ورد ذكر الاستعمار الجديد وكذلك ذكر مرات كثيرة بين خطب رؤساء الدول فى مؤتمر القمة الإفريقى ثم فى ديباجة ميثاق أديس أبابا ولكنه لم يرد بين نصوصه .

وقد ترك المؤتمر خصوم ذلك الاستعمار الجديد بغير تحديد ، وقد سبق أن أوضحنا مفهومه ، كنمط جديد من الاستعمار يتمثل فى الاستثمارات الأجنبية وإبرام معاهدات ثنائية ، والإبقاء على تجزئة القارة إلى دويلات صغيرة ، لا تستطيع النهوض متحملة أعباء الاستقلال .

٤ — عدم الانحياز .

وفى الفقرة السابعة من المادة الثالثة ورد ذلك المبدأ فنص على تأكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات ، والمقصود بذلك هو التحلل

من أى ارتباط سياسياً كان أم عسكرياً مع إحدى الكتلتين المتنازعتين مع عدم اتباع سياسة خارجية تؤدى إلى الانحياز ، كما يتضمن رفض منح القواعد العسكرية لأى الكتلتين الغربية أو الشرقية مع إلغاء جميع المعاهدات العسكرية وعدم الاشتراك فى أمثالها مستقبلا .

ومع هـــذا ، فتستطيع الدول الإفريقية محالفة بعضها بعض، وتبادل استخدام القواعد العسكرية فى أقاليمها دون أن تخرج على مبدأ عدم الانحياز ما دامت غير منحازة ، لأنه إذا ما قامت دولة إفريقية بعقد محالفة عسكرية مع دولة أوروبية منحازة فإنه يترتب على ذلك انحياز الدول الإفريقية إلى أحدى الكتلتين الشرقية أو الغربية ، ومن ثم تدخل إفريقيا الحرب الباردة وتتاح الفرص لتسلل الاستعمار الجديد فى القارة .

وإن معنى عدم الانحياز، أن الدول الأعضاء فى المنظمة الأفريقية يجب أن تنسحب من أية معاهدة عسكرية مع دول منحازة قبل التوقيع على الميثاق الإفريقى ، وبالتالى إلغاء الاتفاقات الخاصة بالتعاون العسكرى مع فرنسا والمملكة المتحدة وأمريكا .

ومنذ أن بدىء فى تطبيق ذلك المبـــدأ فى ظل المنظمة أخذ يحقق انتصارات كبيرة، فطلبت من انجلترا الانسحاب بقواعدها من بلادها واحتج برلمان تشاد فى مايو عام ١٩٦٤ وطلب من حكومته سحب القوات الفرنسية من قاعدة فورلامى .

ويعتبر هذا المبدأ من أجدى وسائل دعم الوحدة الإفريقية وأهمها لأنه يؤتى ثماره القوية فى تعزيز عهد الاستقلال .

ومع هذا ، فإن الدول الإفريقية تستطيع محالفة بعضها بعضاً وتبادل استخدام القواعد العسكرية .

تنظيم العضوية فى المنظمة :

يعتبر إجراء الانضمام إلى العضوية إجراء ميسرا ولا يتقيد بالأغلبية خاصة والمادة ٢٨ من ميثاق أديس أبابا تنص على أنه يمكن لأية دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإدارى بعزمها على الانضمام إلى هذا الميثاق ، وعلى السكرتير العـــام الإدارى أن يرسل عند وصوله هذا الإخطار إلى جميع الدول الأعضاء ...

ومن ثم تـكون إجراءات ميسرة . . .

وليست العضوية قاصرة فى المنظمة على إفريقيا ولـكنها تشمل الجزر المحيطة بها أيضاً ما دامت الأخيرة مستقلة .

ونظراً لأن الدول الإفريقية المذكورة فى المادة ٢٨ من الميثاق تتضمن، إلى جانب مفهومها الجدلى، مفهوماً سياسياً وفـكرياً ، فانه لا يكفى أن تـكون الحـكومة التى تريد الانضمام إلى المنظمة تحتل قطاعاً خاصاً من إفريقيا ، بل يجب أن تـكون مقتنعة بالمبادىء المنصوص عليها فى ميثاق أديس أبابا .

وكما أن للدول الإفريقية حق الانضمام ، لها أيضاً حق الانسحاب منها وفقاً للمـادة ٣٢ من الميثاق فأى دولة تريد الانسحاب تقدم إخطاراً مكتوباً بذلك إلى السكرتير الإدارى على ألا يتم هذا الانسحاب إلا بعد مرور سنة من تاريخه .

ولقد نصت المادة السابعة من الميثاق على أن هذه المنظمة تحقق أهدافها عن طريق هيئات عامة هى :

١ — مجلس رؤساء الدول والحـكومات .

وتنص المـادة الثانية من ميثاق أديس ابابا على أن : « مجلس رؤساء

الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة ، أما الهدف من هذا التنظيم فهو القدرة على التغلب على الصعاب التى قد تنشأ .

ولقد قررت المادة التاسعة من الميثاق أن يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلهم من المفوضين .

والمجلس يجتمع مرة على الأقل كل عام اجتماعا فى دورة عادية، وتكون دعوته فى دورة غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء وموافقة الدول الأعضاء عليه، وبشرط أن يحضره ثلثا الأعضاء على الأقل ليكون الاجتماع صحيحاً .

ولكل دولة صوت واحد ، وتصدر القرارات فى المجلس بأغلبية ثلثى الأعضاء ، أما ما يصدر من قرارات خاصة فتتم بالإغلبية البسيطة .

وللمجلس سلطات واسعة فلا تقتصر سلطاته وفقاً للمادة الثامنة من الميثاق على تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ، بل له الحق فى اعادة النظر فى تكوين جميع الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها وكذلك أية وكالات متخصصة يتم إنشاؤها وفقاً للميثاق، ولا يجوز للمجلس أن يلغى هذه الهيئات إلا وفقاً لأحكام المادة ٣٣ التى تنص على أنه فى حالة تعديل الميثاق أو إعادة النظر فيه يجب اتباع الخطوات التالية :

تقديم طلب مكتوب للسكرتير الإدارى — أخطار جميع الدول الأعضاء بذلك — مرور عام على تاريخ الاخطار قبل أن ينظر المجلس فى طلب التعديل — مع عدم اعتبار التعديل ساريا إلا إذا وافق عليه على الأقل ثلثا الدول اعضاء .

أما اختصاصات المجلس فهى :

(١) رسم السياسة العامة التي يسند تنفيذها إلى مجلس الوزراء .

(ب) الموافقة على ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات .

(ج) إنشاء هيئات عامة فرعية جديدة أو إدخال تعديلات على تكوين الهيئات العامة أو على اختصاصها .

٢ — مجلس وزراء الخارجية .

هو ثانى الهيئات العاملة فى المنظمة من حيث الأهمية ، ويتكون ذلك من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ولهذه الدول حق اختيار وزراء آخرين ليمثلوها فى اجتماعات المجلس :

ويجتمع المجلس مرتين فى السنة على الأقل ومن الممكن أن يجتمع فى دورة غير عادية بناء على طلب دولة عضو ، على أن يوافق على ذلك ثلثا الأعضاء ، كما يشترط حضور ثلثى الأعضاء على الأقل لصحة انعقاده . أما عن قرارات هذا المجلس ، فهى تصدر جميعها بالإغلبية البسيطة .

٣ — الأمانة العامة .

اتفق على أن تكون مقرها أديس أبابا فلها الأولوية فى ذلك على غيرها فقد انشئت فيها المنظمة ، كما أنها تعتبر نقطة التقاء متوسطة بين مختلف الدول الإفريقية ومقر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا .

ولقد نصت المادة السادسة عشرة من الميثاق الإفريقى على وصف الموظف الأول فى المنظمة ، على أنه الأمين العام الإدارى ، وأكدت الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة من هذا الميثاق ، الطابع الدولى للأمانة العامة وقد اضافت الفقرة الثانية أن يتعين على كل عضو « أن يحترم الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام والموظفين وإلا يسعى إلى التأثير بهم عند الاطلاع بمسئولياتهم . »

٤ — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

لهذه اللجنة مكانتها الخاصة فى المنظمة فقد نصت المادة ١٩ من الميثاق على أن تكوينها وشروط العمل بها « سوف يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات » .

٥ — اللجان المتخصصة .

تنشأ وفقاً لاحكام المادة العشرين من الميثاق اللجان المتخصصة التى يرى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ضرورة انشائها بما فى ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والدفاع والعلمية والفنية والابحاث .

وتتألف بناء على المادة ٢١ كل لجنة من اللجان المتخصصة المذكورة فى المادة ٢٠ من الوزراء المعنيين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكوماتهم من الدول الاعضاء .

تلك هى صورة أول تجربة تقام فى أفريقيا عن تنظيم يرعى فكرة الوحدة الإفريقية فى تعزيزه عهد الاستقلال .

وتعتبر هذه المنظمة خطوة جديدة نحو هدف الوحدة الإفريقية الشامل ، وقوة جديدة تدعم عهد الاستقلال .

ففى هذه الفترة التالية للاستقلال حينما تتمكن الحكومات الإفريقية من الحصول على مركز قوى فى الداخل ، فى الاطار السياسى الإفريقى والعالمى الاكثر اتساعا ، تعطيها الوحدة الإفريقية القوه لمقاومة اعتداءات الايديولوجيات الخارجية ، مهما كان مصدرها .

على أن الوحدة الإفريقية رغم هذا لا تعدو تعبيراً لشعور بالتضامن الإفريقى قبل كل اعتبار ، فبرغم اشتراك الدول الإفريقية المستقلة كلها فى هذه الوحدة ، إلا إنها لا تعدو التيار التوحيدى القائم على التضامن إلى

حقيقة الاتجاه الوحدوى الاصيل ، وإن كان ذلك أمل لكل أفريقى .

فثمة قوى مركزية طاردة تشمل كل عوامل الانفصال ، وتعقد الطريق نحو تحقيق أية درجة حقيقية من الوحدة الإفريقية ، ينبع بعضها من الميراث الحضارى الإفريقى ، لاختلاف اللغة وسيطرة النزعة القبلية ، وبعضها ينبع من الميراث الاستعمارى ، أما الميراث الثالث ، فقد خلقته الحكومات القومية الحديثة ذاتها .

على أنه رغم هذا ، فاننا لا ننكر أهمية الوحدة الإفريقية كسبيل يجمع حوله القوى الناهضة بالقارة ، ومجال تسوى فيه المنازعات بالحل والتراضى بل ترمى إلى اتجاه صاعد باستعادة كرامة الإفريقيين فى نظر العالم الخارجى ، له تأثيره الكبير فى السياسة الداخلية التى تتيحها الدول الإفريقية .

ولقد بدأت لغة مشتركة تربط كل أفريقية ، هى لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير ، كان من مظاهرها مثلا محاولة حل النزاع الذى نشب بين الحبشة والصومال حول الحدود وغير ذلك من المسائل الإفريقية .

ولقد مثلت المنظمة فى حقيقتها تجربة نحو دعم التضامن الإفريقى وإذا كانت لم تحل بعد المشكلات الإفريقية حلا جذريا ، فيكفى أن يردذلك لحداثه العهد وثقل المهمة وعلى الاقل فهو تنظيم يحول دون خطر التفكك والضعف ويفتح للتعاون والتضامن الإفريقى أبوابا سهلة المنال ، ومن المصلحة الا ننظر إليه على أنه كل شيء بل مجرد تنظيم انتقالى متطور تطورا يساير العصر .

ومهما يكن من أمر ، فقد نقل المؤتمر تضامن العالم الإفريقى من المرحلة النظرية الوضعية إلى المرحلة العملية التأسيسية .

أن انبثاق الوحدة الإفريقية عن برنامج العمل السياسى الذى كان أساساً عملا مضادا للاستعمار والامبريالية ، ليعبر عن المطامع القومية الهادفة إلى وضع استراتيجية ضخمة لجميع الدول الإفريقية، فى شكل مجتمع أفريقى شبه موحد كأمر يعكس لنا التغييرات التدريجية والجذرية التى تظهر فى وجهات نظر الحكومات الإفريقية بما يوضح ملامح الطريق إلى مستقبل زاهر للقارة المناضلة .

الفصل الثالث

إفريقيا وهيئة الأمم المتحدة

ومع محاولات القارة لتعزيز عهد الاستقلال ، اتجهت نحو هيئة الأمم المتحدة تتخذ منها سبيلا لذلك .

وتعتبر العضوية فى الأمم المتحدة بالنسبة لدول إفريقيا الحديثة ذات قيمة كبرى بالنسبة لتشكيل سياستها الخارجية ، فهى مجال قوى يمكنها من تأكيد قبول العالم لاستقلالهم وتعزيزه ، ولما كانت أصوات هذه الدول تلعب دوراً هاماً فى تقرير مركز الأمم المتحدة ، فإنها بهذا تكسب منها بالتالى تأييداً سيكولوجياً كبيراً ، على أساس أن هذه الدول تعتبر أندادا متساوين فى المجتمع العالمى ، وهـــذا هو أهم ما ينال أفريقيا المستقلة من إسهامها فى هيئة الأمم المتحدة .

ولقد مر على القارة الأفريقية وهيئة الأمم منذ عام ١٩٤٦ تغييرات كبيرة أساسية ، فهيئة الأمم فى عام ١٩٦٢ وما بعدها أحدثت تغييراً تنظيمياً مختلفاً من ذلك التنظيم الذى أنشىء فى سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ . وصورة أفريقيا فى عام ١٩٦٣ قد تغيرت على الصورة الاستعمارية قبل ذلك العام ، ويعتبر التغيير الذى طرأ على القارة وعلى المنظمة ثمرة تأثير كل على الآخر ، ذلك التغيير الذى لم يكن من المستطاع التنبؤ به فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ولربما كان ثمة اعتقاد ، بأن المنظمة سيكون لها تأثيرها على مستقبل القارة ، ولم يعلم هؤلاء أن مستقبل المنظمة ذاتها كانت ستتحكم فيه القارة الشابة بأحداثها وحركاتها التحررية .

ومنذ عام ١٩٦٣ ، بدأت أحداث القارة تنسج خيوط تنظيم جديد فى فى المنظمة وتسيطر أحداثها على نشاطها واهتمامها — فإن ٤٠ ٪ من التقرير

السنوى السادس عشر للسكرتير العام كان يقتصر على المسائل والمشكلات الإفريقية ، فى حين تضمن التقرير السنوى الأول عبارتين فقط عن أفريقيا من صفحاته البالغة ٦٦ صفحة .

وتعكس العضوية فى هيئة الأمم الأهمية المتزايدة للقارة ، ففى عام ١٩٤٦ لم تكن تمثل القارة فى المنظمة إلا قليلا بينما مثل القارة فى عام ١٩٦٣ — ٣٣ دولة تمثل سواد التمثيل الدولى فى المنظمة إن القارة تضع المنظمة فى موضع الأمل ، وهى تكشف عن قوتها وصلابتها أمام علاج أحداثها بل ويحدد بحق مستقبلها .

لقد فقد همرشلد حياته بين ربوع أفريقيا وهو يقوم بمهمته من أجل أفريقيا ومستقبل المنظمة .

ترى ما تأثير الأمم المتحدة على أفريقيا فى المستقبل ؟ .

إن ذلك يرجع أساساً إلى مدى ما تمثله أفريقيا فى هيئة الأمم من وحدة وهو يتأثر بموجة انقسام الشخصية الإفريقية على نفسها فيها . ولقد كان عدد الدول الإفريقية فى هيئة الأمم فى أكتوبر عام ١٩٦٢ - ٣٣ دولة أفريقية وهو قدر يساوى ٣٠,١٪ من العضوية فى المنظمة وقد قسمت هذه الدول إلى مجموعات ثلاث اشتركت فى سير المناقشات السياسية هذا وقد تفرعت هذه الدول إلى ثلاث مجموعات أخرى :

فنجد المجموعة الأفريقية ومجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل تكون كلها من الدول الأفريقية بينما تنتمى بعض الدول الأفريقية المجموعة العربية ومجموعة الكومنولث وبالإضافة إلى هـــذا نجد أن جميع الدول الإفريقية المستقلة (أعضاء مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة) هم أعضاء أيضاً فى المجموعة الافروآسيوية وليس ثمة غير جنوب أفريقية دولة لا تنتمى

لأية مجموعة ولو أنها كانت تعتبر عضواً فى مجموعة الكومنولث حتى انسحابها من هذا الكومنولث فى مايو عام ١٩٦١ .

المجموعة الأفريقية :

ولقد نظمت المجموعة الإفريقية فى مايو عام ١٩٥٨ منبثقة فى أعقاب الدورة الأولى لمؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، وأننا لنذكر أن أحد قرارات مؤتمر أكرا قد اشترط أن الأعضاء الدائمين للدول الإفريقية فى هيئة الأمم يعتبرون أنفسهم كمجموعة عاطلة لتنسيق المسائل ذات المصالح المشتركة وبعد المؤتمر بوقت قصير اجتمع هؤلاء فى نيويورك ، ووضعوا اتفاقا أسست به المجموعة الافريقية ، وكان ثمة فى ذلك الوقت تسع دول إفريقية فى المنظمة ، وكانت إثيوبيا وليبريا واتحاد جنوب أفريقيا تمثل كلها أعضاء أصليين ولقد انضمت ليبريا فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٥٥ والسودان والمغرب وتونس فى ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٦ وغانا فى ٨ مارس عام ١٩٥٧ ولم يحضر اتحاد جنوب القارة مؤتمر أكرا إذ اعتبر دولة أوروبية أو استعمارية . ونتيجة لذلك ، لا يعتبر عضواً فى المجموعة الإفريقية وكما قرر أعضاء المجموعة أن المجموعة محدودة فى إطار الدول الإفريقية المستقلة وإن الشعوب الإفريقية لجنوب أفريقية لم تحقق بعد استقلالها . ثم تطورت المجموعة بتوالى انضمام الدول الإفريقية للمنظمة وكان تطورها منذ عام ١٩٥٨ على الوجه الآتى (١) :

من مايو عام ٥٨ إلى ديسمبر عام ٥٨ ٨ أعضاء

من ١٢ ديسمبر عام ٥٨ إلى ١٩ سبتمبر ٩ أعضاء

من ٢٠ سبتمبر إلى ٢٧ منه عام ١٩٦٠ ٢٢ عضواً

من ٢٨ سبتمبر ١٩٦٠ إلى ٦ أكتوبر ١٩٦٠ ٢٤ عضواً

---

(١) Havel ; Africa in the united nation

من ٧ أكتوبر ١٩٦٠ إلى ٣٦ سبتمبر ١٩٦١ ٢٥ عضواً

من ٢٧ سبتمبر ١٩٦١ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٦١ ٢٧ عضوا

من ١٤ ديسمبر ١٩٦١ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ ٢٨ عضوا

ومن ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ إلى ٧ أكتوبر ١٩٦٢ ٣٠ عضوا

من ٨ أكتوبر عام ١٩٦٢ إلى ٢٤ اكتوبر ١٦٦٢ ٣١ عضوا

من ٢٥ اكتوبر ١٩٦٢ حتى الآن تقريباً ٣٣ عضواً

وكان نمو المجموعة الإفريقية من عام ١٩٥٨ نمو هائلا أعظم من نمو الاعضاء الآسيويين .

ففى السنوات العشرة الاولى للمنظمة نما عدد أعضاء الدول الاربعة المستقلة — باستثناء الجنوب — من ٣ — ٤ بينما نجد أن الاعضاء الآسيويين فى نفس هذه الفترة نموا من ٧ — ١٨ وأصبح فى نهاية عام ١٩٥٦ ثمانى دول أفريقية فى المنظمة وعشرون دولة آسيوية فيها .

ويعد ذلك تطوراً منطقيا لكثير من الدول التى استقلت حديثا فى أفريقيا ، نظراً لأنها تجد نفسها مرهقة ماليا لعدم تناسق أعبائها مع مواردها المالية على نحو لا تستطيع معه أن تنشىء السفارات والمفوضات فى العواصم الأفريقية ، وبهذا تكتفى بفضل المندوبين فى الأمم المتحدة ، بتوفير وسائل الاتصال مع الدول الأفريقية ، وفى نيويورك تتم المقابلات الأفريقية بهذا بمنتهى السهولة وبأقل التكاليف .

ويعتبر تنظيم المجموعة الأفريقية قائما على اتفاق المندوبين الدائمين أكثر من قيامه على اتفاق دولى شكلى مثل المعاهدة وكان هدف مؤتمر أكرا أن تأخذ هذه الأداة شكل الاتفاق الدولى فى تاريخ متأخر ، ولقد أثير موضوع إقامة مثل ذلك التنظيم بمعاهدة فى الدول الثانية لمؤتمر الدول الأفريقية المستقلة فى أديس أبابا .

وتتشكل هـــذه الأداة من هيئة تنسيق وسكرتارية ، وتتكون لجنة التنسيق والأعضاء الدائمين للدول الإفريقية المستقلة فى هيئة الأمم أو مندوبيهم وتجتمع هذه الهيئة مرة كل شهر على الأقل أو عندما يرى الرئيس ذلك ضرورياً بعد استشارة سائر الأعضاء ، ولأى عضو الحق فى اقتراح الاجتماع .

وتتشكل السكرتارية من أربع دول إفريقية ولكل دولة الحق فى أن ترسل عنها مراقباً فى اجتماعاتها ، وينتخب أعضاء السكرتارية لمدة معينة ، وكان أول من انتخب من الأعضاء هم غانا وليبيريا وتونس ثم الجمهورية العربية المتحدة .

وتتبع الإدارة الدائمة إجراءات محددة إبان انعقاد دور الجمعية العامة وهى طبقاً للاتفاقية الخاصة بالأعضاء الدائمين للدول الإفريقية كالآتى :

اتفاقية خاصة بدورات انعقاد الجمعية العامة :

١ — تدرس هيئة التنسيق «أجندة» كل دورة لانعقاد الجمعية العامة بقصد اقتراح عمل مشترك فيما يتعلق بشروطه الخاصة بالرجوع إلى شتى البنود التى هى فى صالح الدول الإفريقية المستقلة دون المساس بعلاقاتها بمجموعة الدول الآسيوية الإفريقية .

٢ — تجتمع السكرتارية أثناء وخلال اجتماع الجمعية العامة من الفينة إثر الأخرى وتحيط سائر الأعضاء للوفود الإفريقية ، علماً بوجهات نظر هيئة التنسيق فى جميع المسائل التى تهم الجميع .

٣ — يكون أعضاء الوفود الإفريقية فى شتى أنواع اللجان على اتصال بعضهم ببعض .

إن الإعدادات التى تجرى من أجل دورات الجمعية العامة تقرر بوضوح

ألا تمس المجهودات المبذولة فى مجال تنسيق علاقاتها بالمجهودات الإفريقية الآسيوية ، وهذا معناه عملياً هو أن اجتماعات المجموعة الإفريقية على أى مستوى من المستويات ، تتناول فقط المشكلات الإفريقية المعروضة على الجمعية العامة على أن تكون مسئولية التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون فقط حول المسائل الإفريقية المعروضة على الجمعية على جانب كبير من الأهمية . ففى الدورة السادسة عشر من الجمعية العامة وضعت ست من اللجان الهامة مجموعة من المسائل البالغ عددها ٣٥ مسألة كانت تمت بسبب مباشر وغير مباشر بإفريقيا ، ومع افتراضنا أن لكل من الأعضاء الإفريقيين البالغ عددهم ٢٨ عضواً فى الأمم المتحدة مندوباً فى كل من اللجان الست الرئيسية ، فإن هذا معناه أن نشاط المندوبين يجب أن يشمله التنسيق على الأقل إلى درجة تبادل وجهات النظر والمعلومات اللازمة ، فالمندوبون البالغون ٢٨ عليهم يتدارسون من خلال مندوبيهم الدائمين ، الـ ٣٥ قراراً أو مسألة لمعرفة ما إذا كانت تلك تحتوى على وجهات مشتركة على أساس ما لديهم من معلومات من وزاراتهم الخارجية أو على عدة قرارات عن المؤتمرات الإفريقية التى اشتركت فيها حكوماتهم .

ولقد قصر جانب من سير المفاوضات للمندوبين من كل إقليم فى إفريقيا ، حول مدى تأثر أحد الاحداث على إقليم آخر .

ويتوقف مدى اتفاق المندوبين حول مسألة ما على اتفاق حكوماتهم وتفاهمها الموحد حول السياسة الخارجية .

إن هـــذه المجموعة ، ليست كتلة بل جماعة تقوم على حرية المناقشة والإقناع ، ومن وظائفها أيضاً تسهيل عملية انتخاب الدول الإفريقية فى المناصب الانتخابية فى هيئة الامم المتحدة .

ولقد نمت المجموعة الإفريقية بفضل قرار عدد العضوية الإفريقية فى

هيئة الامم المتحدة ، وفى عام ١٩٦٥ فى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة تضمنت مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل ومجموعة أخرى من الجماعات الإفريقية .

مجموعة برازافيل .

شكلت هذه المجموعة منذ افتتاح الدورة السادسة عشرة للجمعية العمومية فى سبتمبر عام ١٩٦١ ، ومن سبتمبر عام ١٩٦٠ حتى سبتمبر عام ١٩٦١ شكلت دول برازافيل مجموعة،ولقد حققت دول الجماعة الفرنسية فى الكمرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكنغو برازافيل وداهومى وجابون وساحل العاج ومدغشقر والنيجر وفولتا العليا ، استقلالها أبان صيف عام١٩٦٠ ، وقدألحقت بالأمم المتحدة كلها فى ٢٠سبتمبر عام١٩٦٠، ولقد ضم إليها السنغال التى استقلت فى ١١ سبتمبر ودخلت هيئةالأمم فى٢٨ سبتمبر من نفس العام ونظراً لأنهم كانقد عملوا معا من قبل فى اجتماعات الجماعة الفرنسية،فقد وجدت هذه الدول سبيلا لترابطها فى المنظمة الدولية،ونظراً لأن اللغة الفرنسية كانت لغتهم الرسمية ، فقد كان ذلك سبباً فى بقائهم متقدمين عن سائر الدول الأفريقية،وبالرغم من أن مندوبى المغرب وتونس يتكلمون الفرنسية،فإن الصراع بين المغرب وموريتانيا قد حال دون بحثهم عن زملائهم والتقائهم معهم من الناطقين بالفرنسية .

وكان ثمة خلاف فى وجهة النظر بينها وبين مجموعة الدار البيضاء الثورية التى تعمل على الاتجاه الأفريقى .

ولقد التقى رؤساء دول هذه البلاد الإحدى عشرة بموريتانيا فى برازافيل ، وكانت موريتانيا قد حققت استقلالها فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٦٠ وقد سمى تحالف هذه الدول الـ ١٢ بمجموعة برازافيل .

ولقد أدى انعقاد مؤتمر برازافيل فى ديسمبر ١٩٦٠ واجتماع داكار

فى يناير وفبراير عام ١٩٦١ ومؤتمر بوندى فى مارس عام ١٩٦١ والاجتماعات التالية للخبراء إلى انعقاد مؤتمر تاناناريف فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وقد أقر ذلك ميثاق اتحاد أفريقيا وملاجاش ولأجل التمكين من تنسيق السياسة فى نيويورك لأعضاء دول الاتحاد ، قرر إيجاد مجموعة للاتحاد الأفريقى والملاجاشى فى هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم ما انتهى العمل بالمنظمة السابقة لهذه الدول السابقة حتى حلت محلها مجموعة أكثر دواماً ، وبفضل قبول موريتانيا فى ٢٧ أكتوبر فى هيئة الأمم زادت مجموعة هيئة الأمم إلى ١٢ عضوا

ولم تقتصر مناقشات مجموعة برازافيل حول الشئون الأفريقية بل أعطت اهتماما كثيرا من الأحداث سيما مشكلات القضاء على الاستعمار كما تهتم بالنسبة لمجموعة هيئة الأمم ، بتحقيق أكبر نسبة من التمثيل فى المناصب الانتخابية فى هيئة الأمم .

ويبدو أن بقاء هذه المنظمة يرجع أولا إلى أنها على تضامن مع فرنسا أكبر من تضامنها مع الدول الإفريقية الأخرى .

مجموعة الدار البيضاء .

اتخذت اسمها من اسم مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى ٢ يناير عام ١٩٦١ وكنتيجة لذلك المؤتمر ، قامت هذه المجموعة فى هيئة الامم وأخذت فى نشاطها فى مارس عام ١٩٦١ .

وتمتاز هذه المجموعة بتماسكها وتضامنها فى هيئة الامم واهتمامها بالقضايا الإفريقية وغيرها من السياسة الخارجية وقضايا التضامن الإفريقى .

وبجانب هذه المجموعات الإفريقية الكبرى الثلاث فى هيئة الامم المتحدة ، يوجد ثمة عدد من الجماعات التى تتضمن أعضاء أفريقيين ومن هذه الجماعات التى

تنتمى إليها بعض دول أفريقيا بالتعاون هى : المجوعة الإفريقية الآسيوية ، والمجموعة العربية والمجموعة الكومنولثية البريطانية ، وجميع الدول الإفريقية أعضاء فى المجموعة الاولى .

وبجانب ذلك ، ثمة جماعات فرعية مثل جماعة منروفيا وجماعة الوفاق وجماعة لاجوس وذلك .

ومهما يكن من أمر ، فقد أوجدت هذه المجموعات من أجل التأثير على اتجاهات المنظمة الدولية وقراراتها لكى تتسق نشاطها مع السياسة الإفريقية المشتركة التى تقرها المؤتمرات الإفريقية .

وتعتبر الجمعية العامة الساحة الوحيدة لهيئة الامم المتحدة .

وتختص هذه الهيئة بدراسة وتقديم التوصيات والمشكلات العالمية ،فإذا كانت تلك مجردة من القوة التنفيذيه فإنها قادرة على التأثير على الرأى العام العالمى .

وتصدر التوصيات بأغلبية الأعضاء الحاضرين بالتصويت ، إلا فى حالة المشكلات الكبرى حيث تتطلب تلك تصويت ثلثى الأغلبية وتشمل هذه المشكلات الكبرى صيانة السلام العالمى ، الامن الدولى ، والانتخابات لمجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية ، ويتولى الأعضاء الجدد ، إقامة نظام الوصاية ثم دراسة المشكلات الكبرى وتقرر عما إذا كان ذلك هاماً أم لا .

فقد تصوت إحدى الجمعيات فى الجمعية العامة فى ثلاث اتجاهات مختلفة فأغلبها قد تصوت مع أغلبية الامم المتحدة وضد أغلبية الامم المتحدة أو قد يتوقف وقد يوافق على اقتراح أو قرار بأغلبية أصوات هيئة الامم المتحدة أو قد يحتاج إلى ثلثى أغلبية التصويت .

وتختلف سائر المجموعات الأخرى من حيث التأييد والمعارضة، ولكنها تتفق حول مسألة عليا تهم القارة، ويقف الكثير من دول هذه المجموعات متضامنة: فى التصويت مع الاتحاد السوفيتى فى مواجهة إجماع الغرب والاستعمار .

وكما لإفريقيا تأثيرها على تسيير دفة نشاط الأمم المتحدة، فإن لهذه المنظمة تأثيرها أيضا فى حل مشكلاتها . فقد فشل مجلس الأمن فى كثير من الأحداث فى قضية مصر التى عرضتها عليها عام ١٩٤٧ ، أو تونس عام ١٩٥٢ ثم قضية الجزائر عام ١٩٥٥ وغير ذلك وكان السبب هى طبيعة تكوين مجلس الأمن . من الدول الاستعمارية التى ينعكس فيه صورة الحرب الباردة واهتمام الجمعية العمومية بإفريقيا .

إن اهتمام المنظمة بمشكلات أفريقيا أمر مفهوم لسبب بسيط ، وهو أن مجلس الوصاية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى يعمل تحت سلطتها العامة وكذلك أيضا نجد أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ويهتم بصفة متزايدة بمشكلات القارة ومشكلات البلاد النامية ، فمثلا نجد أن اللجنة الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا قد أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العمومية .

ونجد أيضا، أنه نظرا لأن الجمعية العامة تعتبر الأداة الوحيدة التى يتمثل فيها أعضاء الأمم المتحدة ، فإنه من الطبيعى أن تسعى الأعداد المتزايدة للأعضاء إلى اسماع صوتها من هذه الجموع فى المنطقة، فإذا لم تسمع مشكلاتهم وأصواتهم بصورة إيجابية فى مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أو مجلس الوصاية حيث يكون تمثيل الدول الأفريقية تمثيلا محددا ، فإن دول القارة تشعر إذ ذاك بدافع يستلزم عرضها على الجمعية العمومية وأخيرا نجد، فضلا عن ذلك، أن ثمة ما يؤكد اهتمام المنظمة بالقارة وهو وجود تلك المسئوليات الملقاة على عاتق الجمعية العمومية نحو القطاع الذى لم يتمتع

بعد بالحكم الذاتى ، فهذا معناه أنها تعطى عنايتها إلى مشكلات القارة .

ويتجلى مدى اهتمام المنظمة بشئون القارة من دراساتنا لحركة التصويت بين ساحة المنظمة ، فنجد مثلا أنه من بين ١٧٤٧ر١ قرارا أقرتها الجمعية من الجزء الأول من الدورة الأولى حتى خلال استتباع الدورة السادسة عشرة ، مسائل بلغت ٣٣٦ تعنى بأفريقيا فى مجملها أو بعضها ثم نجد أن ٢٦٠ قرارا قد تناولت وحدها المشكلات الأفريقية .

وبفضل استحواذ أفريقيا على عدد كبير فى المنظمة ، تستطيع السيطرة على نشاط الهيئة والقضاء على مناورات الاستعمار عن طريق هذه المنظمة ولو أن هذه الجمعية لا تملك إلا إبداء النصح إلا أن قوتها ترجع أولا إلى تضامن ورغبة وإصرار هذه الأغلبية فى واجهاتها ونشاطها على تنفيذ القرار .

وبالرغم من اشتراط المنظمة توفر ثلثى الأغلبية لكى تقرر الموضوعات ذات الأهمية سيما تلك التى تمت بسبب صيانة السلام العالمى والأمن الدولى ، ثم الوصاية والمناطق التى لم تتمتع بالحكم الذاتى بعد ، فقد حققت الكثير من القرارات ذات الأهمية لأفريقيا فى عديد من الوحدات ، وربما كان فى استطاعة القارة أن تنال تأييد الأغلبية ، ولكن لم يكن فى استطاعتها توفير ثلثى الأغلبية .

ولقد أصبحت أفريقيا بلا جدال قوة رئيسية فى المنظمة الدولية، وأننا نعلم بأن ثمة مؤتمرات أفريقية بدأت من أكرا عام ١٩٥٨ إلى مؤتمر لاجوس عام ١٩٦٢ قد أصدرت قرارات موجهة إلى الأمم المتحدة، ومهما كانت هذه القرارات مقصورة على مؤتمر الدار البيضاء أو برازفيل أو منروفيا ولاجوس، فإنها كلها كانت تهتم وتعتني بتنسيق دور الدول الأفريقية فى الهيئة الدولية ويتجلى

من ذلك أن أفريقيا فى استطاعتها أن تحقق هدفها فى أن تبدو موحدة فى هذه المنظمة ، فلو انتظمت أفريقيا فى منظمة من دول أفريقية متحدة فإنها بهذا فى استطاعتها أن تستحوذ على عدد كبير فى هيئة الأمم المتحدة أكثر من وضعها اليوم كدول فرادى .

ولقد استفادت القارة من المنظمة ، فقد عملت على قيام الوصاية على خمس دول أفريقية ، كما اهتمت بحق تقرير المصير ، بما أسرع من اتمام الاستقلال لمعظم الدول ، وزادت نشاطها فى حقل التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ولقد أدى إيجاد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى خلق لون من التخطيط من أجل أفريقية ، كما وفرت فرصا عديدة لاتصال المسئولين من الدول الافريقية بعضهم ببعض ، وتبادل وجهات النظر ، وكان موقفها فى الكنغو ، رغم أنه لم يحسم المشكلة إلا أنه منع تمادى الاستعمار فى القارة إلى حد كبير .

ويعتبر تأثير القارة على الامم المتحدة انعكاساً لأهمية الأمم المتحدة على إفريقيا ، فقد أثر تزايد العضوية الإفريقية على تكوين القرارات بألوان شتى ، من حيث النوع والأهمية التى تهم المنظمة ، وقد زاد اهتمام المنظمة بالمسائل الخاصة بحق تقرير المصير والتطور الاقتصادى والاجتماعى والقضاء على الاستعمار .

وقد كان لاهتمام المنظمة بكل ذلك راجعاً ، ضمن أسبابه ، إلى اهتمام دول آسيا وإفريقيا بها ، ووفرة أعضائهما الممثلين ، ويتجه هؤلاء إلى السيطرة على الجمعية العامة ، وليس ثمة اليوم من الاعضاء الإفريقيين والآسيويين فى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية بحيث يمكنهم من السيطرة على هذه الادوات كلها مباشرة ، ونظراً لان أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية تعتبر خاضعة لمراجعة الجمعية العمومية التى لها حق تعديلها وتغييرها ، فإن الدول الآسيوية والإفريقية لها سيطرة غير مباشرة

على هذين المجلسين ، ونظراً لان عدد الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن لا يتضمن أية دولة كبرى أفريقية أو آسيوية إذ تعتبر الصين الوطنية وهى عضو دائم عضوا فى المجموعة الإفريقية الآسيوية ، كان ثمة احتمال لتعديل الميثاق على أن كان هذه الدول تستطيع السيطرة على المجلس رغم هذا بل السيطرة على الجمعية ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادى الاجتماعى وذلك باستخدام قدرتهم التصويتية لوضع بعض الموضوعات بين الاجندة ، ولكن ليس من السهل تحريك ثوراتهم التصويتية على نحو يلزم المنظمة بذلك ، فى استطاعة الجمعية العمومية ان تصدر قرارات ، ولكن يجب ان تكون قرارات فعالة وايجابية بحيث تكون لها تأثيرها ، وقد يكون للدول الآسيوية الإفريقية تأثيرا بالغا فى اصدار القرارات، ولكن إذا لم يدركوا معنى العلاقات الحقيقة التى توجـــد فى العالم ، فإن القرار قد يصبح مجرد تعبير عن اتجاه أو موقف وكم فشلت هذه المجموعة أن تفرض العقوبات على جمهورية جنوب أفريقيا لان العقوبة لا يمكن أن تفرض الا إذا ايدتها الدول المسيطرة .

وتحاول بعض الدول العظمى تأييد الدول الإفريقية فى اتجاهها اشعورهم بقدراتهم الادبية على التأثير على قرارات المنظمة الدولية .

أنه لكى يحقق الاعضاء الإفريقيون اغراضهم ، عليهم أن يعتمدوا لا على قدراتهم للحصول على مقعد فى مجلس الامن أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أو الحصول على الاغلبية فى الاصوات فى الجمعية العمومية ولكن يجب أن تعتمد أكثر على قدراتهم على الاتصال والمفاوضة والموازنة والعرض والاتصال والمرونة من أجل حل المسائل .

وثمة من الدلائل ما تؤيد أن هذه الدول تدرك هذا تماما ولكنها فى هذا تحتاج إلى خبرات ومهارات دبلوماسية .

ومهما يكن من أمر ، فقد أثبتت علاقة المنظمة بافريقيا بأنها مجدية ، ولكنها بقدر ما كانت حاسمة فى بعض المسائل كانت عابثه فى أهم المشكلات التى آثارها الاستعمار ، كمحاولة للابقاء على نفوذه .

أن القارة المستقلة ، إذا كانت تسعى لان تبنى وجودها فى منظمة الامم المتحدة لتعزز بوجودها استقلالها ، فان قوتها ليست فقط فى استقلالها السياسى ، لان استقلالها السياسى لا يتحقق ولا يتقرر لتصبح القارة قوة تقرر بحق مصير الاستعمار وتدعم الحرية ، الا بالنهضـــة الاقتصادية والاجتماعية الـكبرى .

الباب السابع

الحل الجذرى لمشكلات القارة الإفريقيه فى عهد الاستقلال

وحتمية الحل الاشتراكى

تعانى أفريقيا أزمة شاملة ، أزمة سياسية تتمثل فى التجزئة الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، وأزمة الاستعمار بشتى معانيه وفى صورته الجديدة - إسرائيل - تعانى إفريقيا أزمة اقتصادية تتمثل فى سيطرة الاستعمار كما تتمثل فى تبعية الاقتصاد الإفريقى للاقتصاد المستعمر فى الإنتاج والنقد ورأس المال.. فى تخلف هذا الاقتصاد عموما وعجزه عن أن يسهم فى تنمية الدخل العام بما يحل مشكلات الفرد المادية والاجتماعية .

وتتمثل الأزمة الاجتماعيـــة فى سيطرة النزعة القبلية بجانب الروح الإقطاعية - أزمة القيم المنحدرة من الماضى إلى عهد الاستقلال، أزمة كبرى متداخلة ليست مادية فقط أو اجتماعية أو حضارية أو سياسية بل أزمة متداخلة متشابكة لا تستلزم إصلاحات تستهدف الترميم مع بقاء إطار الواقع ممتداً بجذوره فى أعماق المجتمع ، بل تستلزم تغيير واقع المجتمع تغييراً جذرياً ، بما يجدد هذا المجتمع على نحو يستطيع مجاراة عهد الحضارة والتقدم والاستقلال ويوقف امتداد الاستعمار فى صوره الجديدة .

كان طبيعياً أن ترتد هذه المشكلات فتنعكس على الفرد لتثقل كاهله فلا تدع له الفراغ الذى يفكر فيه فى المسائل العامة القومية، بل تشغله بالجزئيات والمسائل التى كان يثيرها المجتمع والاستعمار ويحسها الفرد إحساساً مباشراً، وبهذا يجمد مجرى الشعور القومى، فلا يرقى لمستوى الوعى العقائدى الإفريقى، فلم ينبعث ذلك بالقدر الذى يلائم وجسامة المسئولية بما يؤثر فى

تماسك الدولة الإفريقية الجديدة وفى قدراتها على استكمال عهد الاستقلال ومواجهة أساليب الاستعمار الجديد .

ولقد شاهدنا من قبل مجرى الوعى القومى الإفريقى والحركة القومية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكيف كان ذلك يمضى فلا يتمثل بحق إلا بين طليعة المثقفين ، وكانت تلك تمثل قلة من كثرة أفريقيه كانت تسيطر عليها النزعات التقليدية بصفة عامة .

لم يكن هذا الوضع من شأنه أن يبلغ عهدالاستقلال غايته ولا يستطيع الارتفاع به لمستوى المسئولية التى انتقلت إليه ، وكان لابد لكى يستقيم الامر ليرتفع لمستوى المسئولية ويمكن عهد الاستقلال من أن يتطور بالنضال الإفريقى فى عهدالاستقلال ، إلى نضال ثورى ، أن يحدث تغييرات جذرية بالتجديد فى تكوين المجتمع بما يحل من مشكلات الفرد المادية والفكرية فيحرره من التبعية الاجتماعية والاقتصادية ويمكنه بالتالى من التفكير فى المسائل الكبرى ، ويشعره بوجوده فى إطار الوجود القومى والانتقال بالشعور الاجتماعى السائد بالتطور إلى مستوى الشعور السياسى القومى على نحو يسمو بمستوى العمل لمواجهة التبعات الجديدة ، ولم يكن ثمة من سبيل لذلك غير أن تتوافر عقيدة تؤمن بتطور أسلوب النضال القائم إلى مرحلة جديدة ، تتناول أصول المجتمع ووضع الفرد وتحدد أصول مجتمعه ، عقيدة حية متطورة شاملة تنبع من التجارب وتنمو بها متطوره وهى إذ تفترض ، بوصفها عقيدة أن تبلغ مرتبة الشمول ، فهى بهذا تحرك النضال بشكل يستهدف كل دولة وتجسده بحيث يكون انعكاساً عملياً لواقعها وأسلوباً جديداً فى الحياة الإفريقية .

ولكن كيف يتوافر للمجتمع الإفريقى هذا اللون الثائر من النضال وأفريقيا تعانى من هذه الأزمة الشاملة ؟

أنه إذا كانت هذه أكبر مشكلة تواجه التغيير فى أفريقيا،فإن الأمر برغم هذا يعتبر سهلا إذا توافرت لدى المجتمع طليعة واعية مناضلة تمثل الوعى فى أعلى صوره ، طليعة عاشت هذه الأزمة مؤمنة بثورتها ، طليعة تنبعث من صميم الشعب الإفريقى . فى ارتباط بحاجات القارة الحقيقية ومصالح القارة التقدمية .

ولكن هل يعتبر المجتمع الإفريقى محروماً من توفر هذه الفئة وهل فى فى استطاعته توفير هذه الطليعة ؟

إنه بالرغم من أن المجتمع الإفريقى يعانى أزمة شامله،ولكنه أثبت أنه يحمل بذرة الإيجابية فى نظرته إلى المستقبل ، ويتضح ذلك بينه فى نواة تمثل طبقة واعية هادفة إلى إحداث التغيير الجذرى ، وقد يختلف ذلك فى قدره ومقداره بين الدول الإفريقية الطليعة الثائرة،التى ولدت فى ضمائرهم إفريقيا الثائرة هادفة إلى إيجاد المجتمع الإفريقى الجديد ، ولكنه يتمثل تماما بين القيادات الوطنية الثائرة الممتازة التى حققت عهد الاستقلال

ولكن بأية طريقة وبأى أسلوب تقرر مصير هذا المجتمع التقليدى القائم ليصبح على يديها مجتمعاً حديثاً قوياً عزيز الجانب ؟

إنه الحل الاشتراكى وما يستلزمه من ثورة إدارية يستطيع بها حمل عبء ذلك الحل بمسئولياته

لقد أصبحت الاشتراكية فى إفريقيا طريقاً حتمياً يقوم على مقومات أساسية قوامها،أن اختيار الطريق الاشتراكى تفرضه مجموعة من عوامل مترابطة،فهو أولا لا ينبثق من خلال النضال الطبقى بل من خلال النضال الوطنى ضد الاستعمار ويعبر عن ضرورة الحفاظ على ثمرات هذا النضال فى ظل الكفاية والعدل .

وهو يعبر بجانب ذلك عن الاحتياجات الموضوعة للقضاء على التخلف

الاقتصادى وعن الطموح المشروع فى تعويض ذلك التخلف فى أقصر وقت ممكن .

ويعتبر هذا الطريق تجسيداً لظاهرة القيادات الوطنية الثورية الجديدة التى استطاعت استيعاب حقائق العصر وقوانينه ، والتى التحمت مع شعوب تحمل عداءاً شديداً لكافة نظم الاستقلال ومن ثم فهو ليس تحقيقاً بين قوى الإنتاج .

والطريق يؤكد معنى التحام الثورة الوطنية الاشتراكية فى عصر انهيار الرأسمالية واستحالة الفصل بينهما .

إن طريق الحل الاشتراكى الإفريقى ، هو الذى يقضى على التخلف الاقتصادى ومخلفات الاستعمار وسمو لمستوى المعيشة ويعيد بناء المجتمع على نسق حديث وينمى الفردية فى إطار التغيير الاجتماعى على نحو يستكمل الوعى السياسى فى وجوده وتقف القارة به بين المجتمع الدولى ،قوية عزيزة الجانب والسلطان .

الفصل الأول

الاشتراكية

والحل الاشتراكى فى أفريقيا

أنه إذا كانت غالبية اقطار أفريقيا تطبق النظام الرأسمالى، فانه من المؤكد أن هذا الطريق يعتبر طريقا مغلقاً بالنسبة لإفريقيا الساعية من أجل مستقبلها لأسباب تفرضها طبيعة اقتصاد المجتمع الإفريقى والرغبة فى حل مشكلاته، فإذا كان ولا بد من العلاج لمشكلات أفريقيا علاجا جذرياً بما يستكمل معه عهد الاستقلال، فليس غير الاشتراكية حتمية تفرضها المقدمات المستقاه من واقع المجتمع الإفريقى.

إن التخلف الاقتصادى فى القارة ناشىء أساساً من عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن العجز عن التوسع فى هذه الموارد وزيادة حجمها فى نفس الوقت، فان أى سياسة اقتصادية سليمة لحل المشكلة إنما يجب أن توجه إلى العمل على رفع مستوى الكفاءة فى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وإلى التوسع فى هذه الموارد وزيادة حجمها فى نفس الوقت.

هذه السياسة، هى ما تعرف بالتنمية الاقتصادية التى تستهدف تنمية امكانيات الدخل الحقيقى عن طريق توظيف الاستثمارات لاحداث بعض التغييرات التى ينتظر من ورائها رفع مستوى الدخل الحقيقى للشعوب وزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة وغير ذلك.

وثمة أساليب ثلاث لذلك، منها طريق الحرية التى تقوم أساساً على ترك مهمة التنمية الاقتصادية للقطاع الخاص وحده وعدم تدخل الدولة

وطريقة التوجيه التى تقوم على أساس اطلاع الدولة بكل مهمة التنمية الاقتصادية وفقاً لسياسة مرسومة ، أما الثالثة فهى طريقة مختلطة تجمع بين الحرية والتوجيه وتترك جانبا للقطاع الخاص وتقوم هى بالجانب الآخر .

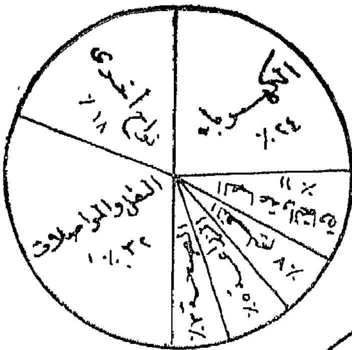
فأى الطرق تتبعها أفريقيا للنهوض باقتصادها وبناء مجتمع عهد الاستقلال ؟

هل ستكون رأسمالية تدين بمبدأ الحرية الاقتصادية وتؤمن بقوة القطاع الخاص على النهوض باقتصاديات المجتمع واستغلال موارده أم تتبع الطريق الثانى الموجه فتترك مهمة التنمية للدولة بوضع خطة عامة للاستثمار والاستهلاك فى البلاد ، أم تتبع الطريقة المختلطة .

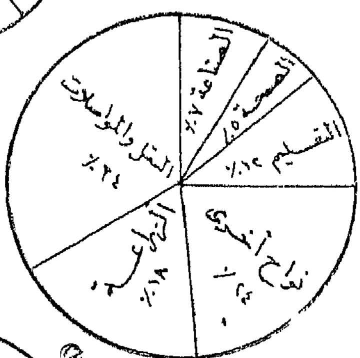
انه من المسلم به أولا أن أفريقيا لا تريد أن تكون دولة رأسمالية تدين بالحرية الاقتصادية فى التنمية، لأن الطريق أمامها فى ذلك يعتبر مغلقا تماما .

ويرجع ذلك الأمر ، لعدم وجود رءوس أموال فى أفريقيا، فالاستعمار لم يترك لهذه البلاد فرصة لتكوين رأس المال الخاص ، فكان يعاملها على أنها الآلة التى من واجباتها أن تموته بالمواد الأولية والمنتجات الزراعية بابخس الاثمان ويكون سوقا لمنتجاته لذلك لم يتكون رأس المال المحلى .

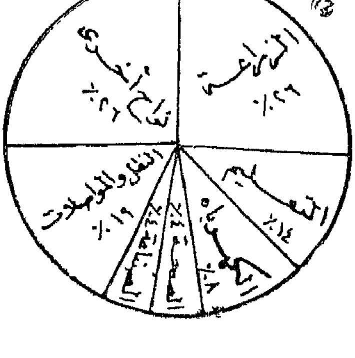
وثانياً لاستحالة تكوين رأس مال محلى برأسماليين محليين، ومن المؤكد أنه لا مجال المقارنة بين هـــذه البلاد التى لا وجود للاقطاع فيها تقريبا وأوروبا التى كان للرأسمالية فى بدء إنشائها موقفا خاصاً فى كفاحها ضد الاقطاع، ومن ثم لم يكن متوقعا فى أفريقيا تكون رأسمال فضلا عن أن الاستعمار لم يتح فرصا كافيه للاستثمار المحلى ولا حاول استثمار جزء من أرباحه فى الاستثمارات الوطنية هذا مع عدم توفر الحافز لتكوين رأس المال الأفريقى .



نيجيريا ١٩٦٢-١٩٦٨



السنغال ١٩٦١-١٩٦٤



تنجانيقا

١٩٦١/١٩٦٢-١٩٦٣/١٩٦٤

هذا فضلا عن أن السير فى طريق الرأسمالية تعتبر أضعف من أن يحل مشكلات المجتمع حلا جذريا من حيث بنائه الاقتصادى ومن حيث القضاء على الفقر والمرض والجهل بل يعرضها إلى ارتباطات دولية تنقص من حريتها .

فالدول المستقلة ، والتى تتبع النظام الرأسمالى ، تسيطر عليها دول رأسمالية أقوى فإذا ما حاولت دول أفريقيا أن تسلك الطريق الرأسمالى بأن تبقى جزءا من النظام الرأسمالى ، فانها تكون بالضرورة تابعة للامبريالية .

لذلك فتجربة أفريقيا مع الرأسمالية لم تكن مؤقتة ولا كانت قادرة على حل مشاكل المجتمع . فقد ارتبطت الرأسمالية بالقوى الاستعمارية واستغلالها للصناعات الاستخراجية والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة وكان رأس المال مملوكا للأجانب بينما لم ينل الافريقيون نصيبا كبيراً من أرباح المشروعات الخاصة الأجنبية ، ومن ثم لم تنشأ طبقة كبيرة وسط مصالحها الرسمالية باستثناء حالات قليلة كذلك . تركت الرأسمالية أفريقيا دون أن تكون لها طبقة تمتلك رأس المال وتجازف باقامة المشروعات .

أنه إذا كان على أفريقيا أن تتقدم ، فليس ثمة من طريق إلا أن تسلك طريقاً غير رأسمالى ولا جدال أن أصلح وسائل التنمية للبلد المتخلف هو طريقة الاقتصاد الذى يكون التوجيه من أسسه سيما إذا طبق فى اطار اشتراكية تستكمل فى اطارها ذلك البناء .

ولهذا كله كان الحل الاشتراكى لايقوم على الاختيار بل يعتبر فى ذلك حتمية تفرضها حقيقة الواقع فى المجتمع الأفريقى وتجارب القارة مع الغرب ، نظاماً يمثل الطريق الأوحد لحل مشكلات المجتمع، ويقضى على

مخلفات الاستعمار فينهض بالتالى بالدولة الحديثة فى حله لمشاكل الفرد والمجموع .

ولكن هل تستطيع القارة الأفريقية وهى تعيش بين قيم مجتمعها الحاضر أن تنتقل مباشرة إلى هذه الاشتراكية متخطية مراحل التطور الرأسمالى .

كان من المتوقع مثلا أن تأتى الاشتراكية فى أعقاب رأسمالية تنشأ فى أفريقيا كما سبق الإقطاع الرأسمالية ، كان على الأخيرة أن تسبق الاشتراكية حسب النسق العام للتطور الاجتماعى لتكون علاجاً متسقاً مع طبيعة العلة ولكن ليس فى أفريقيا رأسمالية فكيف تنشأ بها اشتراكية ؟ وهل إذا عمل بها بالفعل يكون مصيرها الفشل ،

إننا لو دققنا النظر نجد أن التطور الاجتماعى لا يتسم دائما بالاستواء فثمة بلدان على درجة عالية من النمو وأخرى نامية وثالثة أقل نمواً وإلى هذه الأخيرة تنتمى أفريقيا فهى قارة مختلفة اقتصادياً ومن مظاهر تخلفها انخفاض الدخل القومى ودخل الفرد والمستوى الصحى والاجتماعى وغير ذلك مما سبق أن أوضحنا عموماً .

ولكن هل لزاماً على كل بلد أن يمر بجميع مراحل التطور من الرق والإقطاع إلى الرأسمالية ثم الاشتراكية ؟

أن ثمة شعوب كثيرة لم تتيح ذلك النسق الرتيب من التطور فقد انتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاع والشعوب التى تقيم فى أقصى شمال الاتحاد السوفيتى تعيش فى أحوال اشتراكية ومع ذلك لم تمر بنظام الرق والإقطاع أو الرأسمالية ومع هذا تقدمت صورة الاشتراكية متجاوزة لجميع هذه النظم فليس جوهرها إذن أن يمر كل شعب بجميع هذه المراحل فى تعاقب .

هل كان على أفريقيا أن تنتظر وهى طموحة فى مجاراة ركب العالم

المتحضر لتأخذ مكانها الحقة فى المجال الدولى حتى يتطور مجتمعها لتنتقل إلى مابعده من تطور اجتماعى .

إنه من طبيعة المجتمع القائم ومع واقعه لم يكن ثمة مناص من اختيار الطريق الاشتراكى سبيلا لنهضة المجتمع الأفريقى ، فالإشتراكية ضرورة للتعجيل ببناء المجتمع الحديث بالتنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد المادية والبشرية لتسرع الخطى باللحاق بالمجتمعات المتطورة وعلاج الهوة بين العالم النامى والمتخلف .

ولقـــد تجلى الاتجاه الاشتراكى فى القارة فى إطار الكفاح فى أجل الاستقلال ولم يكد ذلك يحقق أهدافه المباشرة حتى برز ذلك الاتجاه وراح يأخذ من الصدارة فى القارة فى نطاق الفكر والتطبيق بين زعماء القارة فى عهد الاستقلال من سنجور إلى نيريرى إلى نيكروما إلى سيكوتورى فى محاولة تخيرهم الطريق فى عهد الاستقلال .

ولكن هذا الاتجاه لا يمثل فى حقيقته اتجاهاً مقصوداً لذاته يستكمل واقعاً يقوم على الصراع الطبقى والاستغلال بقدر ماهو مقصود كسبيل لمنع ذلك الاستغلال للانسان أبداً ، وكسبب لتعبئة قوى القارة من أجل النهضة الاقتصادية والاجتماعية بما يستكمل عهد الاستقلال ويعززه .

ويعتبر الإتجاه الاشتراكى الأفريقى حقيقة واقعة ولكنه يمثل فى ذاته نموذجاً أفريقياً للاشتراكية لا يقوم كما قلنا على وضع حد للاستغلال بل منع حدوثه .

فالفرق الأساسى لدى نيريرى مثلا بين الاشتراكية والرأسمالية لا يكمن فى أساليب كل منهما لإنتاج الثروة بل هى الطريقة التى توزع بها تلك الثروة .

ومن نبعة ذلك المجتمع يصبح لزاماً على الاتجاه الأفريقى أن يسلك سبيلا يخالف تلك الطرق التى سلكتها الاشتراكية والأشكال التى اتخذتها فى شرق أوروبا وآسيا وكوريا لأنها ستكون معتمدة على ما يمكن طبيعة ذلك المجتمع الأفريقى القبلى المتخلف اقتصادياً .

إن الاتجاه الاشتراكى الذى يستجيب لظروف المجتمع لا يعتبر طريقاً سهلا فهو أشق على القارة من طريق الكفاح السابق ضد الاستعمار بل هو فى ذاته امتداداً لذلك العهد محوراً فى شكل نضال اقتصـــادى لإعادة بناء القارة بما يدعم ذلك العهد الاستقلالى .

ومن نبعة الميراث الإفريقى تحاول الايدلوجية الإفريقية الحديثة أن تستلهم وجودها فهى تسعى إلى إقامة صرح يستخدم ما يمكن اقتباسه مما تحقق من التقدم فى ميدان العلم والصناعة الفنية ، وحين يتحدث القادة والزعماء الإفريقيين عن الاشتراكية الإفريقية إنما يقصدون فى الحقيقة ذلك التراث الإفريقى الذى يمثل جوهر المجتمع الإفريقى القبلى من حيث مقوماته الأساسية دون أن تكون فى نيتهم أن يبقوا على ما فيه من أصول بدائية أو شيوعية أو ينقلون التطورات الفكرية وإنما يحاولون أن يقتبسوا منها النظم الحديثة بما يتلاءم مع ظروف شعوبهم فى هذه المرحلة الحاسمة .

ومن خلال آراء كل من الزعماء وما يؤمنون به من مذاهب سياسية واجتماعية يتجلى الاتجاه الاشتراكى ، فنكروما وأعوانه كانوا على اتصال بحزب العمال البريطانى والفابيين وكان لذلك تأثيره فى تغير الوسيلة العملية لتخليص بلادهم من التخلص الاقتصادى .

وكان الكثيرون من زعماء البـــلاد التى كانت داخلة فى دائرة النفوذ الفرنسى لهم علاقة بالأحزاب الفرنسية من اشتراكية أو شيوعية فى مزاولة نشاطها فى المستعمرات الفرنسية وكان من بينهم أعضاء فى هذه الأحزاب .

وقد رأى الجميع فى الاتجاه الاشتراكى أداة لإكمال عملية التحرير بالقضاء على التخلف الاقتصادى .

إن جميع زعماء القارة يتجهون فى طريق الاتجاه الاشتراكى انبعاثاً من روح المجتمع القائم نحو تجميع جميع فئات الشعب فى مجهود اجتماعى من أجل التنمية الاقتصادية ، وأنه نظراً لعدم وجود الصراع الطبقى فى المجتمع فإنه ينبغى أن يتم التطور الجذرى على هـذا الأساس ، فإذا كانت الاشتراكية الإفريقية لا تنبعث من الصراع الطبقى فهى تعمل على الحيلولة دون ظهوره .

وتعتبر الدولة عنصراً هاماً من عناصر الاشتراكية الإفريقية فالزعماء لا يأخذون بالفكرة الماركسية عن سير الدولة فى طريق البنـــاء بل هى أساس فى الصراع الإشتراكى الإفريقى ، ولهذه الإشتراكية نظريتها فى هذه الدولة على أساس المركزية الديمقراطية فالشعب كله يشترك فى إعداد الخطط وفى التطبيق والتنفيذ فى الوقت الذى تمنح فيه الدولة أو السلطة المركزية ما يكفيها من سلطات تمكنها من تحقيق الأهداف الاجتماعية .

ومن نبعة روح المجتمع القائم ،كان اتجاه المزج بين الدولة والجماعة .

وطالما كان ذلك الاتجاه يسود على ذاتية الشعب فهو اتجاه تابع لأنه مع هذا يقوم بتعبئة السكان جميعا من أجل التنمية الاقتصادية ومن ثم كانت الاشتراكية الأفريقية تمثل مذهباً توحيديا قريب الصلة بالقومية فى الفترة السابقة على عهد الاستقلال .

إن ذلك الاتجاه محاولة للسير قدماً بالتجربة التى كانت تعيشها القارة قبل عهد الأوربيين وحتى بعد أن أشرق عهـــد الاستقلال من المجتمع التقليدى القائم على الزعامة الأبوية ثم تحويل الوحدة الجماعية من وحدة أبوية قوامها صلة الدم إلى الشعب ومن ثم تكون الاشتراكية

الإفريقية مذهباً موحداً يساند فى المجال الاقتصادى التغييرات السياسية التى وقعت .

ومن نبعة المجتمع التقليدى الذى تنتفى فيه الطبقات وتسوده المساواة الاشتراكية ترفض إفريقيا فلسفة الغرب الفردية الطابع ، فالمجتمع لديها شركة فى النوايا والأمانى والمخاوف تسلكه روح اجتماعية .

وعلى خلاف فكرة الأغلبية التى تمثلها الديمقراطية فى الغرب ترفض الاشتراكية الإفريقية إرادة الكل أو إرادة الأغلبية وتميل للأخذ بالإرادة العامة أو إرادة الشعب .

والرأسمالية لدى الإفريقى لا تعترف بأنها الملكية الخاصة للاقتصاد فحسب ولكنها ذلك النوع من العلاقة الإنسانية التى يمكن أن تخلقها الملكية الفردية ، فالملكية الخاصة فى رأيه بقدر ما تزيد الطموح الفردى تحطم خصائص المجتمع الإفريقى الذى يعتز به الكثير من الإفريقيين .

ومع وحدة الاتجاه الاشتراكى فى القارة بين زعمائها ثمة تباين يعكس اختلافات فى تجاربهم الشخصية .

فنيويرى مثلا يبدأ ببيان هام للأهداف مؤكداً فيه أن « الاشتراكية اتجاه للفكر » وتوصى الملاحظات التى أبداها بعد ذلك بأن غرس الاتجاهات السلمية حيث لا وجود لها الآن هو المهمة الرئيسية .

وفى الطرف الأقصى نجد سيكوتورى أصرح الماركسيين بين القارة الإفريقية وهو مثالى النزعة أيضاً فيقول : « لقد وضعنا الإنسان على رأس كل شىء » ولكن هذا فى نظره ليس منهجاً فعندما يقول ، كما يقول الكثيرون غيره من القارة الإفريقية « لم تكمل ثورتنا السياسية بدون ثورة اقتصادية واجتماعية » فإنه يعتزم أن تكون الثورة الثانية أكثر من كونها تحولا من

القديم إلى الحديث وسوف تكون كذلك ولكن على أن يكون الشكل الحديث اشتراكى الاتجاه وليس رأسماليا .

وثمة نظرة مشابهة بصـــدد الحاجة إلى التغيير فى صرح العلاقات الاقتصادية يشارك فيها نكروما ولكنها أقل استناداً إلى الجوانب الإنسانية للاشتراكية وأقل اهتماماً بالمسائل الخلافية المذهبية عند ما تقابل تربيته الأنجلوأمريكية ورغم أن قادة السنغال يعترفون بما لمبادىء التنظيم الماركسية من قيمة إلا أنهم أكثر منه تشديداً على المثالية وأقل منه تشديداً على التعبير الثورى، فهم أقرب من حيث الجوهر إلى بيريرى ، هذا فضلاعن أن أساليبهم ذات طابع فرنسى واضح .

ويعتبر سنجور أحد زعماء الاشتراكية فى أفريقيا وإن كان لا يعتبر على مستوى نكروما وسيكوتورى فى النظرة نحو الاشتراكية ولا فى تطبيقها ، وفكرة سنجور عن الاشتراكية فكرة خاصة فهو يقول : « إن موضوع الإشتراكية ليس الاقتصاد كما يعتقد كثير من الماركسيين اليوم ولكن الإنسان الحر فى مجموعه جسداً وروحاً .

والفكرة الأساسية التى تربط آراء سنجور إزاء المشكلات المختلفة هى نظرته لقضايا الثقافة والاقتصاد ، إنه يدفع دائماً بالعمل الاقتصادية إلى الخلف حيث تسمو الفكرة على المادة ففى مجال الاستقلال يرى سنجور أن : « استقلال الروح أى الاستقلال الثقافى هو الشرط الضرورى السابق على كل أشكال الاستقلال الأخرى مثل الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى» .

وتدل هـذه الصورة المتعاقبة فى الرأى على نظرات مختلفة بشأن طبيعة الاشتراكية والوصول إليها ، فبعض القادة ينظرون إليها على أنها مجرد طراز إنسانى الاتجاه من التنمية الاقتصادية بينما يعتقد الآخرين أن هـذا

المظهر الإنسانى النزعة سوف يضيع إذا كانت الاعتبارات المتصلة بالكسب الشخصى هى التى توجه عمليات الإنتاج والتوزيع .

ولا جدال فى أن الاشتراكية الإفريقية هى الإيدولوجية الموحدة فى جميع المحاولات الرامية إلى خلق أنظمة تسمو فوق مستوى الدولة فى القارة الإفريقية .

وللاشتراكية الإفريقية خصائصها فهى ترى فى تنظيم الاقتصاد أن يكون قائماً على التخطيط وإذا كان ذلك موجوداً فى النظم الاستعمارية والنظم الاشتراكية غير أن الأهداف تختلف .

وفوق هذا فالاشتراكية الإفريقية تدين بجماعية ملكية الأرض للقرية وترى أن تكون الأرض ملكا للجماعة أسوة بما كان عليه الحال فى المجتمع التقليدى فيما كان يعرف باسم « ملكية الرقبة أما ملكية المنفعة فيمكن أن تمنح للأفراد والأسرات » .

وتأخذ الاشتراكية الإفريقية بمبدأ التأميم بفرض وسيلة تحقق عدة غايات منها :

— تحرير الاقتصاد القومى من الاستغلال الأجنبى .

— السيطرة على العوامل المؤثرة فى البناء الاقتصادى .

فالشركات والمصارف المالية ومؤسسات التجارة الخارجية وهذا التعاون على عملية تجميع رأس المال من أجل التنمية .

— إنشاء المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية كصناعات الحديد والصلب والكهرباء وغير ذلك .

وإذا كان التأميم وسيلة إيجابية فيجب أن يتم حسب الظروف .

وتختلف الاشتراكية الإفريقية على النظم الغربية بأنها لا تعترف

بالنشاط الاقتصادى الحر القائم على الملكية الحزبية والمنافسة وعلى النظرية الماركسية فى عدم تطبيقها لمبدأ الملكية العامة لأدوات الإنتاج فالملكية وطنية ولكن لها حدودها بمعنى أنه يجب ألا تكون أداة للسيطرة الاستغلال .

ومن الآراء التى تتبناها الاشتراكية الإفريقية خاصاً بتنظيم الاقتصاد عناية المنظمات الديمقراطية بالتصنيع لإرسال القاعدة التى يقوم عليها صرح البناء الصناعى .

ويسود قادة القارة الاشتراكيين رأى غالب لسيطرة المجتمع على وسائل الإنتاج، وذلك بأن تتملك الدولة وسائل الإنتاج الحيوية واستغلالها كمصادر الثروة المعدنية وغيرها واشتراك الدولة مع رأس المال الخاص فى أنواع الصناعات سيما تلك التى يعجز عنها رأس المال الخاص ثم ترك قطاع برأس المال الخاص مع تنمية ما يحتاج إليه من تسهيلات مع خضوعه للخطة الاقتصادية التى ترسمها مع اتخاذ التدابير التى تحول دون نشوء الاحتكار .

ومن هذا ، يتجلى أن الاشتراكية الإفريقية لا تأخذ بفكرة الملكية العامة تماماً فى قطاع الصناعة والتجارة .

وتسعى الاشتراكية الإفريقية بجانب هـــذا ، إلى القضاء على التبعية الاقتصادية القائمة ، مع اعتماد القارة على مواردها الخاصة دون رفض رأس المال الأجنبى عند الضرورة .

كما تتجه هـذه الاشتراكية أيضاً إلى السير بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق مخططات مرسومة بدقة مع اعتمادها الكبير على التكنولوجيا الحديثة ، وبهذا كله يمكن السيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع الحيوية والتخطيط العلمى واستخدام التكنولوجيا ، وتحقق هذه الاشتراكية كفاية

الدخل والعدالة وضمان العمل للجميع مع إيمان هذه الاشتراكية بالديمقراطية التى تكفل اشتراك المجتمع ككل فى اتخاذ القرارات التى تمس مصيره فهى إذن تأليف بين الاشتراكية والديمقراطية .

إن هدف أفريقيا فى عهد الاستقلال هو الاستقلال الاقتصادى ولكن على أساس نمط اشتراكى ، فالإشتراكية هى النمط الوحيد الذى تستطيع أن تحقق الحياة الطيبة للشعب الإفريقى بلا جدال فى أقصر وقت ممكن ، وليست الاشتراكية الإفريقية إلا اتجاها يعبر عن الأسلوب الأفريقى للاشتراكية أو مبادىء أساسية لاشتراكية مصاغة فى قالب أفريقى .

وربما ستختلف الطرق التى ستسلكها الاشتراكية والأشكال التى ستجدها فى أفريقية فى مجالات عدة عن الطرق التى سلكتها الاشتراكية وما اتخذته من أشكال فى شرق أوربا وآسيا وغيرها ، ولكن ثمة ما يتفوق على الاختلافات فى الأشكال والمنظمات وهو المبادىء العامة للتطور نحـــو الاشتراكية والتى لها تطبيق عام فى كل مكان ، فمثلا لكى تقام الاشتراكية لا بد أن تكون السلطة السياسية فى أيدى الجماهير ، فى ظل حكم ديمقراطى يقوم تحت قيادة تشترك فيها الطبقة العاملة بنصيب كبير ، فهى بحكم مركزها بين المجتمع قادرة على العمل كقوة منظمة وهى التى تستطيع أن تعمق مبادىء الاشتراكية عن إيمان على أن يجمع حولها جميع القوى التقدمية ويعنى هـذا فى المناطق المتخلفة كأفريقيا الاتحاد مع الفلاحين الذين يمثلون السواد الأعظم من السكان .

كما يجب التخلص مما تبقى من جهاز الدولة من رواسب الامبريالية واستخدام السلطة السياسية للطبقة العاملة لتحويل معظم وسائل الإنتاج إلى الشعب بأسره وهذه الملكية الجماعية يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة مثل ملكية الجمعيات التعاونية أو ملكية الدولة وغيرها ، وفى إمكان الزراع والأجراء

أوالتجار وأصحاب المال والحرف الاستمرار إذا ما رغبوا فى ذلك ولكن فى العمل لحسابهم الخاص دون استغلال الآخرين .

كما يجب أن يسير الإنتاج على أساس التخطيط بدلا من تركه نهباً لفوضى المصالح الساعية إلى الربح لتلبية الاحتياجات المادية والنقديه للشعب .

كل ذلك التحول فى المجتمع يتطلب فى أفريقيا مجهوداً ضخما، فالكفاح من أجله فى عهد الاستقلال وفق خطوط إشتراكية سيكون أصعب بكثير من الكفاح من أجل التحرر القومى .

إن ذلك التحول يتطلب من القارة مجهوداً كبيراً من الشعب كله ، كما يحتاج إلى قيادة مباشرة، شجاعة بعيدة النظر ، فالكفاح هنا يمضى فى مواجهة قوى الإمبريالية الدولية المتحالفة مع قوى الرجعية المحلية المكونة من الزعماء الإقطاعيين والقبليين والساسة المنحرفين والرأسمالية المحلية ، وبمقدار مواجهة هذه الصعاب بقدر ماتتقدم الطليعة فتدعم دورها الطليعى وتستخدم سلطة الدولة فى توجيه الشعب بأسره نحو حياة جديدة .

وإذا كان على القارة أن تعبر مرحلة الاشتراكية ، فإن عليها أن تواجه عدداً من المشكلات ومظاهر الضعف لتتغلب عليها فهناك التفكك وكذلك الاختلاف بين الدول الأفريقية المختلفة التى تنشأ جزئياً من الحدود القائمة على التقسيم الإمبريالى الإفريقى ومحاولات البرجوازية القومية الرامية إلى توسيع رقعه أراضيها ، ومحاولات الإمبريالية لإثارة النزاع لمحافظته على مركزها ، وهناك النقص فى التنظيم بين الفلاحين ومستوى وعيهم كما لايزال مفهوم الإنتاج لديهم مقصوراً على العمل من أجل سد الحاجات فقط ، فهم يرفضون العمل مثلا من أجل المدخرات ، كما أن العمال لايزالون فى حاجة إلى تطور هذا فضلا عن حاجة أفريقيا إلى المساعدات الخارجية .

وبجانب هذه الصعاب فى وجه البناء الاشتراكى ، نجد عواملا تعمل فى صالح الدول الأفريقية الحديثة ، أولا نجد أن طريق أفريقيا فى طريق الرأسمالية لم يكن عميقاً ، فثمة ضعف فى البرجوازية الأفريقية فى معظم المناطق فهى ليست ضعيفة نسبياً فقط ، بل هى أيضاً فى الأساس طبقة تفتقر إلى الخبرة لأنها طبقة حديثة التكوين اقتصادياً تفتقر إلى الخبرة السياسية فى شئون الحكم والمحافظة على نفوذها وصيانة السيادة القومية فى مواجهة مؤامرات الإمبريالية وهى بجانب ذلك ، ليست على درجة كافية من القدرة الاقتصادية والثراء لتتمكن تمويل مشروعات ضخمة كمشروع سد الفولتا فى غانا مثلا ، أو سد النيجر فى نيجيريا أو الإنشاءات المماثلة فى مالى وغينيا وغيرها ، وليست الدول الغربية على استعداداً دائماً لتقديم القروض لمثل هذه المشروعات التى من شأنها تدعيم عهد الاستقلال الاقتصادى ونتيجة لذلك وجدت الدول الإفريقية حديثة الاستقلال لزاماً عليها أن تتطلع إلى قطاع الدولة فى الاقتصاد باعتباره وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية تطلعاً مصحوباً فى أغلب الأحيان بمساعدة القروض والمعدات والمساعدات الفنية المقدمة من البلاد الاشتراكية .

وعلى ذلك يكون التركيب الطبقى فى أفريقيا والعصر الذى تعيش فيه عواملا تعاون القارة على أن تسلك الطريق غير الرأسمالى .

وثمة عامل آخر يعاون القارة على ذلك السلوك ، وتلمس السبيل إلى الإشتراكية ، وهى ملكية الأرض ، فثمة قطاع كبير من الزراعة الرأسمالية مملوك للأوروبيين من مزارع رأسمالية أوروبية يعمل فيها إفريقيون على أساس موسمى بغير أو مقابل أجر ، إلى صناعة أوربية فى المناطق التى يستوطنها البيض فى نصف القارة الجنوبى ووسطها .

وبجانب هذا ، يوجد مزارعون رأسماليون أفريقيون يزرعون

محصولات نقدية للتصدير أساساً ، من أصحاب مزارع المطاط الأفريقيين فى ليبيريا وكبار الزراع الأفريقيين فى غانا ونيجريا وساحل العاج وأوغندا ، إلى صغار المزارعين للمحصولات النقدية الذين ظهروا أخيراً فى كينيا وروديسيا شمالا وجنوباً وملاوى وزامبيا .

كما أن أغلبية الفلاحين الأفريقيون يعيشون فى أرض مملوكة على المشاع .

وعلى الرغم من وجود أنظمة إقطاعية كما فى شمال نيجريا وأوغندة مثلا ، فإنه لمن الخطأ أن نعتبر مشكلة الأرض الرئيسية فى القارة هى مشكلة الإقطاع ، فمالك الأرض الرئيسى ليس هو مالك الأرض الإقطاعى الكبير كما كان فى آسيا ولكن الاحتكارات الأجنبية الكبيرة التى وضعت يدها على الأرض الغنية بالمعادن وأقامت المزارع الرأسمالية لإنتاج المحصولات النقدية ، والمستوطنون البيض الذين وضعوا أيديهم على أفضل الأراضى ، وأعدوها للزراعة الرأسمالية ، والمستغل الرئيسى للفلاح الأفريقى ليس هو مالك الأرض الإقطاعى الذى عرفته آسيا مثلا ، وإنما هو الشركات الزراعية التى تنافس المنتج الزراعى الأفريقى . والاحتكارات التجارية عبر البحار .

وعلى ذلك فإن مسألة الزراعة فى أفريقية تعتبر هامة ، وحيث تطور النظام الإقطاعى ، وأضحى فى بعض أجزائه تثير عددا من المشاكل ذات الطابع الخاص .

أن الشكل التقليدى الأفريقى لحيازة الأرض الحالى من الملكية الفردية إلى الانتفاع الفردى بأرض مملوكة على المشاع يعنى ، أنه فى ظل حكومة أفريقية مستقلة يصبح من الإمكان تطبيق مبدأ الملكية الجماعية للأرض وربطه بأشكال الجماعية قبل التعاون ، فى استحداث الآلات

والتسويق الجماعى للمنتجات ، وبهذا يكون الأرض المشاع عاملا يسهل سير أفريقية فى الطريق غير الرأسمالى فالملكية المشتركة مع ما أصابها من تطور لاتزال سائدة ، وإذا ما حاولت الدول الأفريقية اتباع الطريق الاشتراكى فإنها تجد مجالات فى نظام الملكية الجماعية .

ففى غينيا مثلا ، حلت لجنة القرية محل رئيس القبيلة باعتباره الهيئة التى تقوم بتخصيص الأرض المعدة للزراعة ، وفى غانا تقوم ثمة عادة تقضى بأن تخصص القرية مساحة معينة من أرضها المشتركة تزرع بطريقة مشتركة وتخصص عدداً من القرى وقتا معينا للعمل الجماعى فى تلك المساحات . كما تقوم الحكومات بتقديم المساعدات على هيئة قروض وآلات وغير ذلك فإن المحصول عندما يجمع يكون ملكا للقرويين .

كما تبذل فى غانا ، وغينيا محاولات لإقامة مزارع الدولة بمساعدة السوفييت . كما تشجع جميع حكومات إفريقية تنمية الجمعيات التعاونية فى الريف لمد مجال نشاطها إلى الإنتاج التعاونى بدلا من قصوره على التسويق التعاونى .

وبهذا نجد أن الطريق لحل مشكلات القارة حلا جذريا ليس هو طريق الرأسمالية ، بل هو الحل الاشتراكى ، حتمية تفرضها ما يستلزمه المجتمع المختلف للنهوض به اقتصاديا ، واجتماعيا ، ويتدعم سياسيا ويصل إلى حياة أفضل .

وبالرغم من أن الاتجاه الاشتراكى يصادفه عقبات ، فثمة عوامل عديدة تشجع إفريقية على السير فى هذا الطريق ، وهى كما أسلفنا ضعف البرجوازية القومية ، والقوة المتزايدة للقطاع العمالى ، ونمو قطاع الدولة فى الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى وتطور الجمعيات التعاونية ، ووجود أشكال تقليدية للحيازة المشاعة للأرض والرغبة فى إقامة شكل اشتراكى للمجتمع والوقوف الحازم ضد الامبريالية .

ولقد أخذت القارة فى عهد الاستقلال تعتنى بالتطور الاشتراكى فتجلى ذلك بين الدول التى فى شمال القارة فكان عملا ناجحا فى الجمهورية العربيه المتحدة والجزائر كما تجلى فى جنوب الصحراء أيضا فى غانا وغينيا ثم تنزانيا أخيرا .

وتتعدد طرق الاشتراكية بين الشمال والجنوب ، فهى بوصفها النظام الاجتماعى للقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان تحمل كلها جوهرا واحدا دائما لكن الاشتراكية ليست وظيفة جماهيرية لجميع الشعوب وإنما هى فى البلد المعين ثمرة لنضال شعبي فلا يمكن إذن أن يكون طريقه إليها سوى طريقه الخاص وطريقه القومى .

ولقد أحدثت الظروف الطبيعية والجغرافية سمات خاصة للشعوب لعبت دورا كبيرا فى مصيرها .

ويكون نجاح القادة الاشتراكيون فى قدرتهم على اكتشاف أصالة شعبهم ومن ثم فى قدرتهم على اكتشاف طريقهم القومى للاشتراكية ، فهم يدركون أن مهمتهم الرئيسية هى البحث الدقيق عن كل ماهو قومى فى الطريق المحدد الذى يملكه كل شعب على حدة فى تحقيق ثورة على ضوء تقاليده وتراثه الفكرى والقومى ، ومن هنا لا بد أن يتعدد طريق الانتقال إلى الاشتراكية وأن تتنوع أشكالها وصورها .

ولقد اتفق كل من نكروما وسيكوتورى على معنى الاشتراكية الأفريقية واختلف معها سنجور من حيث الفكرة والتطبيق كما رأينا سابقا .

على أن الاشتراكية مهما كان مصدرها تعتبر أفضل ما يناسب أفريقيا لأن النظام الأفريقى التقليدى كان اشتراكيا يرتبط فيه رجاء الفرد برجاء جميع الأشخاص المشتركين معه فى المجتمع .

على أنه ليس كل ما أقيم من بناء اشتراكى فى إفريقيا جنوب الصحراء

يعتبر اشتراكياً تماماً فالنكرومية اشتراكية بمعناها ولكنها اشتراكية إفريقيه تعمل على حل المشكلات الاجتماعيه والاقتصادية والسياسيه الخاصه التى فرضتها الامبرياليه .

ولهذه الاشتراكيه إطار وهدف هو إصلاح اجتماعى يهدف إلى إبقاء السلطه الاجتماعيه فى يد الشعب فيمن يمثله .

ويتضمن هذا ، إقامة بناء اجتماعى لايعمل فقط على مجرد إعادة توزيع الثروة بل توزيعها توزيعاً عادلا للدخل الذى يتأتى من محصول العملية الاجتماعية والاقتصادية ، هادفاً من وراء ذلك إلى التناسب مع الملكية .

ولقد بدأ التحول الاشتراكى فى تنزانيا فى عام ١٩٦٧ متأخراً عن نظائره فى غينيا وغانا ، ولقد بدأ ذلك بإعلان القرارات الاشتراكية التى انتهى إليها اجتماع أروشه .

اعلان اروشه :

اختتمت اللجنة التنفيذية القومية لحزب تانو فى مدينة أروشه من ٢٦ يناير إلى ٢٩ منه عام ١٩٦٧ وأعلن نيريرى الوثيقة التى أقرتها اللجنة فى «فبراير» ولقد صدرت خمسة قوانين تستهدف تنفيذ نصوص هذه الوثيقة ثم اجتمع البرلمان يومى ١٥ ، ١٦ فبراير فأقر هذه القوانين ، ثم اجتمع المؤتمر القومى للحزب من ٢٧ فبراير إلى ٤ مارس عام ١٩٦٧ لإقرار هذه الوثيقة (إعلان أروشة) واعتبارها من القانون الأساسى للحزب ونظام الدولة العام .

وتألف هذا الإعلان من خمسة أقسام أولها تسجيل مبادىء وأهداف حزب تانو كما وردت فى قانونه الأساسى عام ١٩٦٥ مع إضافة فقرة خاصة بإيمان الحزب بالاشتراكية وسياسة الاعتماد على النفس ،

وشرح القسم الثانى سياسة الاشتراكية التى تقرر بأن تنزانيا هى دولة الفلاحين والعمال ، ومع ذلك فلم تصبح بعد دولة اشتراكية لأن الاشتراكية تستلزم سيطرة ملكية الفلاحين والعمال لوسائل الإنتاج الرئيسية وهى الأرض والغابات والموارد المعدنية والمياه ووسائل الاتصال والمواصلات والبنوك والتأمين وتجارة التصدير والاستيراد وتجارة الجملة وصناعات الأسلحـــة والآلات والسيارات والأسمنت والسماد وكل صناعة كبرى يعتمد عليها وغير ذلك مع تهيئة الفرص للعمل .

ولقد قرر هذا القسم بأن مجرد السيطرة والملكية على هـذه الوسائل فقط ، لا تعنى استكمال البناء الاشتراكى إنما يتم ذلك بالديمقراطية وممارسة الأمة المفاهيم الاشتراكية فى حياتها .

أما القسم الثالث ، فيشمل سياسة الاعتماد على المعونات الأجنبية للتنمية ومحاربة الفقر ويرى أنها خطأ وليس ثمة ما هو أصلح من الاعتماد على النفس لأن هذه المعونات الأجنبية تفسد الاستقلال ، ورؤى أن تكون الأولوية فى الاهتمام ، بالزراعة والفلاح والريف باعتبارها أهم شىء فى خطة التنمية على أن يحمل الحزب عبء الأمن والسياسه والقيادة .

ويختص القسم الرابع ، الحديث عن عضوية الحزب ، ثم يفصل القسم الخامس شروط القيادة فينص على مواصفاتهـا وشروطها وقد رؤى أن تكون كل قيادات الحزب والحكومه من الفلاحين والعمال ولا ترتبط باتجاهات الرأسماليه والإقطاع وغير ذلك .

ولقد أقر المؤتمر القومى العام هذه الوثيقة وجعلها سارية التنفيذ فوراً .

ويواجه حزب الناتو اليوم مهمة إعلان مبادىء أروشه فى حتمية التغيير فى قيـادته على مختلف المستويات ، وفى علاقات البناءات السياسية للحزب ، كما يواجه التحول الاشتراكى قضية مستقبل الأقليات الآسيوية

والأوربية التى تحمل جنسية زامبيا ، ثم نقص الخبراء والفنيين الذين يتولون مهمة ومسئوليات الإدارة والتنظيم فى القطاع الحكومى والقطاع العام وخطة التنمية الاشتراكيه،ثم قضية القوات المسلحة، ثم قضية وحدة شرق أفريقية ثم أخيراً قضية الوحدة السياسية .

وإذا كان من الضرورى إقامة النظم الاشتراكية كسبيل لنهضة المجتمع الإفريقى المتخلف بما يحل مشاكله حلا جذرياً ، وبما يذلل الصعاب القائمة فإنه لا بد من إقامة حكم مركزى ديمقراطى قومى، يقوم فى البداية على نظام الحزب الواحد كما سبق أن بينا مزاياه، حتى يتطور ذلك المجتمع وتتطور معه المبادىء الاجتماعية للمواطنيين الأفريقيين على نحو يقرر روح التضامن ويبعد عهد السيطرة القبلية .

ولابد فى ظل ذلك التطور الاشتراكى الديمقراطى أن يعاد تشكيل الأحزاب، وأن يتسلح الشعب فكرياً وسياسياً بدراسة تقوم على وجوب العودة إلى الثقافة الوطنية بقدر ونصيب وطنى، وتزداد أهمية العمل الشريف الذى تم لصالح الجماعة ، باستعادة الثقافة فى التقاليد والعادات السليمة التى كانت فى شعوب تلك الأقطار فيما قبل الحكم الاستعمارى ، كما يجب إبراز أهمية العمل من أجل الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة .

بجانب هـــذا، توضح العلاقة بين الحزب والدولة والتوسع فى شرح فضائل التركيب القومى وربطه بمقتضيات الحياة الجديدة بالتركيز على روح الجماعة فى تفتح فكرى وبعيداً عن الانعزالية .

على أن الموقف لا يقف دون ذلك، فإذا كان ولا بد من بناء اشتراكى

ديمقراطى، فإن ذلك يستلزم بالطبيعة ثورة فى الجهاز الإدارى القائم الموروث من عهد الاستعمار لتستطيع الدولة النهوض بالتزاماتها الجديدة فى اتجاهاتها لإقامة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى الحديث .

وليس التحول الاشتراكى مع هذا أمراً سهلا لأنه يتم فى وضع خاص له قيادته وفى مجتمع له أشكاله وطبقاته .

الفصل الثانى

الثورة الإدارية

فى ظل التحول الإشتراكى

تعتبر الإدارة العامة أداة الدولة فى تنفيذ سياستها العامة ووضعها موضع التطبيق القومى، لذلك فمن الواجب أن تكون، فى طريقة تكوينها وتنظيمها من حيث علاقات العاملين والمتعاملين معها وما لها من سلطات، على مستوى الدولة العامه ووظائفها الأساسيه، بل أيضاً على مستوى الكفاية بما تملكه من إمكانيات وخبرات .

ونظراً لأن تطورات النظم السياسيه المعاصرة فى اتجاه الديمقراطية الاجتماعية، تقوم أساساً على اعتبار الحل الإشتراكى حلا حتمياً لمشكلات المجتمع، فقد اقتضى الأمر ثورة فى التنظيم الإفريقى القائم ليستطيع فى ظل التحول الإشتراكى الاضطلاع بمهام الدولة الجديدة، ففى ظل النزعة الإشتراكية، تتسع تدريجياً سلطة الدولة ومجالات تدخلها، فهى مسئولة عن عن مشكلتى الكفاية والعدل ومن ثم تمتد مجالاتها فى السلطه العامه إلى كثير من أنواع النشاط الاقتصادى، وبالتالى يترتب على ذلك تشعب نظرية المرافق العامه فى الدوله المعاصرة .

ولقد اقتضت المرافق العامة الجديدة ضرورة تحريرها من الأنماط الإدارية والماليه والفنيه الجارية فى إدارات الحكومه وهيئاتها وهو ما انتهى إلى تضخم لنظرية المؤسسات العامة حتى أصبح من اللازم التمييز بين المؤسسات الإدارية والمؤسسات القومية الاقتصادية فضلا عن مؤسسات التوجيه الاقتصادى وغيره .

بجانب هذا، ترتب على النزعة الاشتراكية وسيادتها فى ظل النظم السياسية المعاصرة، امتداد ضخم للأجهزة الإدارية، وذلك بحكم سماحها لسلطة الدولة أن تمتد إلى كثير من مجالات النشاط ثم إلى زيادة مستمرة فى عدد الموظفين العموميين لتسيير مختلف المشروعات الجديدة.

لهذا تفرض هذا الظاهرة مشكلة المواجهة الثورية للجهاز الإدارى بإعادة تنظيمه، ليرتفع إلى المستوى المطلوب لمسايرة حاجيات المجتمع المتحرك إلى الاشتراكية ليسيطر فيه الشعب على مصادر الإنتاج الرئيسية وتقوم فيه الدولة بالتخطيط نيابة عن الشعب وتحت رقابته من أجل الإنتاج.

وجدير بالثورة الإدارية أن تبدأ أولا بسيطرة الطلائع التقدمية على كيان الدولة، وعلى أداة الحكم لتوجيهها لتحقيق التحول الاشتراكى، وهذا هو بداية الطريق نحو ذلك التحول، ولكن على نحو يمكن الشعب من السيطرة، بمعنى أن سيطرة الطلائع التقدمية لا تصح أن تنتهى بالتطبيق الاشتراكى إلى مفاهيم تعارض الاشتراكية، والذى يصون الاشتراكية من أن تنحرف عن مفهومها الديمقراطى هو ضرورة إحداث الثورة الجذرية فى الجهاز الإدارى، الذى يتولى التحول الاشتراكى عن الدولة نيابة عن الشعب.

ولكى تتم الثورة الإدارية فى داخل أجهزة الدولة التى تتولى تحقيق التحول الاشتراكى باسم الشعب، يجب أن يصان هذا الجهاز الإدارى من أن ينحرف ليصبح بيروقراطية إدارية بما يهدد التجربة الاشتراكية بأن تنحرف هى بالتالى، فالبيروقراطية بما تعنيه من سلطة حكومة المكاتب تصيب الجهاز الإدارى بالعقم بحكم سيطرة الروتين دون مراعاة التنمية الاقتصادية المتحركة فى التحول إلى الاشتراكية من مرونة وسرعة.

كما أن خطر البيروقراطية الإدارية فى المجتمع تتجلى من ناحية أخرى

فيما قد تؤدي إليه هذه البيروقراطية من تحويل هذه الاشتراكية إلى نظام آخر ، يضع الاقتصاد القومى فى قبضة السلطة الحاكمة بفضل موظفيها فى الأجهزة الإدارية .

لهذا كان لا بد — صيانة للاشتراكية واستكمالا لها — أن تتجه الثورة الإدارية إلى ما يصون انحراف الأجهزة الإدارية أو ربوعها فى خط البيروقراطية، وذلك بالعمل على تنظيم الأجهزة الإدارية فى الدول الجديدة بما يضمن ارتباط هذه الأجهزة بمفهوم الاتجاه الاشتراكى ، كما تراه كل دولة، ثم بما يضمن ارتباط هذه الأجهزة بالقاعدة الشعبية الإدارية صاحبة الحق فى السيطرة على أهم أدوات الإنتاج وتوجيهها إلى تحقيق الكفاية والعدل .

ومما يؤكد ذلك كله، ينبغى أن يعاد دراسة مناهج التعليم فى جميع فروعه فى الدول الجديدة ، دراسة ثورية على نحو يمكن الفرد من القدرة على إعادة تشكيل حياته ، وأن يعاد بناء اللوائح الحكومية لتتغير تغييراً جذرياً وتتخلص من أوزار الميراث الاستعمارى .

هذا ، بجانب سلطة المجالس المنتخبة التى تفوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ليظل الشعب دائماً سيداً الموقف ، وأن يعمل الحكم المحلى على نقل سلطة الدولة باستمرار وتدريجياً إلى أيدى السلطات الشعبية وبهذا وذاك ، يرتفع الجهاز الإدارى إلى مستوى المسئوليات الجديدة الهادفة إلى بناء المجتمع الإفريقى الديمقراطى الاشتراكى .

أما عن مسألة الخبراء والفنيين الذين يتولون مهام ومسئوليات الإدارة والتنظيم للقطاع الحكومى والقطاع العام وخطة التنميه الاشتراكية ، فعلى جانب أكبر من الأهميه ، فمن الواجب أن يتم إبعاد أعـــداد كبيرة من العاملين فى هذه القطاعات ممن يرتبطون بولائهم للرأسماليه والفكر الرأسمالى

أو بالدوائر الأجنبية المضادة للاشتراكيه ، والاستعانة بأعداد أخرى من الفنيين والخبراء من ذوى الولاء للتجربة الاشتراكية ليحلوا محل من استبعد ، هذا فضلا عن إعادة تنظيم التعليم وتوجيه الشباب إلى الالتزام بالاشتراكية فكراً وعملا ، ونظراً لعدم انتشار التعليم وبالتالى عدم توفر العاملين اللازمين ، ظهرت ضرورة الاستعانة بمعونات فنية من خارج البلاد والاستعانة بأهل العلم وهذه ضرورات لها مشكلاتها المتعددة .

خاتمة

تعانى أفريقيا فى عهد الاستقلال مشكلات عدة تتلون من حيث النوع والخطورة ، منها ما ينبعث من تركيب المجتمع الاقتصادى، أو من سيطرة قيم المجتمع القبلى ، بما ينقص من مقومات الدولة وقدراتها على الاستمرار والصمود ، ومنها ما ينبعث من مخلفات العهد الاستعمارى فى بناء المجتمع بل من الاستعمار نفسه فى نمطه الجديد ، ومن ثم فهى تعانى أزمة شاملة : اقتصادية ، تتمثل فى التخلف ، واجتماعية تتمثل فى سيطرة النزعات القبلية ، وسياسية هى ثمرة كل هذا ، ومن ثم كان عهد الاستقلال لا يعدو الشكل إلى جوهر الاستقلال .

ولقد حاولت القارة المستقلة ، أن تستكمل ذلك الاستقلال وجوداً منذ أن أشرق ، وذلك بألوان شتى من البناء الاقتصادى والسياسى ،كما حاولت فى ظل التعاون الدولى إرساء العلاقات الدولية بما يدعم الطريق ويعززه .

ومع ما واجهته القارة ، ولا تزال تواجهه ، فى عهد الاستقلال ، من مشكلات المجتمع القائم ، ومشكلات البناء فقد مثلت هذه المحاولات خطوات جدية لحل هذه المشكلات، إلا أنه فضلا عن أن هذه الخطوات لم تشمل القارة كلها ، فإن أسلوبها لا يرتفع وعمق الأزمة التى تعانيها القارة على نحو يمكنها من القدرة على القضاء على التخلف واللحاق بركب العالم المتحضر ، وعلى ذلك ، فليس ثمة مناص من أن تستلهم القارة ، كى تعالج مشكلاتها وتضمن طريق المستقبل ، سبيلها لذلك من الواقع .

ومن هذا الواقع الإفريقى ، يبرز منطق الإصلاح سنداً عقلياً للمنهج الاشتراكى ، لا هو افتراضى ولا هو نظرى ولكنه تجريبى .

ويقتضى ذلك الواقع الرغبة فى نهضة القارة بما يعالج مشكلاتها ، علاجا جذرياً ومن ثم فليس ثمة مناص من اتخاذ الاشتراكية سبيلا لهذه الغاية .

إن قوة أفريقيا هى أولا فى نهضتها الاقتصادية،واستقلالها الاقتصادى فى ظل اشتراكية أفريقية تحقق أهدافها وتعالج مشكلات عهد الاستقلال اجتماعيا وسياسياً بما يجعل منه استقلالا مثمراً قادراً على تمهيد الطريق للوحدة ، ودعم كيانها فى المجال الدولى قوة جديدة فى المجال الدولى تعمل فى ظل سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز على تعزيز عهد الاستقلال ، فى قدرتها على تقرير مصير الاستعمار ، وتصفيته نهائياً فى الداخل والخارج ، بما يدعم الأمن والسلام العالميين .

اهم مصادر البحث

المصادر العربية

(ا) دراسات

دكتور جمال حمدان — أفريقية الجديدة - النهضة المصرية
داريوس جايفالا — اليقظة الآسيوية الإفريقية بيروت ١٩٥٩
« راشد البراوى — ثورة البترول فى أفريقية
« « « — الاشتراكية فى «
« « « — الاستعمار على مراحل الرأسمالية
ف . لينين (ترجمه)
« زاهر رياض — الاستعمار الأوروبى لأفريقيا فى العصر الحديث
« عبد العزيز رفاعى — الحركة القومية فى أفريقيا ١٩٦٢
« عبد الملك عودة — السياسة والحكم فى أفريقيا ١٩٥٩
« « « — التسلل الصهيونى فى أفريقيا
فيليب رفله — الجغرافية السياسية فى أفريقيا مكتب (الوعى القومى)

(ب) مجلات :

الطليعة — السياسة الدولية — العلوم السياسية

٢ — المصادر الأجنبية :

1. Ardrey (Robert)

African Genesis

London 1963

— Burn (Denald-g).

African education. Ox. Press.

— Garter (Gw. m) National unity and regionalism in eight African states.

Newwork 1966

— Clegg (Edward) : Race and politics.

— Delf (George)

Asians in East Africa-London, Ox. Press 1963.

— Ezera (Kalu)

Constitutional development in Nigeria, camb Press.

— Elias (T. O.) Government and Politic in Africa 1963.

— Fearn : African economy : Oxford P. 1961.

— Lyray Cowai ; The dilemmas of african Lndependence : nea york.

— Goldchmidt (walter) ; The united states and africa, London.

— Gluckman : order and rebellion in Tribal africa 1963.

— Hunter : (Guy) The new societies of Tropical africa Oxford. 1962.

— Hovet (thomas) — Africa in the united nations fab. P.

— Heseltimes (nigel) — Remaking Africa, museum Press.

— Herskoviets — The human factor in changing Africa New yerk 1962.

— Jansen (G.H) africa Asia and non-alignment.

— Jening : Democracy in Africa — F. B. London.

— Kirkwood (Kenneph) — Britain and Africa London 1965.

— Kohen (sir Andrew) — British policy in changeing Africa London 1960.

— Mair (Lucky) — New nations, London 1963.

— Mercer ; The african nations and world solidarity.

— Panikkar (K. Madhu) Revolution in Africa Indi 1961.

— Philips (John) Kwame Nkrumah and the future of africa. 1960.

— Prothers (R.M° essays an african populations 1961.

— Sithole ; afrian nationalim. 1959.

— Southall (Andèr) social changein modern africa Ox. Press.

— Taylor (P. Clagett)

The political development in Tanganyika London 1963.

— West (Richard)

The white Tribes of Africa.

— Woodn ; Africa the lion awakes 1959.

فهرس

الصفحة

دار البستانى للنشر والتوزيع
٢٩ شارع الفجالة ١١٢٧١ القاهرة
س.ت. ٣١٤٠٠١ - ب.ض./١٠٠١٤
م ض: ٢٤/١٩١ ٥,٤١٦٦ مدينة نصر